

(٢٢) كتاب البيوع

[٢] باب بيع الخيار

[١٤٣٥] قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك بن أنس، عن نافع، عن عبد الله ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار».

[١٤٣٦] أُخْبِرْنَا عَنْ (١) ابن جريج قال: أُملى على نافع مولى ابن عمر: أن عبد الله بن عمر أخبره: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا تباع المتبايعان البيع فكل واحد منهما بالخيار من بيعه ما لم يتفرقا، أو يكون بيعهما عن خيار».

قال نافع: وكان عبد الله إذا ابتاع البيع فأراد أن يوجب البيع مشى قليلاً ثم رجع.

[١٤٣٧] قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عبد الله بن دينار،

عن ابن عمر.

(١) في (ب): «أخبرنا ابن جريج». وهو خطأ، وما أثبتناه من (ص، ج، ظ)، وفي (ت): «أخبرنا الشافعي عن ابن جريج».

[١٤٣٥] * ط: (٢ / ٦٧١) (٣١) كتاب البيوع - (٨٣) باب بيع الخيار. (رقم ٩٧).

* خ: (٢ / ٩٢) (٣٤) كتاب البيوع - (٤٤) باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا - عن عبد الله بن يوسف، عن مالك به. (رقم ٢١١٠).

* م: (٣ / ١١٦٣) (١٢) كتاب البيوع - (١٠) باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين - عن يحيى بن يحيى، عن مالك به. (رقم ٤٣ / ١٥٣١).

[١٤٣٦] صحيح لغيره، وهو رواية من سابقه.

هذا فيه انقطاع بين الشافعي وابن جريج، وقد رواه الشافعي في السنن متصلاً:

* السنن: (١ / ٣٣٠) (رقم ٢٣٧) عن سفيان قال: حدثنا ابن جريج، به.

وفيه زيادة: «فإذا كان البيع عن خيار فقد وجب». ومعه أثر ابن عمر رضي الله عنهما.

كما روى فيه هذا المنقطع (رقم: ٣٣).

* م: (الموضع السابق) عن زهير وابن أبي عمر كلاهما عن سفيان به. (رقم ٤٣ / ١٥٣١) ومعه أثر ابن عمر رضي الله عنهما.

وانظر التخريج السابق.

[١٤٣٧] روى البيهقي هذا الحديث من طريق السنن بسنده ومثله فقال: ... أخبرنا أبو جعفر، حدثنا المزني، حدثنا الشافعي، أخبرنا سفيان، عن عبد الله بن دينار أنه سمع عبد الله بن عمر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا، أو يكون بيعهما عن خيار، فإذا كان البيع عن خيار فقد وجب». (المعرفة ٤ / ٢٧٤ - ٢٧٥).

[١٤٣٨] قال الشافعي رحمته الله : أخبرنا الثقة ، عن حماد بن سلمة ، عن قتادة عن أبي الخليل ، عن عبد الله بن الحارث ، عن حكيم بن حزام قال : قال رسول الله ﷺ : «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا وحبّت البركة في بيعهما ، وإن كذبا وكتما مُحِقَّتْ (١) البركة من بيعهما » .

[١٤٣٩] أخبرنا الثقة، يحيى بن حسان، عن حماد بن زيد، عن جميل بن (٢) مرة،

(١) محقت بركة بيعهما : أى ذهبت بركته ، وهى زيادته ونماؤه .

(٢) فى (ج) : « حمل بن مرة » وهو خطأ .

= وهو فى السنن برقم (٢٣٦) (١ / ٣٢٩ - ٣٣٠) .

* نخ : (٢ / ٩٢ - ٩٣) (٣٤) كتاب البيوع - (٤٦) باب إذا كان البائع بالخيار ، هل يجوز البيع ؟ عن محمد بن يوسف ، عن سفيان به . ولفظه : « كل بيع بينهما حتى يتفرقا ، إلا بيع الخيار » . (رقم ٢١١٣) .

* م : (٣ / ١١٦٤) فى الكتاب والباب السابقين - من طريق إسماعيل بن جعفر ، عن عبد الله بن دينار به . بلفظ البخارى . (رقم ٤٦ / ١٥٣١) .

وقد روى الشافعى فى السنن هذا الحديث عن يحيى بن حسان، عن الليث بن سعد ، عن نافع، عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه قال : « إذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار » ، وكانا جميعا ، أو يخير أحدهما الآخر ، « فإن خير أحدهما الآخر ، فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع ، وإن تفرقا بعد أن تبايعا ، ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع » . (السنن ١ / ٣٣١) . رقم (٢٣٨) .

[١٤٣٨] * نخ : (٢ / ٩٣) الموضع السابق - عن إسحاق ، عن حيّان ، عن همام ، عن قتادة به ولفظه : «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا - قال همام : وجدت فى كتابي : يختار ثلاث مرار - فإن صدقا وبينا بورك لهما فى بيعهما ، وإن كذبا وكتما فعسى أن يربحا ربحا ، ويُمحَقَّتْ بركة بيعهما » . قال : وحدثنا همام حدثنا أبو التّياح أنه سمع عبد الله بن الحارث يحدث بهذا الحديث عن حكيم بن حزام ، عن النبى ﷺ . (رقم ٢١١٤) .

* م : (٣ / ١١٦٤) (٢١) كتاب البيوع - (١١) باب الصدق فى البيع والبيان - من طرق عن شعبة عن قتادة به . (رقم ٤٧ / ١٥٣٢) .

وعن عمرو بن على ، عن عبد الرحمن بن مهدى ، عن همام ، عن أبى التياح ، عن عبد الله ابن الحارث به . الرقم السابق نفسه .

قال مسلم عقبه : ولد حكيم بن حزام فى جوف الكعبة ، وعاش مائة وعشرين سنة .

[١٤٣٩] صحيح .

* د : (٣ / ٧٣٦ - ٧٣٧) كتاب البيوع والإجازات - (٥٣) باب فى خيار المتبايعين - من طريق مسدد ، عن حماد بن زيد عن جميل بن مرة ، عن أبى الوضّئ ، عن أبى برزة . وأبو الوضّئ اسمه عباد بن نُسَيْب .

قال المنذرى فى المختصر : رجال إسناده ثقات :

* جه : (٢ / ٧٣٦) كتاب التجارات - (١٧) البيعان بالخيار ما لم يتفرقا - من طريق حماد بن زيد به .

* حم : (٣٣ / ٤٧ - ٤٨) عن أبى كامل مظفر بن مدرك ، عن حماد بن زيد به (رقم ٢١٨٢) . والأحاديث السابقة - وهى صحيحة - شواهد له .

عن أبي الوضوء قال : كنا في غَزَاة فباع صاحب لنا فرساً من رجل ، فلما أردنا الرحيل خاصمه فيه إلى أبي بَرَزَة ، فقال له أبو بَرَزَة : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « البَّيعَان بالخيار ما لم يتفرقا » .

[١٤٤٠] قال : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جُرَيْج ، عن عطاء : أنه قال : إذا وجب البيع خيره بعد وجوبه ، قال : يقول : « اختر ، إن شئت فَخُذْ ، وإن شئت فَدَعْ » قال : فقلت له : فَخِيَرَهُ بعد وجوب البيع . فَأَخَذَ ، ثم ندم قبل أن يتفرقا من مجلسهما ذلك ، أَتَقِيلُهُ منه لا بد ؟ قال : لا أحسبه إذا خيره بعد وجوب البيع .

[١٤٤١] أخبرنا عبد الوهَّاب بن عبد المجيد الثقفي ، عن أيوب بن أبي تميمة ، عن محمد بن سيرين ، عن شُرَيْح : أنه قال : شاهدان ذوا عدل أنكما افترقتما بعد رضاً ببيع أو خير أحدكما صاحبه بعد البيع .

[١٤٤٢] سفيان بن عيينة ، أخبرنا عن عبد الله بن طاوس ، عن أبيه قال : خير

[١٤٤٠] لم أثر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي في المعرفة من طريقه (المعرفة ٢٧٦ / ٤) وفيها : « لا ، حَسْبُهُ إذا خيره بعد وجوب البيع » .

[١٤٤١] إسناده صحيح إلى شريح .

* مصنف عبد الرزاق : (٥٢ / ٨) كتاب البيوع - باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا - عن معمر ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن شريح نحوه . (رقم ١٤٢٦٩) .

[١٤٤٢] صحيح .

* جه : (٢ / ٧٣٦) (١٢) كتاب التجارات - (١٨) باب بيع الخيار - عن حرملة بن يحيى ، وأحمد بن عيسى المصريين ، عن عبد الله بن وهب ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر ابن عبد الله قال : اشترى رسول الله ﷺ من رجل من الأعراب حمل خبط ، فلما وجب البيع قال رسول الله ﷺ : « اختر » فقال الأعرابي : عَمَرَكُ اللَّهُ بَيْعًا . قال الدارقطني : « عَمَرَكُ اللَّهُ » : سألت الله تعميرك ونقل الأزهري عن أبي عبيد عن الكسائي : معناها سألت الله عَمْرُكَ وتعميرك .

* مصنف عبد الرزاق : (٥٠ / ٨) كتاب البيوع - باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا - من طريق معمر وسفيان عن ابن طاوس به . (رقم ١٤٢٦١) .

* قط : (٣ / ٢١) كتاب البيوع - (رقم ٧٣) - من طريق أحمد بن عبد الرحمن وموهب بن يزيد ابن خالد كلاهما عن ابن وهب ، به . وقال : كلهم ثقات .

ومن طريق موسى بن أعين ، عن يحيى بن أيوب ، عن ابن جريج نحوه . (رقم ٧٤) .
ومن طريق بشر بن موسى ، عن الحميدي ، عن سفيان ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير مثله . (رقم ٧٥) .

* ت : (٣ / ٥٤٢) (١٢) كتاب البيوع - باب (رقم ٢٧) - من طريق ابن وهب به مختصراً ، ولفظه : أن النبي ﷺ خير أعرابياً بعد البيع . (رقم ١٢٤٩) .

قال الترمذي : وهذا حديث حسن غريب .

=

رسول الله ﷺ رجلاً بعد البيع، فقال الرجل: عَمَرَكَ الله، ممن أنت؟ فقال رسول الله ﷺ: «امرؤ من قريش» قال: فكان (١) أبى يحلف ما الخيار إلا بعد البيع.

[٣] باب الخلاف فيما يجب به البيع

[١٤٤٣] قال الشافعي: فما علمنا أن رسول الله ﷺ سن سنة في البيوع أثبت من قوله: «المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا» فإن ابن عمر، وأبا بَرَزَةَ، وحكيم بن حَزَام، وعبد الله ابن عمرو بن العاص يروونه ولم يعارضهم أحد بحرف يخالفه عن رسول الله ﷺ.

(١) في (ب): «وكان» وما أثبتناه من (ص، ج، ت، ظ).

- = * المستدرک: (٢ / ٤٨ - ٤٩) كتاب البيوع - من طريق موسى بن أعين عن يحيى بن أيوب به .
وقال : تابعه ابن وهب عن ابن جريج . (وهي رواية ابن ماجة) .
ثم قال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه .
ووافقه الذهبي .
وقال في اللسان : في قوله : عَمَرَكَ الله يَبِعًا ، أى أسأل الله تعميرك ، وأن يطيل عمرك ، وَيَبِعًا منصوب على التمييز ، أى عَمَرَكَ الله من بَيْع .
[١٤٤٣] سبق حديث ابن عمر بأرقام [١٤٣٥ - ١٤٣٧] .
وحديث أبى بَرَزَةَ برقم [١٤٣٩] .
وحديث حكيم بن حزام برقم [١٤٣٨] .
أما حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، فرواه :
* د : (٣ / ٧٣٦) (١٧) كتاب البيوع والإجازات - (٥٣) باب في خيار المتبايعين - من طريق الليث ، عن ابن عجلان ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده . (رقم ٣٤٥٦) .
* ت : (٣ / ٥٤١) (١٢) كتاب البيوع - (٢٦) باب ما جاء في البيعان بالخيار - من طريق الليث به . وقال : هذا حديث حسن . (رقم ١٢٤٧) .
* س : (٧ / ٢٥١ - ٢٥٢) (٤٤) كتاب البيوع - (١١) باب وجوب الخيار للمتبايعين - من طريق الليث به . (رقم ٤٤٨٣) .
* قط : (٣ / ٥٠) كتاب البيوع . رقم (٢٠٧) - من طريق مخزومة بن بكير ، عن أبيه ، عن عمرو بن شعيب نحوه وفيه : « حتى يتفرقا مكانهما » .
وأورد الدارقطني هنا ما يثبت صحة سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو .
* حم : (١١ / ٣٢٩ - ٣٣٠) رقم (٧٦٢١) - من طريق حماد بن مسعدة ، عن ابن عجلان ، عن عمرو بن شعيب به .
ولفظه : « البائع والمبتاع بالخيار حتى يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقله » .
وهو يتقوى بما قبله ويصح . والله عز وجل وتعالى أعلم .

[١٤٤٤] وقد نهى عن الدينار بالدينارين ، فعارض ذلك أسامة بن زيد بخبر عن النبي ﷺ خلافه .

[١٤٤٥] أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن مالك بن أوس بن الحَدَثَان: أنه التمس صَرَفًا بمائة دينار ، قال : فدعاني (١) طلحة بن عبيد الله فتراضنا حتى اصْطَرَف مني ، وأخذ الذهب يُقْلِبُها في يده ثم قال : حتى يأتي خازني ، أو حتى تأتي جاريتي (٢) من الغابة .

قال الشافعي : أنا شككت - وعمر يسمع ، فقال عمر : والله لا تفارقه حتى تأخذ منه ، ثم قال : قال رسول الله ﷺ : الذهب بالوَرَقِ رِبًا ، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ .

(١) في (ت) : « فدعى » .

(٢) في (ب) : « خازنتي » وما أثبتناه من (ص ، ج ، ظ) .

[١٤٤٤] * خ : (١٠٨ / ٢) (٣٤) كتاب البيوع - (٧٩) باب بيع الدينار بالدينار نساء - عن علي بن عبد الله ، عن الضحاك بن مَخْلَد ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار أن أبا صالح الزيات أخبره أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ، فقلت له : فإن ابن عباس لا يقوله . فقال أبو سعيد: سألتُه، فقلت : سمعته من النبي ﷺ ، أو وجدته في كتاب الله ؟ قال : كل ذلك لا أقول ، وأنتم أعلم برسول الله ﷺ مني ، ولكن أخبرني أسامة أن النبي ﷺ قال : « لا ربا إلا في النَّسِيئة » .

* م : (٣ / ١٢١٧) (٢٢) كتاب المساقاة - (١٨) باب بيع الطعام مثلاً بمثل - من طريق سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار بهذا الإسناد نحوه . (رقم ١٥٩٦ / ١٠١) .

[١٤٤٥] * ط : (٢ / ٦٣٦ - ٦٣٧) (٣١) كتاب البيوع - (١٧) باب ما جاء في الصرف . (رقم ٣٨) . وفيه زيادة : « والبرُّ بالبرِّ بإِلا هاء وهاء ، والتمر بالتمر ربًّا إِلا هاء وهاء ، والشعير بالشعير ربا إِلا هاء وهاء » .

* خ : (٢ / ١٠٧) (٣٤) كتاب البيوع - (٧٦) باب بيع الشعير بالشعير - عن عبد الله بن يوسف ، عن مالك به . وفيه : « الذهب بالذهب » بدل : « الذهب بالورق » . (رقم ٢١٧٤) .

* م : (٣ / ١٢٠٩ - ١٢١٠) (٢٢) كتاب المساقاة - (١٥) باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدًا - من طريق الليث ، عن ابن شهاب به . (رقم ١٥٨٦ / ٧٩) .

وقوله : « إِلا هَاءَ وَهَاءَ » : اسم فعل بمعنى خذ ، يقال : هاء درهمًا ، أى خذ درهمًا ، فنصب درهمًا باسم الفعل ، كما ينصف بالفعل . يقول أحدهما : خذ ، ويقول الآخر : خذ ، أى يدا بيد كما جاء في بعض روايات الحديث ، فيتبادلان المبيع والثمن دون تأجيل .

وقوله : « فتراضنا » : أى تجاذبنا في البيع والشراء ، وهو ما يجري بين المتبايعين من الزيادة والنقصان ، وقيل المواصفة بالسلعة بأن يصف كل منهما سلعة الآخر .

والغابة : موضع قرب المدينة به أموال لأهلها ، وكان لطلحة بها مال ؛ نخل وغيره .

[١٤٤٦] أن النبي ﷺ نهى عن الدين بالدين .

[١٤٤٧] قال الشافعي رحمه الله : فقال : فإننا روينا عن عمر أنه قال : البيع عن صفقة أو خيار .

[١٤٤٨] إن ابن مسعود روى أن النبي ﷺ قال : « إذا اختلف المتبايعان فالحق ما قال البائع ، والمبتاع بالخيار » .

[١٤٤٦] ضعيف الإسناد .

❖ قط : (٣ / ٧١) كتاب البيوع - من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي . عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الكالئ بالكالئ (أى الدين بالدين) . وهذا الحديث صححه الحاكم ، وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . (المستدرک ٢ / ٥٧) .

وغلط البيهقي الدارقطني والحاكم في ذلك ، وقال : إنما هو موسى بن عبيدة الرَبْدِي . (السنن الكبرى ٥ / ٢٩٠) .

ورواه ابن عدى في الكامل ، وأعله بموسى بن عبيدة الرَبْدِي ، ونقل عن أحمد تضعيفه . قال : فقيل لأحمد : إن شعبة يروى عنه ، فقال : لو رأى شعبة ما رأينا منه لم يرو عنه . قال ابن عدى : والضعف عليه بين [وانظر إرواء الغليل ٥ / ٢٢٠ - ٢٢٢ - رقم (١٣٨٢) - وبلوغ المرام ٢ / ٢٨٠ - ٢٨١ والتعليق عليه في الهامش] .

[١٤٤٧] ❖ السنن الكبرى للبيهقي : (٥ / ٢٧٢) كتاب البيوع - باب في تفسير بيع الخيار - من طريق حسين ابن محمد المروزي ، عن شيبان ، عن منصور ، عن محمد بن عبد الرحمن ، عن نافع ، عن عبد الله ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا تباع الرجلان فهما بالخيار ما لم يتفرقا ، أو يكون بيعهما عن خيار » ، وكان عمر ، أو ابن عمر ينادى البيع صفقة أو خيار .

❖ مصنف ابن أبي شيبة : (٤ / ٥٠٥) كتاب البيع - من كان يوجب البيع إذا تكلم به - عن ابن أبي زائدة عن الحجاج ، عن خالد بن محمد ، عن شيخ من بني كنانة قال : سمعت عمر يقول : إنما البيع عن صفقة أو خيار .

قال البيهقي : وروى عن مُطَرِّف بن طريف تارة عن الشعبي ، عن عمر ، وتارة عن عطاء بن أبي رباح ، عن عمر رحمه الله : « البيع صفقة أو خيار » .

قال : « وكلاهما مع الأول ضعيف ؛ لانقطاع ذلك ، فإن صح فالمراد به - والله أعلم - بيع شرط فيه قطع الخيار ، فلا يكون لهما بعد الصفقة خيار ، وبيع لم يشترط فيه قطع الخيار ، فهما بالخيار ما دام لم يتفرقا » .

قال : « وقد ذهب كثير من أهل العلم إلى تضعيف الأثر عن عمر ، وأن البيع لا يجوز فيه شرط قطع الخيار ، وأن المراد ببيع الخيار : إما التخيير بعد البيع ، أو بيع شرط فيه خيار ثلاثة أيام ، فلا ينقطع خيارهما بالتفرق ؛ لمكان الشرط » .

« والصحيح أنه أراد به - والله أعلم - التخيير بعد البيع إلا أن نافعاً ربما عبر عنه ببيع الخيار ، وربما فسر » .

[١٤٤٨] صحيح مجموع طرقه .

روى الشافعي هذا الحديث في السنن : (١ / ٣٣٢ - ٣٣٣ - رقم ٢٤٠) عن سفيان ، عن محمد =

[١٤٤٩] نهى رسول الله ﷺ عن التمر بالتمر إلا مثلاً بمثل ، وعن المزابنة وهي : الجُزَاف بالكيل من جنسها (١) وعن الرطب بالتمر .

(١) المزابنة : هكذا فسرها الإمام الشافعي ، وفسرها جابر رضي الله عنه بأنها بيع الرطب في النخل بالتمر كيلاً . (م: ١١٧٤ / ٣).

وجاء في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة ؛ أن يبيع ثمر حاطه إن كانت نخلاً بتمر كيلاً ، وإن كان كرمًا أن يبيعه بزبيب كيلاً ، وإن كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعاماً ، نهى عن ذلك كله .

= ابن عجلان ، عن عون بن عبد الله عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : « إذا اختلف البيعان فالقول ما قال البائع والمبتاع بالخيار » .

* ت : (٣ / ٥٦١) (١٢) كتاب البيوع - (٤٣) باب ما جاء إذا اختلف البيعان - عن قتيبة ، عن سفيان به . (رقم ١٢٧٠) .

وقال : هذا حديث مرسل ؛ عون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود .

* د : (٣ / ٧٨٠ - ٧٨٣) (١٧) كتاب البيوع والإجازات - (٧٤) باب إذا اختلف البيعان والمبيع قائم - من طريق حفص بن غياث ، عن أبي عميس ، عن عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده عن الأشعث ، عن عبد الله نحوه . (رقم ٣٥١١) .

* س : (٧ / ٣٠٢ - ٣٠٣) (٤٤) كتاب البيوع - (٨٢) باب اختلاف المتبايعين في الثمن - من طريق حفص بن غياث ، عن أبيه ، عن أبي عميس ، عن عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث ، عن أبيه ، عن جده ، عن عبد الله . (رقم ٤٦٤٨) .

* جه : (٢ / ٧٣٧) (١٢) كتاب التجارات - (١٩) باب البيعان يختلفان - من طريق هشيم ، عن ابن أبي ليلى ، عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه ، عن عبد الله . (رقم ٢١٨٦) .

* المستدرک : (٢ / ٤٥) كتاب البيوع - من طريق حفص بن غياث به ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .

[١٤٤٩] صحيح .

سبق حديث النهي عن التمر بالتمر إلا مثلاً بمثل في حديث مالك بن أوس بن الحدثان . رقم [١٤٤٥] انظر الحديث كاملاً في التخریج .

أما حديث النهي عن الرطب بالتمر ، والنهي عن المزابنة فمتفق عليه :

* خ : (٢ / ١٠٩) (٣٤) كتاب البيوع - (٨٢) - باب بيع المزابنة ، وهي بيع التمر بالتمر وبيع الزبيب بالكرم - عن يحيى بن بكير ، عن الليث ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله ، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « لا تبيعوا الثمر حتى يبدو صلاحه ، ولا تبيعوا الثمر بالتمر » . (رقم ٢١٨٣) .

قال سالم : وأخبرني عبد الله ، عن زيد ثابت أن رسول الله ﷺ رخص بعد ذلك في بيع العرايا بالرطب أو بالتمر ، ولم يرخص في غيره . (رقم ٢١٨٤) .

وعن عبد الله بن يوسف ، عن مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة ، والمزابنة : بيع الثمر بالتمر كيلاً ، وبيع الكرم بالزبيب كيلاً . (رقم ٢١٨٥) .

* م : (٣ / ١١٦٩) (٢١) كتاب البيوع - (١٤) باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا - عن يحيى بن يحيى ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ =

[١٤٥٠] وحديث النبي ﷺ : « لا يَبِعُ أَحَدُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ » .

[٤] باب بيع الكلاب وغيرها من الحيوان غير المأكول

[١٤٥١] أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: أخبرنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبي مسعود الأنصاري: أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن .

= رخص لصاحب العرية أن يبيعه بخرصها من التمر . (رقم ١٥٣٩ / ٦٠) .

ومن طريق محمد بن بشر، عن عبيد الله، عن نافع، عن عبد الله أخبره، أن النبي ﷺ نهى عن المزانة؛ بيع ثمر النخل بالتمر كيلاً، وبيع العنب بالزبيب كيلاً وبيع الزرع بالحنطة كيلاً . (رقم ١٥٤٢ / ٧٣) .

ومن طريق سفيان، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه، وعن بيع الثمر بالتمر . (رقم ١٥٣٤ / ٥٧) (في باب : النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع ٣ / ١١٦٧) .

[١٤٥٠] * خ : (٢ / ١٠٠) (٣٤) كتاب البيوع - (٥٨) باب لا يبيع على بيع أخيه - عن علي بن عبد الله، عن سفيان، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد، ولا تناجشوا، ولا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ ما في إناثها . (رقم ٢١٤٠) .

* م : (٣ / ١١٥٤) (٢١) كتاب البيوع - (٤) باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه - عن يحيى بن يحيى، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: « لا يبيع بعضكم على بيع بعض » . (رقم ١٤١٢ / ٧) .

ومن طريق عبيد الله (ابن عمر)، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: « لا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه » . (رقم ١٤١٢ / ٨) .

ومثال البيع على البيع: أن يقول لمن اشترى شيئاً في مدة الخيار: افسخ هذا البيع، وأنا أبيعك مثله بأرخص من ثمنه، أو أجود منه بثمنه، ونحو ذلك، أو يقول للبائع في مدة الخيار: افسخ هذا البيع وأنا أشتريه منك بأكثر من هذا الثمن، ونحو هذا .

[١٤٥١] * ط : (٢ / ٦٥٦) (٣١) كتاب البيوع - (٢٩) باب ما جاء في ثمن الكلب (رقم ٦٨) . وفيه: يعنى بمهر البغي ما تعطاه المرأة على الزنا، وحلوان الكاهن رشوته، وما يعطى على أن يتكهن .

* خ : (٢ / ١٢٣) (٣٤) كتاب البيوع - (١١٣) باب ثمن الكلب - عن عبد الله بن يوسف عن مالك به . (رقم ٢٢٣٧) .

* م : (٣ / ١١٩٨) (٢٢) كتاب المساقاة - (٩) باب تحريم ثمن الكلب، وحلوان الكاهن، ومهر البغي - عن يحيى بن يحيى، عن مالك به . رقم : (١٥٦٧ / ٣٩) .

[١٤٥٢] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : « من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو ضارياً ^(١) ، نقص من عمله كل يوم قيراطان » .

[١٤٥٣] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك ، عن يزيد بن خُصيفة : أن السائب بن يزيد أخبره : أنه سمع سفيان بن أبي زهير - وهو رجل من شنوءة من أصحاب النبي ﷺ - يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من اقتنى كلباً نقص من عمله كل يوم قيراط » قالوا : أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ ؟ قال : إى ورب هذا المسجد ^(٢) .

[١٤٥٤] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب .

[١٤٥٥] قال : وقد قال النبي ﷺ : « من اقتنى كلباً إلا كلب صيد أو زرع أو

(١) ضارياً : أى مُعلماً للصيد ، معتاداً له .

(٢) « إى ورب هذا المسجد » : أى نعم ورب هذا المسجد .

[١٤٥٢] * ط : (٢ / ٩٦٩) (٥٤) كتاب الاستئذان - (٥) باب ما جاء فى أمر الكلاب (رقم ١٣) .

* خ : (٣ / ٤٥٣) (٧٢) كتاب الذبائح والصيد - (٦) باب من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد أو ماشية - عن عبد الله بن يوسف ، عن مالك به . (رقم ٥٤٨٢) .

* م : (٣ / ١٢٠١) (٢٢) كتاب المساقاة - (١٠) باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد أو زرع أو ماشية أو نحو ذلك - عن يحيى بن يحيى ، عن مالك به . (رقم ٥٠ / ١٥٧٤) .

[١٤٥٣] * ط : (الموضع السابق) - رقم (١٢) ، ولفظه فى الموطأ : « من اقتنى كلباً لا يغنى عنه زرعاً ولا ضرعاً نقص من عمله كل يوم قيراط » .

* خ : (٢ / ١٥٣) (٤١) كتاب الحرث والمزارعة - (٣) باب اقتناء الكلب للحرث - عن عبد الله ابن يوسف ، عن مالك به . (رقم ٢٣٢٣) .

* م : (٣ / ١٢٠٤) (٢٢) كتاب المساقاة - الباب السابق - عن يحيى بن يحيى ، عن مالك به . (رقم ١٥٧٦ / ٦١) .

[١٤٥٤] * ط : (الموضع السابق) - رقم (١٤) .

* خ : (٣ / ٤٤٨) (٥٩) كتاب بدء الخلق - (١٧) باب إذا وقع الذباب فى شراب أحدكم فليغمسه ؛ فإن فى إحدى جناحيه داء وفى الأخرى شفاء - عن عبد الله بن يوسف ، عن مالك به . (رقم ٣٣٢٣) .

* م : (٣ / ١٢٠٠) الموضع السابق . عن يحيى بن يحيى ، عن مالك به . (رقم ٤٣ / ١٥٧٠) .
[١٤٥٥] * خ : (٢ / ١٥٢ - ١٥٣) (٤١) كتاب الحرث والمزارعة - (٣) باب اقتناء الكلب للحرث - عن معاذ ابن فضالة ، عن هشام ، عن يحيى بن أبى كثير ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال =

ماشية نقص كل يوم من عمله قيراطان » .

[١٤٥٦] وقال : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة » .

[٥] باب الخلاف في ثمن الكلب

[١٤٥٧] أخبرني بعض أصحابنا، عن محمد بن إسحاق، عن عمران بن أبي أنس :

أن عثمان أغرم رجلاً ثمن كلب قتله عشرين بغيراً .

[١٤٥٨] أخبرنا الثقة ، عن يونس ، عن الحسن ، قال : سمعت عثمان بن عفان

يخطب وهو يأمر بقتل الكلاب .

= رسول الله ﷺ : « من أمسك كلباً فإنه ينقص كل يوم من عمله قيراط ، إلا كلب غنم ، أو حرث ، أو صيد » .

وقال أبو حازم عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « كلب صيد أو ماشية » . (رقم ٢٣٢٢) .

* م : (١٢٠٣ / ٣) (٢٢) كتاب المساقاة - (١٠) باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه ، وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك - من طريق يونس ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ قال : « من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد ولا ماشية ، ولا أرض فإنه ينقص من أجره قيراطان كل يوم » . (رقم ٥٧ / ١٥٧٥) .

وعن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « من

اتخذ كلباً إلا كلب ماشية ، أو صيد أو زرع انتقص من أجره كل يوم قيراط » . (رقم ٥٨ / ١٥٧٥) .

[١٤٥٦] * خ : (٤٢٧ / ٢) (٥٩) كتاب بدء الخلق - (٧) باب إذا قال أحدكم : « آمين » . . . عن ابن

مقاتل ، عن عبد الله ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ،

عن أبي طلحة يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا

صورة تماثيل » (رقم ٣٢٢٥) .

* م : (٣ / ١٦٦٥) (٣٧) كتاب اللباس والزينة - (٢٦) باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا

صورة - من طريق ابن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب به . (رقم ٨٤ / ٢١٠٦) .

[١٤٥٧] هذا الأثر ليس من رواية الإمام الشافعي ، وإنما من رواية منظره ولم أعثر عليه في غير الأم .

وقد رواه البيهقي من طريق الشافعي في المعرفة (٤ / ٣٩٦) وفي السنن الكبرى (٦ / ٧ - ٨)

ثم قال :

هذا الذي روى عن عثمان رضي الله عنه في تضمين الكلب منقطع ، وقد روى من أوجه آخر عن يحيى

ابن سعيد الأنصاري أنه ذكره عن عثمان في قضية ذكرها منقطعة .

ونقل ابن الترمكاني عن ابن عبد البر أنه ظهر بالمدينة اللعب بالحمام ، والمهارشة بين الكلاب ،

فأمر عمر وعثمان بقتل الكلاب ، وذبح الحمام ، قال الحسن : سمعت عثمان غير مرة يقول في

خطبته يقول : اقتلوا الكلاب واذبخوا الحمام . (هامش السنن ١٢ / ٦ ط . علمية) .

[١٤٥٨] لم أعثر عليه عند غير الشافعي .

وقد رواه البيهقي من طريقه في السنن الكبرى (٦ / ٧) والمعرفة (٤ / ٣٩٧) .

وانظر التخریج السابق .

باب (١) الربا [٦] باب الطعام بالطعام

[١٤٥٩] أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن مالك بن أوس بن الحدثان النَّصْرِي : أنه التمس صرفاً بمائة دينار ، قال : فدعاني طلحة بن عبيد الله فتراوَضنا (٢) حتى اصطرف مني وأخذ الذهب يُقْلِبُها في يده ، ثم قال : حتى تأتي خازنتي أو خازني .

قال الشافعي - رحمه الله : أنا شككت بعد ما قرأته عليه - وعمر بن الخطاب رضي الله عنه يسمع ، فقال عمر : لا والله لا تفارقه حتى تأخذ منه ، ثم قال : قال رسول الله ﷺ : «الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء ، والبرُّ بالبرِّ ربا إلا هاء وهاء ، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء ، والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء» .

[١٤٦٠] أخبرنا الشافعي (٣) قال : أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن مالك بن أوس بن الحدثان ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : «الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء ، والبرُّ بالبرِّ ربا إلا هاء وهاء ، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء ، والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء» (٤) .

[١٤٦١] أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا عبد الوهاب ، عن أيوب ، عن مسلم بن يسار ورجل آخر ، عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال :

(١) كلمة « باب الربا » أضافها البلقيني عنواناً على أبواب من الربا . وقدم وأخر كعاداته .

(٢) تراوَضنا: تجاذبنا البيع والشراء .

(٣) في (ص) : « قال الشافعي » بدل : « أخبرنا الشافعي » .

(٤) « والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء » : ساقطة من (ص) .

[١٤٥٩] سبق برقم [١٤٤٥] وخرج هناك .

[١٤٦٠] هذه رواية للحديث السابق ، وقد أخرجها الشيخان من طريق سفيان :

* خ : (٢ / ٩٨) (٣٤) كتاب البيوع - (٥٤) باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة - عن علي ،

عن سفيان عن عمرو بن دينار عن الزهري وعن سفيان عن الزهري به . (رقم ٢١٣٤) .

* م : (٣ / ١٢١٠) (٢٢) كتاب المساقاة - (١٥) باب الصرف ، وبيع الذهب بالورق نقداً - من طرق

عن ابن عيينة عن الزهري به ، إحالة على حديث الليث الذي سبق تخريجه في [١٤٤٥] .

(رقم ١٥٨٦ / ٧٩) .

[١٤٦١] * م : (٣ / ١٢١٠ - ١٢١١) (٢٢) كتاب المساقاة - (١٥) باب الصرف ، وبيع الذهب بالورق نقداً -

عن عبيد الله بن عمر القواريري ، عن حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن أبي قلابة قال : كنت بالشام في

حلقة فيها مسلم بن يسار ، فجاء أبو الأشعث . قال : قالوا: أبو الأشعث ، أبو الأشعث ، فجلس ، =

« لا تبيعوا الذهب بالذهب ، ولا الورق بالورق ، ولا البر بالبر ، ولا الشعر بالشعر ، ولا الملح بالملح إلا سواء بسواء ^(١) ، عينا بعين ^(٢) ، يدا بيد ، ولكن يبيعوا الذهب بالورق ، والورق بالذهب ، والبر بالشعر ، والشعر بالبر ، والتمر بالملح ، والملح بالتمر ، يدا بيد كيف شئتم » قال : ونقص أحدهما التمر أو الملح .

[١٤٦٢] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك ، عن عبد الله ابن يزيد مولى الأسود بن سفيان : أن زيدا أبا عياش أخبره : أنه سأل سعد بن أبي وقاص

(١) سواء بسواء : قال الأزهري : أى لا يجوز إلا مستويا بمستوى ، لا فضل فى أحدهما على الآخر .

(٢) عينا بعين : أى حاضرا بحاضر .

= فقلت له : حدث أحمنا حديث عبادة بن الصامت ، قال : نعم . فذكر نحوه . وفيه قصة . (رقم ٨٠ / ١٥٨٧) .

وعن إسحاق بن إبراهيم وابن أبي عمر جميعاً - عن عبد الوهاب الثقفى عن أيوب بهذا الإسناد نحوه . (الرقم نفسه) .

ومن طريق وكيع ، عن سفيان ، عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن أبي الأشعث عن عبادة بن الصامت نحوه (رقم ٨١ / ١٥٨٧) وفيه : « فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد » .

قال البيهقي : الرجل الآخر يقال : هو عبد الله بن عبيد ، قاله سلمة بن علقمة ، عن محمد بن سيرين عنهما .

وزعموا أن مسلم بن يسار لم يسمعه من عبادة نفسه ؛ إنما سمعه من أبي الأشعث الصنعاني عن عبادة (المعرفة ٤ / ٢٨٨) .

هذا وقد روى الشافعي فى السنن هذا الحديث مع قصة ، كما عند مسلم . قال : أخبرنا عبد الوهاب ، عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن أبي الأشعث الصنعاني : أنه قدم أناس فى إمارة معاوية رضي الله عنه يبيعون آنية الذهب والفضة إلى العطاء فقام عبادة بن الصامت . . . فذكر مثل ما هنا . قال : وأخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد ، عن أيوب السخيتاني ، عن أبي قلابة . عن أبي الأشعث قال : كنا فى غزاة علينا معاوية ، فأصبنا ذهباً وفضة ، فأمر معاوية رجلاً أن يبيعها الناس فى أعطياتهم ، قال : فسارح الناس فيها ، فقام عبادة بن الصامت فنهاهم ، فردوها ، فأتى الرجل معاوية ، فشكا إليه ، فقام معاوية خطيباً ، فقال : ما بال رجال يحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث يكذبون فيها على رسول الله ﷺ لم نسمعها ، فقدم عبادة فقال : والله لنحدثن عن رسول الله ﷺ وإن كره معاوية ، قال رسول الله ﷺ : « لا تبيعوا الذهب بالذهب . . . إلخ » . (السنن ٣٢٣ / ١ - ٣٢٤) . (رقم ٢٢٤ - ٢٢٥) .

قال البيهقي : ورواه الأشجعي عن الثوري مفسراً فى الأصناف إذا اختلفت .

وقد روى ذلك فى السنن الكبرى (٥ / ٢٨٢) : وفيه : « فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوها يداً بيد كيف شئتم ؛ لا بأس به : الذهب بالفضة يداً بيد ، كيف شئتم ، والبر بالشعر يداً بيد كيف شئتم ، والملح بالتمر يداً بيد ، كيف شئتم » .

[١٤٦٢] صحيح .

* ط : (٢ / ٦٢٤) (٣١) كتاب البيوع - (١٢) باب ما يكره من بيع التمر (رقم ٢٢) .

* د : (٣ / ٦٥٤ - ٦٥٧) (١٧) كتاب البيوع - (١٨) باب فى التمر بالتمر - عن عبد الله بن مسلمة ، عن مالك به . (رقم ٣٣٥٩) .

عن البيضاء بالسُّلْت (١) فقال له سعد : أيتهما أفضل ؟ فقال : البيضاء ، فنهى عن ذلك ، وقال : سمعت رسول الله ﷺ يسأل عن شراء التمر بالرطب ، فقال رسول الله ﷺ : « أينقص الرطب إذا يبس ؟ » فقالوا : نعم ، فنهى عن ذلك .

(١) البيضاء والسُّلْت : قال الخطابي : البيضاء : نوع من البرّ أبيض اللون ، وفيه رخاوة ، يكون ببلاد مصر ، والسُّلْت : نوع من البرّ وهو أدق حبا منه ، وقال بعضهم : البيضاء وهو الرطب من السُّلْت ، والأول أعرف إلا أن هذا القول أليق بمعنى الحديث ، وعلمته تبين موضع التشبيه من الرطب بالتمر ، وإذا كان الرطب منهما جنساً واليابس جنساً آخر لم يصح التشبيه . (معالم السنن على هامش أبي داود ٣ / ٦٥٤) . هذا هو رأى الخطابي ، ولكن كلام الشافعي هنا يدل على أنهما مختلفان كالبر والشعير .

= قال أبو داود عقبه : رواه إسماعيل بن أمية نحو مالك .
ورواه أبو داود من طريق معاوية بن سلام ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن عبد الله به ، وزاد : « نسيئة » .

قال أبو الحسن الدارقطني : خالفه مالك ، وإسماعيل بن أمية ، والضحاك بن عثمان ، وأسامة ابن زيد . روه عن عبد الله بن يزيد ، ولم يقولوا فيه : « نسيئة » واجتماع هؤلاء الأربعة على خلاف ما رواه يحيى بن أبي كثير يدل على ضبطهم للحديث .
وقال أبو بكر البيهقي : رواه عمران بن أبي أنس عن أبي عياش نحو رواية مالك ، وليس فيه هذه الزيادة .

* ت : (٣ / ٥١٩) (١٢) أبواب البيوع - (١٤) باب ما جاء في النهي عن المحاقلة والمزابنة - عن قتيبة عن مالك ، وعن هناد ، عن وكيع عن مالك به . (رقم ١٢٢٥) .
وقال : هذا حديث حسن صحيح .

* س : (٧ / ٢٦٨ - ٢٦٩) (٤٤) كتاب البيوع - (٣٦) باب اشتراء التمر بالرطب - عن عمرو بن على ، عن يحيى ، عن مالك به . (رقم ٤٥٤٥) .
ومن طريق سفيان ، عن إسماعيل بن أمية ، عن عبد الله بهذا السند نحوه . (رقم ٤٥٤٦) .
* ج ه : (٢ / ٧٦١) (١٢) كتاب التجارات (٥٣) باب بيع الرطب بالتمر (رقم ٢٢٦٤) من طريق وكيع وإسحاق بن سليمان عن مالك به .

* المستدرک : (٣٨ / ٣٩) كتاب البيوع - النهي عن بيع الرطب بالتمر - من طريق مالك وقال : هذا حديث صحيح ، لإجماع أئمة النقل على إمامة مالك بن أنس ، وأنه محكم في كل ما يرويه من الحديث ؛ إذ لم يوجد في رواياته إلا الصحيح ، خصوصاً في حديث أهل المدينة ، ثم لمتابعة هؤلاء الأئمة إياه في روايته عن عبد الله بن يزيد ، والشيخان لم يخرجاه لما خشياه من جهالة زيد أبي عياش . ووافقه الذهبي .

وقال الخطابي : قد تكلم بعض الناس في إسناد حديث سعد بن أبي وقاص وقال : زيد أبو عياش راويه ضعيف ، ومثل هذا الحديث على أصل للشافعي لا يجوز أن يحتج به .
قال : وليس الأمر على ما توهمه ، وأبو عياش هذا مولى لبني زهرة معروف ، وقد ذكره مالك في الموطأ ، وهو لا يروى عن رجل متروك الحديث بوجه ، وهذا من شأن مالك وعادته معلوم ، وقد روى أبو داود حديثاً في هذا الباب مثل حديث سعد من طريق ابن عمر (رقم ٣٣٦) (هامش سنن أبي داود ٣ / ٦٥٦-٦٥٧) .

وقد صحح الحديث إلى جانب من سبق ابن حبان (٢٣٤ / ٧) وابن المديني . (بلوغ المرام ٢ / ٢٨٠) .

[١١] باب ما يجامع التمر وما يخالفه

[١٤٦٣] وقال رسول الله ﷺ : « لَا يَحِلُّ لَكَ حَتَّى تَذُقِي عُسَيْلَتَهُ » - يعني يجامعها .

[١٦] باب الآجال في الصرف

[١٤٦٤] قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا مالك بن أنس ، عن ابن شهاب ، عن مالك بن أوس بن الحدثان : أنه أخبره أنه التمس صرفاً بمائة دينار ، قال : فدعاني طلحة بن عبيد الله ، فتراوينا حتى اصطرف مني ، وأخذ الذهب يقلبها في يده ، ثم قال : حتى يأتي خازني من الغابة ، أو حتى تأتي خازنتي من الغابة ، وعمر بن الخطاب يسمع ، فقال عمر : لا والله لا تفارقه حتى تأخذ منه . ثم قال : قال رسول الله ﷺ : «الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء ، والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء ، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء ، والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء » .

[١٤٦٥] أخبرنا ابن عيينة ، عن ابن شهاب ، عن مالك بن أوس بن الحدثان ، عن عمر بن الخطاب ، عن النبي ﷺ ، مثل معنى حديث مالك . وقال : « حتى يأتي

[١٤٦٣] * م : (٤ / ٥٤ - ٥٥) (٧٧) كتاب اللباس - (٦) باب الإزار المهدب - عن أبي اليمان ، عن شعيب ، عن الزهري ، عن عروة بن الزبير أن عائشة زوجتها قالت : جاءت امرأة رفاعه القرظي رسول الله ﷺ ، وأنا جالسة وعنده أبو بكر ، فقالت : يا رسول الله ، إني كنت تحت رفاعه فطلقني ، فبنت طلاق ، فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير ، وإنه والله ما معه يا رسول الله إلا مثل الهدبة ، وأخذت هدبة من جلبابها ، ... فقال لها رسول الله ﷺ : « لعلك تريد أن ترجعي إلى رفاعه ، لا ، حتى يذوق عُسَيْلَتَكَ ، وتذوقي عُسَيْلَتَهُ » . فصار سنة بعده . (رقم ٥٧٩٢) . * م : (٢ / ١٠٥٦ - ١٠٥٧) (١٦) كتاب النكاح - (١٧) باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره وبطأها - من طريق ابن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب نحوه . (رقم ١١٢ / ١٤٣٣) .

* ط : (٢ / ٥٣١) (٢٨) كتاب النكاح - (٧) باب نكاح المحلل وما أشبهه - عن المسور بن رفاعه القرظي ، عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير أن رفاعه بن سمؤال طلق امرأته تميمة بنت وهب في عهد رسول الله ﷺ ثلاثاً فنكحت عبد الرحمن بن الزبير ، فاعترض عنها ، فلم يستطع أن يمسه ففارقها ، فأراد رفاعه أن ينكحها ، وهو زوجها الأول الذي كان طلقها ، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ ، فنهاه عن تزوجها ، وقال : « لا تحل لك حتى تذوق العسيلة » . (رقم ١٧) . [١٤٦٤] سبق برقم [١٤٤٥] .

[١٤٦٥] هذه رواية من الحديث السابق ، وانظر تخريجها في [١٤٦٠] أيضاً ؛ رواية سفيان خاصة .

خازنى من الغابة » فحفظته لا شك فيه .

[١٤٦٦] قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن أبي سعيد الخدري : أن رسول الله ﷺ قال : « لا تُشَفُّوا (١) الذهب بالذهب ، إلا مثلاً بمثل ، ولا تُشَفُّوا (٢) بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، ولا تُشَفُّوا (٣) (٤) بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها غائباً بناجز » (٥) .

[١٩] باب فى بيع العروض

[١٤٦٧] قال الشافعي رحمه الله : قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما : أما الذى نهى عنه رسول الله ﷺ فهو الطعام أن يباع حتى يقبض . وقال ابن عباس برأيه : ولا أحسب كل شيء إلا مثله .

[١٤٦٨] قال الشافعي : أخبرنا الثقة ، عن الليث ، عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله : أن النبى ﷺ اشترى عبداً بعبدين .

(١-٣) فى (ب ، ظ) فى المواضع الثلاثة : « ولا تبيعوا » بدل : « ولا تشفوا » وهو خطأ ، وما أثبتناه من (ص ، ج ، ت) ، والمسند ، ورواية البيهقي من طريق الشافعي ، والموطأ مصدر الشافعي .
(٤) لا تشفوا : الشَّفُّ : الزيادة ، أى لا تزيدوا ولا تفضلوا بعضها على بعض .
(٥) غائباً : أى مؤجلاً ، بناجز : أى حاضر . (١) قول الربيع كله ليس فى (ص) .

[١٤٦٦] * ط : (٢ / ٦٣٢ - ٦٣٣) (٣١) كتاب البيوع - (١٦) باب بيع الذهب بالفضة تبرأ وعيناً . (رقم ٣٠) .
* خ : (٢ / ١٠٧ - ١٠٨) (٣٤) كتاب البيوع - (٧٨) باب بيع الفضة بالفضة - عن عبد الله ابن يوسف ، عن مالك به . (رقم ٢١٧٧) .
* م : (٣ / ١٢٠٨) (٢٢) كتاب المساقاة - (١٤) باب الربا - عن يحيى بن يحيى ، عن مالك به . (رقم ١٥٨٤ / ٧٥) .

[١٤٦٧] هذا الحديث ذكر هنا معلقاً هكذا ، ولكن الشافعي رحمه الله سيذكره مسنداً بعد أبواب قليلة فى باب حكم المبيع قبل القبض وبعده (رقم : ١٥٣٥) ، قال :

أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس ، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : فذكره .
* خ : (٢ / ٩٨) (٣٤) كتاب البيوع - (٥٥) باب بيع الطعام قبل أن يقبض ، ويبيع ما ليس عندك - عن على بن عبد الله ، عن سفيان به .

* م : (٣ / ١١٥٩ ، ١١٦٠) (٢١) كتاب البيوع - (٨) باب بطلان بيع المبيع قبل القبض - من طريق حماد ، عن عمرو بن دينار به .

ومن طرق عن السفينان ، الثوري وابن عيينة ، عن عمرو بن دينار به . (رقم ١٥٢٥ / ٢٩) .

* مسند الحميدى : (٢ / ٢٣٦ رقم ٥٠٨) عن سفيان (بن عيينة) به .

[١٤٦٨] روى الإمام الشافعي - رحمه الله عليه - هذا الحديث مختصراً ، ورواه فى باب بيع الحيوان والسلف فيه - الآتى - إن شاء الله عز وجل ، فقال : أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن الليث ، عن أبي الزبير ، =

[١٤٦٩] قال الشافعي: أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر : أنه باع بغيراً له بأربعة أبرة مضمونة عليه بالربذة .

[١٤٧٠] قال الشافعي : أخبرنا مالك ، عن صالح بن كيسان ، عن الحسن بن

= عن جابر قال : جاء عبد ، فبايع رسول الله ﷺ على الهجرة ، ولم يسمع أنه عبد ، فجاء سيده يريد ، فقال النبي ﷺ : « بعه » ، فاشتراه بعبدين أسودين ، ثم لم يبايع أحداً حتى يسأله : أعبد هو أم حر ؟ . (رقم ١٥٨٠) .
* م : (٣ / ١٢٢٥) (٢٢) كتاب المساقاة - (٢٣) باب جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه متفاضلاً - عن يحيى بن يحيى التميمي ، وابن رُمح عن الليث ، وعن قتيبة بن سعيد عن الليث ، به .
[١٤٦٩] إسناده إلى ابن عمر صحيح .

* ط : (٢ / ٦٥٢) (٣١) كتاب البيوع - (٢٥) باب ما يجوز من بيع الحيوان بعضه ببعض والسلف فيه ولفظه : « أن عبد الله بن عمر اشترى راحلة بأربعة أبرة مضمونة عليه يوفيهما صاحبها بالربذة » . (رقم ٦٠) .

وسيرى الشافعي هذا اللفظ - إن شاء الله تعالى - في باب بيع الحيوان والسلف فيه .
والربذة : قرية قرب المدينة .

* مصنف ابن أبي شيبة : (٤ / ٣٠٥ طبعة الخوت) كتاب البيوع - (٤٩) في العبد بالعبدين والبغير بالبعيرين - عن هشيم ، عن أبي بشر ، عن نافع ، عن ابن عمر أنه اشترى ناقة بأربعة أبرة بالربذة ، فقال لصاحبه : اذهب فانظر ، فإن رضيت فقد وجب البيع . (رقم ٢٠٤٢٨) .

* خ : (٢ / ١٢١) (٣٤) كتاب البيوع - (١٠٨) باب بيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئة - تعليقاً .
قال ابن حجر في التلخيص الحبير : روى عن ابن عمر ما يعارض هذا ، رواه عبد الرزاق عن معمر ، عن ابن طاوس ، عن أبيه أنه سأل ابن عمر عن بيع ببعيرين فكرهه (٨ / ٢١ رقم ١٤١٤٠) .
ورواه ابن أبي شيبة ، عن ابن أبي زائدة ، عن ابن عون ، عن ابن سيرين ، قلت لابن عمر : البعير بالبعيرين إلى أجل فكرهه (٦ / ١١٥ رقم ٤٨١) .
قال ابن حجر : ويمكن الجمع بأنه كان يرى فيه الجواز وإن كان مكروهاً على التنزيه ، لا على التحريم .

وروى الحاكم والدارقطني من حديث ابن عباس : أن النبي ﷺ نهى عن السلف في الحيوان (المستدرك ٢ / ٥٧ - وسنن الدارقطني ٣ / ٧١) ، وفي إسناده إسحاق بن إبراهيم بن جوثي . وهما ابن حبان .

[١٤٧٠] * ط : (الموضع السابق) . رقم (٥٩) .

* مصنف عبد الرزاق : (٨ / ٢٢) كتاب البيوع - باب بيع الحيوان بالحيوان - عن الأسلمي ومالك ، عن صالح به . وفيه : « بعشرين جملاً نسيئة » . رقم (١٤١٤٢) .
قال ابن حجر في التلخيص الحبير : فيه انقطاع بين الحسن وعلى .

وقد روى عنه ما يعارض هذا ؛ روى عن عبد الرزاق من طريق ابن المسيب ، عن علي أنه كره بغيراً ببعيرين نسيئة (٨ / ٢٢ رقم ١٤١٤٣) وابن أبي شيبة نحوه عنه (٦ / ١١٣ ، ١١٦ رقم ٤٧٣ ، ٤٨٥) . (التلخيص ٣ / ٧٨) .

هذا وقد ورد البيهقي الروايات التي تخالف رواية الشافعي فقال :

وروى عن ابن عمر أنه كرهه ، وكذلك عن حذيفة ، والحديث عنهما منقطع ، وهو عن ابن عمر =

محمد بن على : أن على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه باع بغيراً يقال له : عصيفير بعشرين بغيراً إلى أجل .

[١٤٧١] قال الشافعى : أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب : أنه قال : لا ربا فى الحيوان ، وإنما نهى من ^(١) الحيوان عن المضامين ، والملاقيح ، وحبل الحبلّة .

[١٤٧٢] قال الشافعى : أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، أنه سئل عن بغير ببعيرين إلى أجل فقال : لا بأس به .

(١) فى (ص) : « وإنما نهى عن » .

= وابن عباس موصول بقولنا ، وقال الشافعى فى القديم : وقد يكون ابن مسعود كرهه تنزيهاً عن التجارة فيه (المعرفة ٤/٤١٣) .
[١٤٧١] صحيح الإسناد إلى ابن المسيب .

* ط : (٢/٦٥٤) (٣١) كتاب البيوع - (٢٦) باب ما لا يجوز من بيع الحيوان - وفيه : والمضامين بيع ما فى بطون إناث الإبل ، والملاقيح بيع ما فى ظهور الجمال . (رقم ٦٣) .
وقد رواه مالك قبل هذا حديثاً يفسر حبل الحبلّة .

عن نافع ، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع حبل الحبلّة ، وكان بيعاً يتباعه أهل الجاهلية ، كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تُتَجَّ الناقة (أى تلد) ، ثم تتج ما فى بطنها .
وقد رواه الشافعى فى السنن (١ / ٢٢٧) . (رقم ٢٣٢) .

وهذا مستفق عليه (خ : ٣٤ كتاب البيوع - ٦١ باب بيع الغرر ، وحبل الحبلّة - م : ٢١ كتاب البيوع - ٣ باب تحريم بيع حبل الحبلّة) .

قال البيهقى فى المعرفة (٤ / ٤١١) : وفى رواية المزنى عن الشافعى أنه قال : المضامين : ما فى ظهور الجمال ، والملاقيح ما فى بطون الإناث .

قال المزنى : وأعلمت بقوله عبد الملك بن هشام ، فأشددنى شاهداً له من شعر العرب .

قال البيهقى : وكذلك فسرهُ أبو عبيد ، كما قال الشافعى .

أقول : وهى فى رواية الربيع أيضاً ، وستأتى فى باب الحيوان والسلف فيه برقم [١٥٨٦] إن شاء الله عز وجل وتعالى .

وقد روى البخارى تعليقاً : وقال ابن سيرين : لا ربا فى الحيوان : البعير بالبعيرين والشاة بالشاتين إلى أجل (خ ٢ / ١٢١ - ٣٤ كتاب البيوع - ١٠٨ باب بيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئة) .

* مصنف عبد الرزاق : (٨ / ٢٠) الموضع السابق - عن معمر ، عن الزهرى سأله عن الحيوان بالحيوان نسيئة ، فقال : سئل ابن المسيب عنه ، فقال : مثله . وقال : والمضامين ما فى أصلاب الإبل ، والملاقيح : ما فى بطونها ، وحبل الحبلّة : ولد هذه الناقة . (رقم ١٤١٣٧) .

[١٤٧٢] * ط : (٢/٦٥٢) (٣١) كتاب البيوع - (٢٥) باب ما يجوز من بيع الحيوان ببعضه وبيع بعضه بالسلف فيه (رقم ٦١) . وفيه : فقال : لا بأس بذلك .

* مصنف ابن أبى شيبة : (٤ / ٣٠٦) كتاب البيوع - (٤٩) فى العبد بالعبد ، والبعير بالبعيرين ، عن حماد بن خالد ، عن مالك به .

[١٤٧٣] قال الشافعي : أخبرنا ابن عُلَيْةٌ إن شاء الله - شك الربيع - عن سلمة ابن علقمة - شككت - عن محمد بن سيرين : أنه سئل عن بيع الحديد بالحديد فقال : الله أعلم ، أما هم فكانوا يتبايعون الدرَّعَ بالأدراع .

[١٤٧٤] أبو إسحاق عن امرأته عالية بنت أَيْفَع : أنها دخلت مع امرأة أبي السفر على عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ، فذكرت لعائشة أن زيد بن أرقم باع شيئاً إلى العطاء ، ثم اشتراه بأقل مما باعه به ، فقالت عائشة : أخبرني زيد بن أرقم أن الله قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب .

[١٤٧٣] لم أعره عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي من طريقه في المعرفة (٤ / ٣٠١) وفي السنن الكبرى (٥ / ٢٨٧) .

[١٤٧٤] هذا الأثر لم يروه الإمام الشافعي كما ترى ، وإنما ذكر أن بعض مخالفه استدله به . وقد ضعفه الإمام الشافعي بجهالة امرأة أبي إسحاق .

❖ المجلديات : (١ / ١٥٥ - ١٥٦) : أبو القاسم البغوي ، عن شعبة ، عن أبي إسحاق قال : دخلت امرأة على عائشة وأم ولد لزيد بن أرقم ، فقالت لها أم ولد زيد بن أرقم : إني بعت من زيد عبداً بثمانمائة نسيئة ، واشتريته منه بستمائة نقداً . فقالت عائشة : أبلغني زيدا أن قد أبطلت جهادك مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب ، بشئ ما شريت ، وبشئ ما اشتريت . (رقم ٤٥٣) .
وقد رواه البيهقي (٥ / ٣٣٠) كتاب البيوع - باب الرجل يبيع الشيء إلى أجل ، ثم يشتريه بأقل - من طريقين : أحدهما طريق أبي القاسم البغوي هذا ، ثم قال البيهقي : كذا جاء به شعبة عن طريق الإرسال .

❖ مصنف عبد الرزاق : (٨ / ١٨٤ - ١٨٥) في باب الرجل يبيع السلعة ثم يريد اشتريها بنقد - عن معمر والثوري عن أبي إسحاق ، عن امرأته . . . فذكره .

وفيه : « فقالت المرأة لعائشة : أرأيت إن أخذت رأس مالي ، ورددت عليه الفضل ؟ » قالت : « فَمِنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى » الآية [البقرة : ٢٧٥] « وَإِنْ تَبْتِمُ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ » الآية [البقرة : ٢٧٩] . (رقم ١٤٨١٢) .

وعن الثوري ، عن أبي إسحاق عن امرأته قالت : سمعت امرأة أبي السفر تقول : سألت عائشة ، فقلت : بعت زيد بن أرقم جارية إلى العطاء : وذكر نحوه . (رقم ١٤٨١٣) .
قال المارديني في الجوهر النقي : « العالية معروفة ، روى عنها زوجها وابنها ، وهما إمامان ، والحق أن الشافعي ضعف هذا من حيث متنه فقال : قد تكون عائشة لو كان هذا ثابتاً عنها عابت عليها بيعاً إلى العطاء ؛ لأنه أجل غير معلوم ، وهذا مالا نخبه ؛ لا أنها عابت عليها ما اشترت بنقد وقد باعته إلى أجل . ولو اختلف بعض أصحاب النبي ﷺ في شيء ، فقال بعضهم فيه شيئاً ، وقال غيره خلافه كان أصل ما نذهب إليه أنا نأخذ بقول الذي معه القياس ، والذي معه القياس قول زيد بن أرقم .

قال : وجملته هذا أنا لا نثبت مثله على عائشة ، مع أن زيد بن أرقم لا يبيع إلا ما يراه حلالاً ، ولا يبتاع إلا مثله ، ولو أن رجلاً باع شيئاً أو ابتاعه نراه نحن محرماً ، وهو يراه حلالاً لم نزع من أن الله عز وجل يحبط من عمله شيئاً » . (هامش السنن ٥ / ٣٣١) .

[٢١] باب ثمر الحائط يباع أصله

[١٤٧٥] أخبرنا الشافعي رحمه الله قال: أخبرنا سفيان، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: أن رسول الله ﷺ قال: «من باع نخلاً بعد أن تُؤبَّرَ (١) فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع».

[١٤٧٦] أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «من باع نخلاً قد أُبِّرَتْ فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع».

(١) التأبير: التلقيح، وهو أن يشق طلع الإناث. ويؤخذ من طلع الذكر فيُدْرُ فيه.

[١٤٧٥] * م: (٣ / ١١٧٢) (٢١) كتاب البيوع - (١٥) باب من باع نخلاً عليها ثمر - عن يحيى بن يحيى، عن مالك، عن نافع عن ابن عمر نحوه (رقم ١٥٤٣ / ٧٧).

ومن طرق عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر نحوه. (رقم ١٥٤٣ / ٧٨).

ومن طريق الليث، عن نافع عن، ابن عمر نحوه.

ومن طريق أيوب، عن نافع نحوه (رقم ١٥٤٣ / ٧٩).

ومن طريق الليث، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر نحوه، وزاد: «ومن ابتاع عبداً فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع».

ومن طريق سفيان بن عيينة، عن الزهري نحوه، بالأمرين.

ومن طريق حرملة بن يحيى، عن ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه بمثله (بالأمرين: النخل، والعبد). (رقم ١٥٤٣ / ٨٠).

[١٤٧٦] هذا طريق آخر للحديث السابق، وتخريجه مكمل للتخريج السابق:

* ط: (٢ / ٦١٧) (٣١) كتاب البيوع - (٧) باب ما جاء في ثمر المال يباع أصله. (رقم ٩).

* خ: (٢ / ١١٤) (٣٤) كتاب البيوع - (٩٠) باب من باع نخلاً قد أُبِّرَتْ - عن عبد الله بن يوسف، عن مالك به. (رقم ٢٢٠٤). وأطرافه في (٢٢٠٣، ٢٢٠٦، ٢٣٧٩، ٢٧١٦).

وفي (٢ / ٢٧٤) (٥٤) كتاب الشروط - (٢) باب إذا باع نخلاً قد أُبِّرَتْ - عن عبد الله بن يوسف به. (٢٧١٦).

وفي (٢ / ١٦٩ - ١٧٠) (٤٢) كتاب الشرب والمساقاة - (١٦) باب تحلب الإبل على الماء - عن عبد الله بن يوسف، عن الليث، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه به، وزاد: «ومن ابتاع عبداً وله مال فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع».

قال: وعن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر في العبد. (رقم ٢٣٧٩).

وفي (٢ / ١١١٣) الموضع الأول - قال البخاري: (وقال لي إبراهيم، أخبرنا هشام، أخبرنا ابن جريج قال: سمعت ابن أبي مليكة يخبر عن نافع، مولى ابن عمر: أنما نخل بيعت قد أُبِّرَتْ - لم يذكر الثمر - فالثمر للذي أبرها، وكذلك العبد والحرث، سمى له نافع هذه الثلاث). (رقم ٢٢٠٣). وانظر التخريج السابق فقد أخرجه مسلم من طريق مالك.

[١٤٧٧] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج : أن عطاء أخبره : أن رجلاً باع على عهد رسول الله ﷺ حائطاً مثمراً ولم يشترط المبتاع الثمر (١) ، ولم يستثن البائع الثمر ، ولم يذكره ، فلما ثبت البيع اختلفا في الثمر ، فاحتكما فيه إلى النبي ﷺ فقضى بالثمر للذي لقح النخل ؛ للبائع .

[١٤٧٨] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن ابن طاوس ، عن أبيه : أنه كان يقول في العبد له المال ، وفي النخل المثمر : يباعان ، ولا يذكران ماله ، ولا ثمره ، هو للبائع .

[١٤٧٩] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج : أنه قال لعطاء : أرأيت لو أن إنساناً باع رقبة حائط (٢) مثمر ، لم يذكر الثمرة (٣) عند البيع ، لا (٤) البائع ولا المشتري ، أو عبداً له مال كذلك ، فلما ثبت البيع قال المبتاع : إنني أردت الثمر ، قال : لا يُصدق ، والبيع جائز .

[١٤٨٠] وعن ابن جريج أنه قال لعطاء : إن رجلاً أعتق عبداً له مال ؟ قال : نيته في ذلك ، إن كان نوى في نفسه أن ماله لا يعتق معه ، فماله كله لسيده .

[٢٢] باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار

[١٤٨١] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سفيان ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه : أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها .

(١) في (ص) : « المثمر » بدل : « الثمر » .

(٢) رقبة الحائط : أرض الحائط .

(٣) في (ص) ، ج ، م ، ظ : « لم يذكر الثمر » .

(٤) في (ص) : « ولا البائع » .

[١٤٧٧] لم أجده عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي في المعرفة عن طريقه (٤ / ٣١٨) .

[١٤٧٨] لم أجده عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي عن طريقه في المعرفة (٤ / ٣١٨) .

[١٤٧٩] لم أجده عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي عن طريقه في المعرفة (٤ / ٣١٨) .

[١٤٨٠] لم أجده عند غير الشافعي .

[١٤٨١] * م : (٣ / ١١٦٧ ، ١١٦٨) (٢١) كتاب البيوع - (١٣) باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير

شرط القطع - عن يحيى بن يحيى وابن نمير وزهير بن حرب عن سفيان بن عيينة به نحوه . ولفظه :

« أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ، وعن بيع الثمر بالتمر » . (رقم ٥٧ / ١٥٣٤) .

قال ابن عمر : وحدثنا زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ رخص في بيع العرايا .

[١٤٨٢] قال الشافعي : أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، نهى ^(١) البائع والمشتري .

[١٤٨٣] قال الشافعي : أخبرنا سفيان ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر : أن ^(٢) رسول الله ﷺ مثله ^(٣) .

[١٤٨٤] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك ، عن حميد الطويل ، عن أنس بن مالك ^(٤) : أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تُزْهَى ^(٥) ، قيل : يا رسول الله ، وما تُزْهَى ؟ قال : « حتى تحمر » .

وقال رسول الله ﷺ : « أرأيت إذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه ؟ » .

(١) في (ص ، ج ، م) : « ونهى البائع والمشتري » .
(٢ - ٤) ما بين الرقمين ساقط من (ج) . (٣) « مثله » : ليست في (ص ، م ، ت) .
(٥) تُزْهَى : مبنى للمفعول ، من أزهى : أى احمر واصفر ، وزها : أى طال واكتمل .
وزها النخل يزهو : ظهرت ثمرته ناضجة ؛ أى تحمر أو تصفر .

[١٤٨٢] * ط : (٦١٨ / ٢) (٣١) كتاب البيوع - (٨) باب النهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها . (رقم ١٠) .
* خ : (١١٢ / ٢) (٣٤) كتاب البيوع - (٨٥) باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها - عن عبد الله ابن يوسف ، عن مالك به . وفيه : « نهى البائع والمبتاع » . (رقم ٢١٩٤) .
* م : (١١٦٥ / ٣) (١١٦٥) الموضوع السابق - عن يحيى بن يحيى ، عن مالك به . وفيه - كما عند البخارى : « نهى البائع والمبتاع » . (رقم ٤٩ / ١٥٣٤) .

[١٤٨٣] * م : (١١٦٦ / ٣) (١١٦٦) الموضوع السابق - عن زهير بن حرب ، عن عبد الرحمن ، عن سفيان ، وعن ابن المنثى ، عن محمد بن جعفر ، عن شعبة كلاهما عن عبد الله بن دينار به ، وزاد فى حديث شعبة : « فليل لابن عمر : ما صلاحه ؟ قال : تذهب عاهته » .

وعن يحيى بن يحيى ، ويحيى بن أيوب ، وقتيبة ، وابن حجر ، عن إسماعيل بن جعفر ، عن عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تبيعوا الثمر حتى يبدو صلاحه » .
وقد أحال على هذا طريقى سفيان وشعبة . (رقم ٥٢ / ١٥٣٤) .

هذا وقد روى الشافعي لفظه فى السنن فقال :

عن سفيان بن عيينة ، عن عبد الله بن دينار سمع ابن عمر يقول : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه . (١ / ٣٠٠ رقم ١٩١) .

[١٤٨٤] * ط : (٦١٨ / ٢) (٦١٨) الموضوع السابق - رقم (١١) .
* خ : (١١٢ / ٢) (٣٤) كتاب البيوع - (٨٧) باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، ثم أصابته عاهة فهو من البائع - عن عبد الله بن يوسف ، عن مالك به . (رقم ٢١٩٨) .
* م : (١١٩٠ / ٣) (٢٢) كتاب المساقاة - (٣) باب وضع الجوائح - عن أبى الطاهر ، عن ابن وهب ، عن مالك به .
ومن طريق إسماعيل بن جعفر عن حميد به .
ومن طريق عبد العزيز بن محمد ، عن حميد به . (رقم ١٥ ، ١٦ / ١٥٥٥) .

[١٤٨٥] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا الثقفى ، عن حميد ، عن أنس : أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع ثمرة النخل حتى تزهو . قيل : وما تزهو ؟ قال : « حتى تحمر » (١) .

[١٤٨٦] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك ، عن أبي الرجال ، عن عمرة : أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تنجو من العاهة (٢) .

(١) فى (ص ، ج ، ت) : « قال : تحمر » بدون « حتى » .

(٢) هذه الرواية ساقطة من (م) .

[١٤٨٥] * خ : (٢ / ١١٢) (٣٤) كتاب البيوع - (٨٥) باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها - عن ابن مقاتل ، عن عبد الله ، عن حميد الطويل ، عن أنس به . وقوله : « حتى تحمر » من قول البخارى . (رقم ٢١٩٥) .

وفى (٨٦) باب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها - عن على بن الهيثم ، عن مَعْلَى ، عن هُشَيْم ، عن حميد به . وفيه : « قيل : وما يزهو ؟ قال : يَحْمَرُّ أو يَصْفَرُّ » . (رقم ٢١٩٧) . وانظر تخريج الحديث السابق رقم [١٤٨٤] فهذا طريق من طرقه . [١٤٨٦] * ط : (الموضوع السابق) - (رقم ١٢) .

وأبو الرجال هو محمد بن عبد الرحمن بن حارثة . وهو ابن عمرة بنت عبد الرحمن التى روى عنها هذا الحديث .

وهذا الحديث مرسل ، وقد وصله ابن عبد البر كما سيأتى .

* حم : (٤٧٢ - ٤٧١ / ٤٠) عن الحكم (بن موسى القنطرى) ، عن عبد الرحمن بن أبى الرجال ، عن أبيه ، عن عمرة ، عن عائشة ، عن النبى ﷺ قال : « لا تبيعوا ثماركم حتى يبدو صلاحها وتنجو من العاهة » (رقم ٢٤٤٠٧) . ورجاله ثقات ، وعبد الرحمن بن أبى الرجال وثقه ابن معين والدارقطنى ، وذكره ابن حبان فى الثقات . وقد تابع عبد الرحمن خارجة بن عبد الله عن أبى الرجال ، ولكن خارجة ضعيف . (١٦٠ / ٤٢) رقم ٢٥٢٦٨ .

وقد روى حديث خارجة هذا ابن عبد البر فى التمهيد (١٣٤ / ١٣) .

وأورده الهيثمى فى المجمع (١٠٢ / ٤) ونسبه لأحمد وقال : رجاله ثقات .

وإذا كان هذان الطريقان فيهما مقال للاختلاف على أبى الرجال ولضعف خارجة ، فللحديث شاهد صحيح من حديث ابن عمر : أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع النخل حتى يزهو ، وعن السنبلى حتى يبيض ويأمن من العاهة ، نهى البائع والمشتري .

وهذا أخرجه مسلم ، وفى رواية : لا تبتاعوا الثمر حتى يبدو صلاحه ، وتذهب عنه الآفة .

[م : (٣ / ١١٦٥ - ١١٦٦ رقم ٥٠ - ١٥٣٤ / ٥١ ، ١٥٣٥)] .

فالحديث صحيح لغيره ، والله عز وجل وتعالى أعلم .

ويقويه الحديث الآتى أيضاً .

[١٤٨٧] أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب، عن عثمان بن عبد الله بن سراقه، عن عبد الله (١) بن عمر: أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تذهب العاهة، قال عثمان: فقلت لعبد الله: متى ذاك؟ قال: طلوع الثريا (٢).

(١) في (ص، ج، م، ت، ط): «عن ابن عمر» دون ذكر: «عبد الله».

(٢) الثريا: النجم؛ لكثرة كواكبه مع ضيق المحل. (القاموس).

وعدد أيام الثريا (٣٩) يوماً، تبدأ من اليوم الثاني والعشرين من برج الثور الموافق ٥/١٢ بالتاريخ الميلادي. ونجومها الشرطين (١٣) يوماً والبطين (١٣) يوماً يبدأ من ٥/٢٥ شمسية (والثريا (١٣) يوماً يبدأ من ٦/٧ شمسية).

وعلى هذا فالثريا نجوم تطلع بالتبادل، ولها كواكب عددها سبعة وقد روى أبو داود من طريق عطاء، عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا طلع النجم صباحاً رفعت العاهة عن كل بلد» والمعتبر كما يقول ابن حجر: هو النضج، وطلوع النجم علامة له (فتح ٤ / ٣٩٥) وقد تكون العاهة بعده - كما قال سالم بن عبد الله (ابن أبي شيبه ٤ / ٤٣١ رقم ٢١٨١٩).

[١٤٨٧] صحيح.

إسناده صحيح على شرط البخاري، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير عثمان بن عبد الله بن سراقه، فمن رجال البخاري، وابن أبي ذئب هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة.

* حم: (٩ / ٥٥ رقم ٥٠١٢) عن يزيد بن هارون، عن ابن أبي ذئب به، وهذا إسناد صحيح على شرط البخاري.

* السنن الكبرى للبيهقي: (٥ / ٣٠٠) كتاب البيوع - باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار - من طريق عبيد الله بن موسى، عن ابن أبي ذئب بهذا الإسناد.

ولفظه: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى تؤمن عليها العاهة. قيل: ومتى ذلك يا أبا عبد الرحمن؟ قال: إذا طلعت الثريا.

* التمهيد لابن عبد البر: (١٣ / ١٣٤) من طريق الليث، عن ابن أبي ذئب به.

قال ابن عبد البر: وقد روى أبو سعيد الخدري، عن النبي ﷺ مثل هذا اللفظ أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تذهب عاهتها - من حديث ابن أبي ليلى، عن عطية، عن أبي سعيد قال: ورؤي عن رسول الله ﷺ وجوه كثيرة كلها صحاح ثابتة، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، وحتى تزهي، وحتى تحمر، وحتى تطعم، وحتى تخرج من العاهة، ألفاظ كلها محفوظة، ومعناها واحد، والمعنى فيها أن تنجو من العاهة، وهي الجائحة في الأغلب؛ لأن الثمار إذا بدا صلاحها نجت من العاهة جملة، ولكنها إذا بدا طيبها كان أقرب إلى سلامتها، وقلما يكون سقوط ما يسقط منها إلا قبل ذلك.

هذا، وطلوع الثريا يقع في فصل الصيف، وذلك عند اشتداد الحر في بلاد الحجاز وابتداء نضج الثمار، فالمعتبر في الحقيقة النضج، وطلوع النجم علامة له، وهذا إذا طلع صباحاً. وفي رواية عند أبي داود: «إذا طلع النجم صباحاً رفعت العاهة عن كل بلد».

وذكر المرتضى الزبيدي في عقود الجواهر المنيفة (١/٢١٢) بلفظ: «لا تباع الثمار حتى تطلع الثريا».

[١٤٨٨] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي معبد ، قال الربيع : أظنه عن ابن عباس ، أنه كان يبيع الثمر من غلامه قبل أن يطعم ، وكان لا يرى بينه وبين غلامه ربا .

[١٤٨٩] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن جابر - إن شاء الله : أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه .

قال ابن جريج : فقلت : أخص جابر النخل أو الثمر ؟ قال : بل النخل ، ولا نرى كل ثمرة إلا مثله .

[١٤٨٨] * مصنف عبد الرزاق : (٨ / ٧٦) كتاب البيوع - باب ليس بين عبد وسيده والمكاتب وسيده ربا - عن ابن عينة به . (رقم ١٤٣٧٨) . وليس فيه شك .

* السنن الكبرى للبيهقي : (٣٠٢ / ٥) كتاب البيوع - باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار - من طريق أبي سعيد بن الأعرابي ، عن سعدان بن نصر ، عن سفيان به - وفيه : « عن أبي معبد ، مولى ابن عباس » فهذه متابعة للإمام الشافعي .

* مصنف ابن أبي شيبة : (٤ / ٢٧٣) كتاب البيوع - (٨) من قال ليس بين العبد وسيده ربا - عن سفيان بهذا الإسناد ، وفيه : « يعطيه درهما ، ويأخذ منه درهمين » . (رقم ٢٠٠٤١) .

[١٤٨٩] * م : (٢ / ١٧٠) (٤٢) كتاب الشرب والمساقاة - (١٧) باب الرجل يكون له عمر أو شرب في حائط أو نخل - عن عبد الله بن محمد ، عن ابن عينة ، عن ابن جريج ، عن عطاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه : نهى النبي ﷺ عن المخابرة ، والمحاقلة . وعن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ، وألا تباع إلا بالدينار والدرهم إلا العرايا . (رقم ٢٣٨١) .

وفي (٢ / ١١٠) (٣٤) كتاب البيوع - (٨٣) باب بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب أو الفضة - عن يحيى بن سليمان ، عن ابن وهب ، عن ابن جريج ، عن عطاء وأبي الزبير عن جابر نحو الطريق الأول . (رقم ٢١٨٩) .

وفي (١١٢ / ٢) الكتاب السابق - (٨٥) باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها - عن مسدد ، عن يحيى بن سعيد ، عن سليم بن حيان ، عن سعيد بن ميناء قال : سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : نهى النبي ﷺ أن تباع الثمرة حتى تشقح . قال : تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ ، ويؤكل منها .

وله طرف برقم [١٤٨٧] أيضاً .

* م : (٣ / ١١٧٤ - ١١٧٥) (٢١) كتاب البيوع - (١٦) باب النهي عن المحاقلة والمزابنة ، وعن المخابرة وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، وعن بيع المعاومة ، وهو بيع السنين . من طريق ابن عينة به . (رقم ١٥٣٦ / ٨١) .

ومن طريق أبي عاصم ، عن ابن جريج عن عطاء وأبي الزبير مثله .

وهناك طرق أخرى لهذا الحديث في مسلم . (أرقام ٨٢ - ٨٦ / ١٥٣٦) .

وليس في هذه الطرق سؤال ابن جريج لعطاء وإجابته .

ولم أر هذا عند غير الشافعي .

[١٤٩٠] أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا ابن عيينة ، عن عمرو ، عن طاوس: سمعت (١) ابن عمر يقول : لا يبتاع الثمر حتى يبدو صلاحه ، وسمعنا ابن عباس يقول : لا يباع الثمرة حتى تُطعم .

[١٤٩١] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا ابن عيينة ، عن حميد ابن قيس ، عن سليمان بن عتيق ، عن جابر بن عبد الله : أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع السنين .

[١٤٩٢] أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ مثله .

[١٤٩٣] أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سعيد ، عن ابن جريج، عن عطاء قال: لا يباع حتى يؤكل من الرطب قليل أو كثير. قال (٢) ابن جريج: فقلت له: رأييت إن كان مع الرطب بلح كثير ؟ (٣) قال : نعم ، سمعنا إذا أكل منه .

[١٤٩٤] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد، عن ابن جريج: أنه قال لعطاء : الحائط تكون فيه النخلة فتزهي ، فيؤكل منها قبل الحائط ، والحائط بلح قال : حسبه إذا أكل منه فليبع .

(١) في (ب) : « أنه سمع » وما أثبتناه من (ص ، م ، ت ، ج ، ظ) .
(٢ - ٣) ما بين الرقمين ساقط من (ص) .

[١٤٩٠] * مصنف عبد الرزاق : (٨ / ٦٣) كتاب البيوع - باب الثمرة حتى يبدو صلاحها - عن ابن عيينة بهذا الإسناد ، وفيه : عن ابن عباس قال - لا أدري أبلغ به النبي ﷺ قال : نهى .. إلخ .

* مصنف ابن أبي شيبة : (٤ / ٤٣٠) علمية رقم (٢١٨٠٧) كتاب البيوع والأفضية - (٢٢٨) في بيع الثمرة ، متى تباع ؟ - عن ابن عيينة به كما هنا - دون شك في الرفع . (رقم ٢١٨٠٧) .

[١٤٩١] * م : (٣ / ١١٨٧) (٢١) كتاب البيوع - (١٧) باب كراء الأرض - من طرق عن سفيان بن عيينة به . وفي رواية « عن بيع الثمر سنين » . (رقم ١٠١ / ١٥٤٣) .

* مسند الحميدي : (٢ / ٥٣٨ رقم ١٢٨١) عن سفيان به .

[١٤٩٢] * مسند الحميدي : (الموضع السابق - رقم ١٢٨٢) عن سفيان به .

* م : (الموضع السابق) عن يحيى بن يحيى ، عن أبي خيثمة عن أبي الزبير ، عن جابر قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الأرض البيضاء سنتين أو ثلاثاً . (رقم ١٠٠) .

وفي ١٦ باب النهي عن المحاقلة والمزابنة - (٣ / ١١٧٥ - ١١٧٦) من طريق حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن أبي الزبير ، وسعيد بن ميناء ، عن جابر قال : نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة ، والمزابنة والمعاومة (وفي رواية : بيع السنين هي المعاومة) وعن الثُّبائي ورخص في العرايا . (رقم ٨٥ / ١٥٣٦) .

[١٤٩٣] لم أعثر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي في المعرفة عن طريقه (٤ / ٣٢٤) .

[١٤٩٤] لم أعثر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي في المعرفة عن طريقه (٤ / ٣٢٤) .

[١٤٩٥] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد ، عن ابن جريج : أنه قال لعطاء : وكل ثمرة كذلك لا تباع حتى يؤكل منها ؟ قال نعم ، قال ابن جريج فقلت : من عنب أو رمان أو فرسك ؟ (١) قال : نعم . قال ابن جريج فقلت له : أرأيت إذا كان شيء من ذلك يخلص ويتحول قبل أن يؤكل منه ، أيباع قبل أن يؤكل منه ؟ قال : لا ، ولا شيء حتى يؤكل منه .

[١٤٩٦] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد ، عن ابن جريج : أن عطاء قال : كل شيء تنبت الأرض مما يؤكل من خربز (٢) أو قثاء أو بقل لا يباع حتى يؤكل منه كهيئة النخل .

قال سعيد : إنما يباع البقل صرمة (٣) صرمة .

[١٤٩٧] : أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد ، عن ابن جريج : أنه قال لعطاء : فما لا يؤكل منه الحنأ والكرسف والقضب (٤) ؟ قال : نعم ، لا يباع حتى يبدو صلاحه .

[١٤٩٨] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد ، عن ابن جريج : أنه قال لعطاء : القضب يباع نبتة (٥) ؟ قال : لا ، إلا كل صرمة عند صلاحها ، فإنه لا يدري ، لعله تصيبه في الصرمة الأخرى عاهة .

[١٤٩٩] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد ، عن ابن جريج ، أن إنساناً سأل عطاء فقال : الكرسف (٦) يجنى في السنة مرتين ؟ فقال : لا ، إلا عند كل إجناءة .

[١٥٠٠] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد ، عن ابن جريج :

(١) الفرسك : الخوخ ، وقيل : هو مثل الخوخ ، وهو أجرد أملس أحمر ، أو أصفر ، وطعمه كطعم الخوخ ، ويقال له : الفرسق أيضاً .

(٢) الخربز : نوع من البطيخ . (٣) الصرمة : المراد بها هنا القطعة أو المجموعة من الزرع .

(٤) القضب : الرطبة ، وهي النصفصة ، وقال في البارع : كل نبت اقتضب فأكل طريا .

(٥) في (ب ، م ، ت) : « يباع منه » ، وما أثبتناه من (ص ، ج ، ط) ، ورواية البيهقي عن الشافعي في المعرفة (٣٢٥ / ٤) .

(٦) الكرسف : القطن .

[١٤٩٥] لم أعثر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي في المعرفة من طريقه (٤ / ٣٢٤ - ٣٢٥) .

[١٤٩٦] لم أعثر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي من طريقه في المعرفة (٤ / ٣٢٦) .

[١٤٩٧] لم أعثر عليه عند غير الشافعي .

[١٤٩٨] لم أعثر عليه عند غير الشافعي .

[١٤٩٩] لم أعثر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي في المعرفة من طريقه (٤ / ٣٢٥) .

[١٥٠٠] لم أعثر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي في المعرفة من طريقه (٤ / ٣٢٥) .

أن زياداً أخبره عن ابن طاوس عن أبيه: أنه كان يقول في الكرُسُف: تبعه فَلَقَّةٌ واحدة ، قال : يقول فلقة واحدة إجناء واحدة إذا فَتَّحَ^(١) ، قال ابن جريج : وقال زياد ، والذي قلنا عليه : إذا فَتَّحَ الجوز بيع ، ولم يبع ما سواه . قال : تلك إجناء واحدة إذا فَتَّحَ .

[٢٤] باب بيع العرايا

[١٥٠١] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سفيان ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه : أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ، وعن بيع الثمر^(٢) بالتمر .

قال عبد الله : وحدثنا زيد بن ثابت : أن النبي ﷺ أَرخص في العرايا .

(١) في (ص ، ط) : « ففتح » في هذا الموضع والمواضع التالية ، وكذلك في رواية البيهقي عن الشافعي .
والتَّفْقُحُ : والتَّفْتِاحُ . بمعنى ، ولذلك لم نغيرها عما هي في (ب) وغيرها من النسخ .
(٢) في (ب) وفي المخطوطات المنقوطة منها : « الثمر بالتمر » وصححه من كتب التخريج ومن رواية البيهقي في المعرفة عن الشافعي ، ومن سنن الشافعي . وكذلك صححه مثله فيما يأتي من الأحاديث بناء على هذا .
(٣) العَرِيَّةُ : كما بينها الإمام الشافعي هنا في الأم ثلاثة أصناف :
الأول : أن من لا نخل له من ذوى الحاجة ، يدرك الرطب ولا نقد بيده يشتري به الرطب لعياله ، وعنده تمر ، فيشتري به رطب نخلات أو نخله ، فرخص فيه إذا كان دون خمسة أوسق .
الثاني : أن يخصص رب الحائط القوم فيعطى الرجل ثمر النخلة وثمر النخلتين وأكثر هدية يأكلها ، وهذه في معنى المنحة من الغنم (وربما كان هذا من المساكين فلا يستطيع أن ينتظر بهذه النخلة فرخص له أن يبيعها بما شاء من التمر) .
الثالث : أن يعرى الرجل الرجل النخلة و أكثر من حائطه ليأكل ثمرها ويهديه ويتمره ويفعل فيه ما أحب ، ويبيع ما بقي من ثمر حائطه فتكون هذه مفردة من المبيع جملة .
وهناك تفسير رابع : وهو أن يكون الرجل له النخلة في وسط نخل كثير لرجل آخر ، فربما يؤدي صاحب النخلة الآخر بدخوله وهو مع أهله ، فرخص له أن يشتري ثمر تلك النخلة من صاحبها قبل أن يجزّه بتمر لثلاث يتأذى به .

[١٥٠١] سبق برقم [١٤٨١] وخرج هناك من مسلم (في باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار) .
وحدث زيد بن ثابت خرج من مسلم هناك أيضاً ، وقد رواه البخاري . وعبد الله هو ابن عمر .
* خ : (١١١ / ٢) (٣٤) كتاب البيوع - (٨٤) باب تفسير العرايا - عن محمد بن مقاتل ، عن عبد الله ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رخص في العرايا أن تباع بخرصها كيلاً .
قال موسى بن عقبة : والعرايا نخلات معلومات تأتيها فتشترى . (رقم ٢١٩٢) وانظر (رقم ١٤٨٢ ، ١٤٨٣) في الجزء الأول من الحديث زيادة على ما سبق .
وانظر مسند الحميدي (٢ / ٢٨٠ رقم ٦٢٢) .
وستأتي رواية مالك - إن شاء الله تعالى - بعد قليل وتخرجها .

[١٥٠٢] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن إسماعيل الشيباني ، أو غيره قال : بعث ما في رؤوس نخلي بمائة وسقٍ إن زاد فلهم ، وإن نقص فعليهم . فسألت ابن عمر فقال : نهى رسول الله ﷺ عن هذا ، إلا أنه أُرخص في بيع العرايا .

[١٥٠٣] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن زيد بن ثابت : أن رسول الله ﷺ أُرخص لصاحب العريّة أن يبيعها بخرصها^(١) .

[١٥٠٤] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك ، عن داود بن

(١) الخرص : التقدير ، وخرص النخلة والكرمة إذا حزر ما عليها من الرطب تمرّاً ، ومن العنب زبيباً فهو من الظن ؛ لأن الحزر إنما هو تقدير بظن .

[١٥٠٢] * مسند الحميدي : (٢ / ٢٩٦ رقم ٦٧٣) عن سفيان بن عيينة به .

قال البيهقي : ورواه الزعفراني والمزني عن الشافعي ، وقالوا : عن إسماعيل الشيباني ، ولم يشكاً . (المعرفة / ٤ / ٣٤٢) .

ورواية المزني في السنن (١ / ٣٠٣ رقم ١٩٧) . وفيها :

« فسألت ابن عمر عن ذلك ، فقال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمرة بالتمر إلا أنه قد رخص في العرايا » .

* م : (٣ / ١١٧١) (٣١) كتاب البيوع - (١٤) باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا - من طريق إسماعيل بن إبراهيم ، عن أيوب عن نافع ، عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ نهى عن المزانة ، والمزانة أن يباع ما في رؤوس النخل بتمر بكيل مسمى ، إن زاد فلي ، وإن نقص فعلى .

[١٥٠٣] * ط : (٢ / ٦١٩ - ٦٢٠) (٣١) كتاب البيوع - (٩) باب ما جاء في بيع العرية . (رقم ١٤) .

* خ : (٢ / ١١٠) (٣٤) كتاب البيوع - (٨٢) باب بيع المزانة ، وهي بيع التمر بالتمر وبيع الزبيب بالكرم - عن عبد الله بن مسلمة ، عن مالك به . (رقم ٢١٨٨) .

* م : (٣ / ١١٦٩) (٢١) كتاب البيوع - (١٤) باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا - عن يحيى ابن يحيى ، عن مالك به (رقم ١٥٣٩ / ٦٠) .

ومن طرق يحيى بن سعيد عن نافع به . وفي بعضها : « والعرية : النخلة تجعل للقوم فيبيعونها بخرصها تمرّاً » .

وفي بعضها : قال يحيى : العرية أن يشتري الرجل النخلات لطعام أهله رطباً بخرصها تمرّاً . (٦١ - ٦٣) .

ومن طريق عبيد الله عن نافع به نحوه . (رقم ٦٤ - ٦٥ / ١٥٣٩) .

ومن طريق أيوب عن نافع به نحوه . (رقم ٦٦ / ١٥٣٩) .

[١٥٠٤] * ط : (٢ / ٦٢٠) الموضع السابق - رقم (١٤) .

قال مالك : وإنما تباع العرايا بخرصها من التمر ، ويتحرى ذلك ويخرص في رؤوس النخل ، وإنما أُرخص فيه لأنه أنزل بمنزلة التولية والإقالة ، والشرك ، ولو كان بمنزلة غيره من البيوع ما أشرك أحد أحداً في طعامه حتى يستوفيه ، ولا أقاله منه ، ولا ولاه أحداً حتى يقبضه المبتاع . =

الحصين، عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ أرخص في بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق^(١)، أو في خمسة أوسق، شك داود قال: خمسة أوسق، أو دون خمسة أوسق.

[١٥٠٥] قال الشافعي: وقيل لمحمود بن لبيد أو قال محمود بن لبيد لرجل من أصحاب النبي ﷺ، إما زيد بن ثابت وإما غيره: ما عراياكم هذه؟ قال: فلان وفلان، وسمى رجلاً محتاجين من الأنصار شكوا إلى النبي ﷺ أن الرطب يأتي، ولا نقد بأيديهم يتبايعون^(٢) به رطباً يأكلونه مع الناس، وعندهم فضول من قوتهم من التمر، فرخص لهم أن يتبايعوا^(٣) العرايا بخرصها من التمر الذي في أيديهم، يأكلونها رطباً.

(١) الوُسُق: ستون صاعاً، والصاع قَدْحَان وثَلث، والوسق (٦ و ١٣٠) كيلو جرام من القمح.

(٢) في (م، ت): «يتبايعون».

(٣) في (ص، م، ت، ظ): «يتبايعوا».

= *خ: (٢ / ١١٠) (٣٤) كتاب البيوع - (٨٣) باب بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب والفضة - عن عبد الله بن عبد الوهاب قال: سمعت مالكا - وسأله عبيد الله بن الربيع؛ أحدثك داود، عن أبي سفيان، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ رخص في بيع العرايا في خمسة أوسق، أو دون خمسة أوسق؟ قال: نعم. (رقم ٢١٩٠). وطرفه في (٢٣٨٢). *م: (٣ / ١١٧١) الموضع السابق - عن عبد الله بن قعنب، ويحيى بن يحيى، عن مالك به. (رقم ١٥٤١ / ٧١).

[١٥٠٥] قال البيهقي في المعرفة (٤ / ٣٤٣): هكذا حكاه في كتاب البيوع.

وذكره في اختلاف الحديث فقال:

والعرايا التي أرخص رسول الله ﷺ فيها فيما ذكر محمود بن لبيد قال: سألت زيد بن ثابت فقلت: ما عراياكم هذه التي تحلونها؟ فقال: فلان وأصحابه شكوا إلى رسول الله ﷺ أن الرطب يحضر، وليس عندهم ذهب ولا ورق يشترون بها وعندهم فضل تمر من قوت سنتهم، فأرخص لهم رسول الله ﷺ أن يشتروا العرايا بخرصها من التمر يأكلونها رطباً (باب الخلاف في العرايا). قال ابن حجر في التلخيص: وقد أنكره محمد بن داود على الشافعي، وردّ عليه ابن سريج إنكاره، ولم يذكر له إسناداً. وقال ابن حزم: لم يذكر الشافعي له إسناداً فبطل أن يكون فيه حجة. وقال الماوردي: لم يسنده الشافعي؛ لأنه نقله من السير.

ثم قال الحافظ: قال الشيخ الموفق في الكافي بعد أن ساق هذا الحديث: متفق عليه، وهو وهم منه. (٣ / ٢٩ - ٣٠).

أقول: ربما يريد ما روى عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ أرخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها. (انظر رقم [١٥٠٣] من هذا الباب).

وهذا متفق عليه، وهو نفسه ما روى الشافعي إذا خلصناه من القصة، فلا يكون قد وهم. والله عز وجل أعلم.

هذا وقد قواه الشافعي بحديث سفيان الآتي، وهو متفق عليه فقال عقب حديث زيد: وحديث سفيان يدل على مثل هذا.

قال الشافعي : وحديث سفيان يدل على مثل هذا الحديث :

[١٥٠٦] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سفيان ، عن يحيى بن سعيد ، عن بشير بن يسار قال : سمعت سهل بن أبي حثمة يقول : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر بالتمر ، إلا أنه رخص في العريّة ؛ أن تباع بخرصها تمرّاً ، يأكلها أهلها رطباً .

[١٥٠٧] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سفيان ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن جابر : أن رسول الله ﷺ نهى عن المزبنة . والمزبنة : بيع الثمر بالتمر ، إلا أنه أرخص في العرايا .

[١٥٠٦] *خ : (٢ / ١١٠ - ١١١) (٣٤) كتاب البيوع - (٨٣) باب بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب أو الفضة - عن علي بن عبد الله ، عن سفيان بهذا الإسناد . وفيه : قال سفيان : فقلت ليحيى وأنا غلام : إن أهل مكة يقولون : إن النبي ﷺ رخص لهم في بيع العرايا ، فقال : وما يدري أهل مكة ؟ قلت : إنهم يروونه عن جابر . فسكت .

قال سفيان : إنما أردت أن جابراً من أهل المدينة . قيل لسفيان : أليس فيه : نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ؟ قال : لا . (رقم ٢١٩١) . وطرفه في (٢٣٨٤) .

*م : (٣ / ١١٧٠) (٢١) كتاب البيوع - (١٤) باب تحريم الرطب بالتمر إلا في العرايا - عن عبد الله ابن مسلمة القعنبي ، عن سليمان بن بلال ، عن يحيى بن سعيد ، عن بشير بن يسار ، عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم ، منهم سهل بن أبي حثمة أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمر بالتمر ، وقال : « ذلك الربا ، تلك المزبنة » ، إلا أنه رخص في بيع العريّة ؛ النخلة والنخلتين يأخذها أهل البيت بخرصها تمرّاً يأكلونها رطباً .

ومن طريق الليث ، عن يحيى بن سعيد ، عن بشير بن يسار ، عن أصحاب رسول الله ﷺ أنهم قالوا : رخص رسول الله ﷺ في بيع العريّة بخرصها تمرّاً .

وعن محمد بن المثني وإسحاق بن إبراهيم ، وابن أبي عمر جميعاً عن الثقفى ، عن يحيى بن سعيد عن بشير عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل داره أن رسول الله ﷺ نهى فذكر بمثل حديث سليمان بن بلال ، عن يحيى ، غير أن إسحاق وابن المثني جعلاً مكان « الربا » « الزبن » وقال ابن أبي عمر : « الربا » .

وعن عمرو الناقد وابن نمير ، عن سفيان بن عيينة ، عن يحيى بن سعيد ، عن بشير بن يسار ، عن سهل بن أبي حثمة ، عن النبي ﷺ مثل حديثهم .

ومن طريق أبي أسامة ، عن الوليد بن كثير ، عن بشير بن يسار مولى بنى حارثة أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حثمة حدثاه أن رسول الله ﷺ نهى عن المزبنة : الثمر بالتمر إلا أصحاب العرايا ، فإنه قد أذن لهم . (رقم ٦٧ - ٧٠ / ١٥٤٠) .

[١٥٠٧] سبق تخريج هذا الحديث برقم [١٤٨٩] .

[٢٦] باب الجائحة ^(١) في الثمرة

[١٥٠٨] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سفيان ، عن حميد بن قيس ، عن سليمان بن عتيق ، عن جابر بن عبد الله : أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع السنين ^(٢) ، وأمر بوضع الجوائح .

قال الشافعي رحمه الله : سمعت سفيان يحدث هذا الحديث كثيراً في طول مجالستي له لا أحصى ما سمعته يحدثه من كثرتة ، لا يذكر فيه : « أمر بوضع الجوائح » ، لا يزيد على أن النبي ﷺ نهى عن بيع السنين ، ثم زاد بعد ذلك ، وأمر بوضع الجوائح .

قال الشافعي : قال سفيان : وكان حميد يذكر بعد بيع السنين كلاماً قبل وضع الجوائح لا أحفظه ، فكنت أكف عن ذكر وضع الجوائح ، لأنني لا أدرى كيف كان الكلام ، وفي الحديث أمر بوضع الجوائح .

(١) الجائحة : هي الآفة التي تصيب الثمار فتهلكها ، وتكون من القدر ، وليست من الإنسان ، وقال الأزهري : هي الآفة تصيب الثمر من حرٍّ مُقْرَطٍ أو صِرٍّ ، أو بَرْدٍ أو بَرَدٍ يعظم حجمه فينتقض الثمر ويلقيه .
(٢) إلى هنا من الحديث سبق برقم (١٤٩١) وخرج هناك ، وهو صحيح رواه مسلم .

[١٥٠٨] * م : (٣ / ١١٩٠ ، ١١٩١) كتاب المساقاة - (٣) باب وضع الجوائح - عن أبي الطاهر ، عن ابن وهب ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر أن رسول الله ﷺ قال : « إن بعت من أخيك ثمراً فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً ، بم تأخذ مال أخيك بغير حق ؟ » .
(رقم ١٤ / ١٥٥٤) .

وعن بشر بن الحكم وإبراهيم بن دينار ، وعبد الجبار بن العلاء ، جميعاً عن سفيان بن عيينة ، عن حميد الأعرج ، عن سليمان بن عتيق ، عن جابر أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح . (رقم ١٧ / ١٥٥٤) .

قال الشافعي : قال سفيان : وكان حميد يذكر بعد بيع السنين كلاماً قبل وضع الجوائح لا أحفظه . وقد ذكر الشافعي احتمال أن يكون الكلام الذي لم يحفظه سفيان يدل على أن أمره بوضعها على مثل أمره بالصلح على النصف ، وعلى مثل أمره بالصدقة تطوعاً حضاً على الخير لاحتماً وما أشبه ذلك .

أقول : وربما ما ذكر في حديث أبي الزبير عن جابر المتقدم عند مسلم . والله عز وجل وتعالى أعلم .

على أنه في رواية الحميدي عن سفيان ، عن أبي الزبير ، أن سفيان قال : « ولا أحفظ كم ذلك الوضع » أي هل الثلث أو النصف أو غير ذلك (٢ / ٥٣٧ رقم ١٢٧٩) .
وانظر تخريج الحديث رقم [١٤٨٩] من الأم .

[١٥٠٩] أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سفيان ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن النبي ﷺ مثله .

[١٥١٠] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك ، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة أنه سمعها تقول : ابتاع رجل ثمر حائط في زمان رسول الله ﷺ فعالجه ، وأقام فيه حتى تبين له النقصان ، فسأل رب الحائط أن يضع عنه ، فحلف ألا يفعل ، فذهبت أم المشتري إلى رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال رسول الله ﷺ : « تَأَلَّى (١) ألا يفعل خيراً ؟ » فسمع بذلك رب المال ، فأتى إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، هو له .

[١٥١١] أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار - فيمن باع ثمر (٢) فأصابته جائحة قال : ما أرى إلا أنه إن شاء لم يضع . قال سعيد : يعني البائع .

(١) تألى : أى حلف . (٢) فى (ص ، ج) : « تمراً » .

[١٥٠٩] * مسند الحميدى : (٢ / ٥٣٨ رقم ١٢٨١ - ١٢٨٢) عن سفيان ، عن حميد بن قيس ، عن سليمان ابن عتيق ، وعن سفيان عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع السنين .

وفى (٢ / ٥٣٧ رقم ١٢٧٩ - ١٢٨٠) عن سفيان عن أبي الزبير ، وعن سفيان عن حميد ، عن سليمان كلاهما عن جابر أن رسول الله ﷺ ذكر وضع الجوائح بشئ ، وانظر تخريج الحديثين [١٤٨٩ ، ١٥٠٨] .

[١٥١٠] * ط : (٢ / ٦٢١) (٣١) كتاب البيوع - (١٠) باب الجائحة فى بيع الثمار والزروع . قال الإمام الشافعي : وحديث مالك عن عمرة مرسل ، وأهل الحديث ونحن لاثبت المرسل . قال البيهقي : حديث عمرة قد أسنده حارثة بن أبي الرجال ، فرواه عن أبيه . عن عائشة . إلا أن حارثة ضعيف عند أهل العلم بالحديث ، وأسنده يحيى بن سعيد ، عن أبي الرجال إلا أنه مختصر ليس فيه ذكر الثمر (المعرفة ٤ / ٣٣٤) .

أقول : حديث يحيى بن سعيد هذا متفق عليه :

* خ : (٢ / ٢٧٠) (٥٣) كتاب الصلح - (١٠) باب هل يشير الإمام بالصلح - عن إسماعيل بن أبي أويس ، عن أخيه ، عن سليمان ، عن يحيى بن سعيد ، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن أن أمه عمرة بنت عبد الرحمن قالت : سمعت عائشة ؓ تقول : سمع رسول الله ﷺ صوت خصوم بالباب عالية أصواتهم ، وإذا أحدهما يستوضع الآخر ، ويسترفقه فى شئ وهو يقول : والله لا أفعل ، فخرج عليهما رسول الله ﷺ فقال : « أين المتألى على الله لا يفعل المعروف ؟ » فقال : أنا يا رسول الله ، فله أى ذلك أحب . (رقم ٢٧٠٥) .

* م : (٣ / ١١٩١ - ١١٩٢) (٢٢) كتاب المساقاة - (٤) استحباب الوضع من الدين - قال مسلم : حدثني غير واحد من أصحابنا قالوا : حدثنا غير واحد من أصحابنا قالوا حدثنا إسماعيل بن أبي أويس فذكر كما عند البخارى سنداً وممتناً . (رقم ١٥٥٧ / ١٩) .

[١٥١١] لم أعثر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي من طريقه فى المعرفة (٤ / ٣٣٥) .

[١٥١٢] قال الشافعي : وروى عن سعد بن أبي وقاص : أنه باع حائطاً له فأصابته مشترية جائحة ، فأخذ الثمن منه .
ولا أدري أيثبت أم لا ؟

[٢٨] باب الثُّنْيَا (١)

[١٥١٣] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك ، عن ربيعة : أن القاسم بن محمد كان يبيع ثمر حائطه ، ويستثنى منه .

[١٥١٤] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك ، عن عبد الله ابن أبي بكر بن عمرو : أن جدّه محمد بن عمرو باع حائطاً له يقال له : الأفراق بأربعة آلاف ، واستثنى منه بشمانمائة درهم ثمرّاً ، أو تمرّاً (٢) ، أنا أشك .

[١٥١٥] قال الربيع : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك ، عن أبي الرجال ، عن

(١) « الثنْيَا » على وزن دنيا : الاستثناء .

(٢) في (ص) : « تمرّاً ، أو ثمرّاً » .

[١٥١٢] لم أعثر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي في المعرفة من طريقه (٤ / ٣٣٥) .
ثم قال : ولم يبلغني إسناده للنظر فيه ، وأصح ما نحتج به لهذا القول . . . عن أبي سعيد قال : أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها ، فكثر دينه ، فقال رسول الله ﷺ : « تصدقوا عليه » فصديق الناس عليه ، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال رسول الله ﷺ : « خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك » .

وقد روى هذا الحديث مسلم (٣ / ١١٩١ - ٢٢ كتاب المساقاة - ٤ باب استحباب وضع الدين - عن قتيبة بن سعيد ، عن ليث ، عن بكير ، عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد به) .
[١٥١٣] * ط : (٢ / ٦٢٢) (٣١) كتاب البيوع - (١١) باب ما يجوز في استثناء الثمر - وفيه : « ربيعة بن عبد الرحمن » . (رقم ١٧) .

هذا وقد روى عبد الرزاق ، عن إسماعيل بن عبد الله ، عن ابن عون أنه سأل القاسم بن محمد قال : ما كنا نرى بالثُّنْيَا بأساً لولا ابن عمر كرهه ، وكان عندنا مَرَضِيّاً - يعني أن يبيع ثمر نخله ويستثنى نخلات معلومات . (المصنف ٨ / ٢٦٢ رقم ١٥١٥٣) .
[١٥١٤] * ط : (الموضع السابق - رقم ١٨) .

وفيه : « يقال له الأفراق ، بأربعة آلاف درهم ، واستثنى منه بشمانمائة درهم تمرّاً » بدون شك .
* مصنف عبد الرزاق : (٨ / ٢٦٢) عن مالك به . ولفظه : « باع ثمرًا بأربعة آلاف واشترط منها ثمرّاً » .

[١٥١٥] * ط : (الموضع السابق) - (رقم ١٩) .

قال مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا أن الرجل إذا باع ثمر حائطه أن له أن يستثنى من ثمر حائطه ما بينه وبين ثلث الثمر لا يجاوز ذلك ، وما كان دون الثلث فلا بأس بذلك . قال مالك : =

أمه عمرة : أنها كانت تباع ثمارها وتستثنى منها .

[١٥١٦] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج أنه قال : قلت لعطاء : أبتغي (١) أبيعك حائطي إلا خمسين فرقاً أو كيلاً مسمى ما كان ؟ قال : لا ، قال ابن جريج : فإن قلت : هي من السواد سواد الرطب . قال : لا .

[١٥١٧] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج : أنه قال : قلت لعطاء : أبيعك نخلي إلا عشر نخلات أختارهن . قال : لا ، إلا أن تستثنى أيتهن هي (٢) قبل البيع ، تقول : هذه وهذه .

[١٥١٨] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج : أنه قال لعطاء : أبيع الرجل نخله ، أو عنبه ، أو بزه (٣) ، أو عبده ، أو سلعته ما كانت على أنى شريكك بالربع ، وبما كان من ذلك ؟ قال : لا بأس بذلك .

[١٥١٩] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد ، عن ابن جريج : أنه قال : قلت لعطاء : أبيعك ثمر حائطي بمائة دينار فضلاً عن نفقة الرقيق ؟ فقال : لا ، من قبل أن نفقة الرقيق مجهولة ليس لها وقت ، فمن ثم فسد .

[٢٩] باب صدقة الثمر

[١٥٢٠] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد بن سالم (٤) ،

(١) « أبتغي » : ليست في (ب ، ص ، ح) : وأثبتناها من (م ، ت ، ظ) وهي في رواية البيهقي في المعرفة ، وإن كان طابعه لم يقرؤها صحيحة فكتبوها خطأ بلا معنى .

(٢) في (ص) : « أيتهن من قبل البيع » .

(٣) في (ب ، ت) : « بره » وما أثبتناه من (ص ، ج ، م ، ظ) .

(٤) « ابن سالم » : ليست في (ص ، ج ، م ، ت) .

= فأما الرجل يبيع ثمر حائطه ، ويستثنى من ثمر حائطه ؛ ثمر نخلة أو نخلات يختارها ويسمى عددها فلا أرى بذلك بأساً ؛ لأن رب الحائط إنما استثنى شيئاً من ثمر حائط نفسه ، وإنما ذلك شيء احتسبه من حائطه ، وأمسكه لم يبعه ، وباع من حائطه ما سوى ذلك .

[١٥١٦] لم أعثر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي من طريقه في المعرفة (٤ / ٣٢٩) .

[١٥١٧] لم أعثر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي من طريقه في المعرفة (٤ / ٣٣٠) .

[١٥١٨] لم أجده عند غير الشافعي . وقد رواه البيهقي في المعرفة من طريقه (٤ / ٣٣٠) .

[١٥١٩] لم أعثر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي من طريقه في المعرفة (٤ / ٣٣٠) .

[١٥٢٠] لم أعثر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي في المعرفة من طريقه (٤ / ٣٣١) .

عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : أبيعك ثمر حائطى هذا بأربعمائة دينار فضلاً عن الصدقة ؟ فقال : نعم ؛ إن (١) الصدقة ليست لك ، إنما هى للمساكين .

[١٥٢١] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا سعيد ، عن ابن جريج : أن عطاء قال : إن بعت ثمرك ولم تذكر الصدقة أنت ولا بئعك ، فالصدقة على المبتاع ، قال : إنما الصدقة على الحائط ؟ قال : هى على المبتاع ، قال ابن جريج : فقلت له : إن بعته قبل أن (٢) يُخَرَّص ، أو بعد ما يُخَرَّص ؟ قال : نعم .

[١٥٢٢] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا سعيد ، عن ابن جريج : أن عبد الله بن عبيد الله بن أبى مُلَيْكَةَ قال فى مثل ذلك مثل قول عطاء : إنما هى على المبتاع .

[٣٠] باب فى المزبنة

[١٥٢٣] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ نهى عن المزبنة . والمزبنة : بيع الثمر بالتمر (٣) كيلا ، وبيع الكرم بالزبيب كيلاً .

[١٥٢٤] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا مالك ، عن داود بن

(١) فى (ب) : « لأن الصدقة » وما أثبتناه من (ص ، ج ، ت ، م ، ظ) ومن رواية البيهقى فى المعرفة من طريق الشافعى (٤ / ٣٣١) .

(٢) فى طبعة الدار العلمية : « قبل أو يخرض » وهو خطأ مخالف للنسخ جميعها .

(٣) فى (ب ، ظ) : « بيع التمر بالتمر » وهو خطأ ظاهر ، والصواب ما أثبتناه .

[١٥٢١] لم أعثر عليه عند غير الشافعى ، وقد رواه البيهقى فى المعرفة من طريقه (٤ / ٣٣١ - ٣٣٢) .

[١٥٢٢] لم أعثر عليه عند غير الشافعى ، وقد رواه البيهقى من طريقه فى المعرفة (٤ / ٣٣١) .

[١٥٢٣] * ط : (٢ / ٦٢٤ - ٦٢٥) (٣١) كتاب البيوع - (١٣) باب ما جاء فى المزبنة والمحاقلة . (رقم ٢٣) .

* خ : (٢ / ١٠٩) (٣٤) كتاب البيوع - (٨٢) باب بيع المزبنة ، وهى بيع التمر بالتمر ، وبيع الزبيب بالكرم - عن عبد الله بن يوسف ، عن مالك به . (رقم ٢١٨٥)

* م : (٣ / ١١٧١) (٢١) كتاب البيوع - (١٤) باب تحريم الرطب بالتمر إلا فى العرايا - عن يحيى ابن يحيى التميمى ، عن مالك به . (رقم ٧٢ / ١٥٤٢) .

[١٥٢٤] * ط : (الموضع السابق) - رقم (٢٤) . وفيه : « كراء الأرض » وليس فيه : « أو عن أبى هريرة » .

* خ : (٢ / ١١٠) (١١٠) موضع السابق - عن عبد الله بن يوسف عن مالك رقم (٢١٨٦) وهو عن أبى سعيد فقط كما فى الموطأ .

* م : (٣ / ١١٧٩) (٢١) كتاب البيوع - (١٧) باب الأرض - عن أبى الطاهر ، عن ابن وهب ، عن =

الحصين^(١)، عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد، عن أبي سعيد الخدري، أو أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة، والمحاقلة. والمزابنة: اشتراء الثمر بالتمر في رؤوس النخل، والمحاقلة: استكراء الأرض بالحنطة.

[١٥٢٥] أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب،

(١) في (ص، ج، م): «داود بن أبي الحصين» وما أثبتناه من (ب، ت، ظ) وهو الصواب - إن شاء الله تعالى.

= مالك به. (رقم ١٠٥ / ١٥٤٦). وهو عن أبي سعيد فقط.

قال البيهقي: وقد رواه الحسن بن محمد الزعفراني، عن الشافعي، فقال: «عن أبي سعيد» لم يشك فيه.

وكذلك رواه أحمد بن حنبل عن الشافعي من غير شك (٤ / ٣٣٨).

[١٥٢٥] * ط: (الموضع السابق) رقم ٢٥ ومعه سؤال ابن شهاب التالي. وفيه: «فسألت سعيد بن المسيب».

قال ابن عبد البر: هذا الحديث مرسل في الموطأ عند جميع الرواة، وكذا رواه أصحاب ابن شهاب عنه.

* م: (٣ / ١١٦٨) (٢١) كتاب البيوع - (١٤) باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العراق - عن محمد بن رافع، عن حجين بن المثنى، عن الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب به. وليس فيه سؤال ابن شهاب وجوابه. (رقم ٥٩ / ١٥٣٩).

ويحسن بنا أن ننقل كلام مالك عقب هذه الأحاديث في عرض صور للمزابنة؛ لأن الشافعي سنفى في هذا الباب أن تكون هذه الصور من المزابنة.

قال مالك: نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة، وتفسير المزابنة أن كل شيء من الجزأف الذي لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده ابتيع بشيء مسمى من الكيل، أو الوزن، أو العدد، وذلك أن يقول الرجل للرجل يكون له الطعام المقبر الذي لا يعلم كيله من الحنطة، أو التمر، أو ما أشبه ذلك من الأطعمة، أو يكون للرجل السلعة من الحنطة أو النوى أو القصب أو العصفور أو الكرسف أو الكتان، أو القز، أو ما أشبه ذلك من السلع؛ لا يعلم كيل شيء من ذلك، ولا وزنه، ولا عدده، فيقول الرجل لرب تلك السلعة: كل سلعتك هذه، أو مر من يكيلها، أو زن من ذلك ما يوزن، أو عد من ذلك ما كان يعد، فما نقص عن كيل كذا وكذا صاعاً - لتسمية يسميها، أو وزن كذا وكذا رطلاً، أو عدد كذا وكذا - فما نقص من ذلك فلي غرمه لك حتى أوفيك تلك التسمية، فما زاد على تلك التسمية فهو لي أضمن ما نقص من ذلك على أن يكون لي ما زاد، فليس ذلك بيعاً، ولكنه المخاطرة والغرر، والقمار، يدخل هذا؛ لأنه لم يشتر منه شيئاً بشيء أخرجه، ولكنه ضمن له ما سمي من ذلك الكيل أو الوزن أو العدد، على أن يكون له ما زاد على ذلك، فإن نقصت تلك السلعة عن تلك التسمية، أخذ من مال صاحبه ما نقص بغير ثمن ولا هبة، طيبة بها نفسه، فهذا يشبه القمار، وما كان مثل هذا من الأشياء فذلك يدخله.

قال مالك: ومن ذلك أيضاً أن يقول الرجل للرجل له الثوب: أضمن لك من ثوبك هذا كذا وكذا ظهارة قلنسوة قدر كل ظهارة كذا وكذا لشئ يسميه، فما نقص من ذلك فعلى غرمه حتى أوفيك، وما زاد فلي، أو أن يقول الرجل للرجل: أضمن لك من ثيابك هذى كذا وكذا قميصاً، ذرع =

عن ابن المسيب : أن رسول الله ﷺ^(١) نهى عن المزابنة والمحاكلة . والمزابنة : اشتراء الثمر بالتمر ، والمحاكلة : اشتراء الزرع بالحنطة ، واستكراء الأرض بالحنطة .

قال ابن شهاب: فسألت عن استكراء الأرض بالذهب والفضة فقال: لا بأس بذلك .

[١٥٢٦] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج : أنه قال لعطاء : وما ^(٢) المحاقلة ؟ قال: المحاقلة في الحرث كهيئة المزابنة في النخل سواء ؛ بيع الزرع بالقمح ^(٣) . قال ابن جريج : فقلت لعطاء : أفسر لكم جابر في المحاقلة كما أخبرتنى ؟ قال : نعم .

[١٥٢٧] أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا ابن عيينة، عن ابن جريج، عن عطاء ، عن جابر : أن رسول الله ﷺ نهى عن المخابرة ، والمحاكلة ، والمزابنة .

(١) في (ص ، ظ) : « النبي ﷺ » .

(٢) في (ب ، ظ) : « ما المحاقلة » وما أثبتناه من (ص ، ج ، م ، ت) بزيادة واو قبل « ما » .

(٣) في طبعة الدار العلمية : « وبالقمح » بزيادة الواو . مخالفة جميع النسخ .

= كل قميص كذا وكذا، فما نقص من ذلك فعلى غرمه، وما زاد على ذلك فلي ، أو أن يقول الرجل للرجل له الجلود من جلود البقر أو الإبل : أقطع جلودك هذه نعالاً على إمام يريه إياه ، فما نقص من مائة زوج فعلى غرمه ، وما زاد فهو لى بما ضمننت لك . ومما يشبه ذلك أن يقول الرجل للرجل عنده حب البان : اعصر حبك هذا ، فما نقص من كذا وكذا رطلاً فعلى أن أعطيكه، وما زاد فهو لى ، فهذا كله وما أشبهه من الأشياء أو ضارعه من المزابنة التي لا تصلح ولا تجوز . وكذلك أيضاً إذا قال الرجل للرجل له الخبط أو النوى أو الكرُسُف أو الكتان أو القضب أو العَصْفَرُ : أبتاع منك هذا الخبط بكذا وكذا صاعاً من خبط يخطط مثل خبطه، أو هذا النوى بكذا وكذا صاعاً من نوى مثله . وفى العَصْفَرُ والكرسف والكتان والقضب مثل ذلك ، فهذا كله يرجع إلى ما وصفنا من المزابنة . وجدير بالذكر أن الشافعي ناقش كل ذلك ، ونفى أن تكون هذه الصور من المزابنة التي نهى عنها رسول الله ﷺ ، وقدم صوراً للمزابنة (الأم ٤ / ١٣٤ - ١٣٦) .

[١٥٢٦] لم أعثر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي في المعرفة عن طريقه (٤ / ٣٣٩) ، وكذلك في السنن الكبرى (٥ / ٣٠٧) .

[١٥٢٧] * مسند الحميدي : (٢ / ٥٤٠ - ٥٤١) عن سفيان بهذا الإسناد قال : نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة والمحاكلة ، والمخابرة ، وألا يباع الثمر حتى يبدو صلاحه ، وألا يباع إلا بالدينار أو الدرهم إلا أنه رخص في العرايا ، والمخابرة كرى الأرض على الثلث والربع ، والمحاكلة بيع السنبل بالحنطة ، والمزابنة بيع الثمر بالتمر . رقم (١٢٩٢) وقد روى الشافعي جزءاً من هذا الحديث في رقم [١٤٨٩] . ورواه البخاري عن ابن عيينة بهذا الإسناد مختصراً ، كما رواه من طرق أخرى . انظر تخريج رقم [١٤٨٩] .

* م : (٣ / ١١٧٤ ، ١١٧٥) (٢١) كتاب البيوع - (١٦) باب النهى عن المحاقلة والمزابنة وعن المخابرة . . من طريق ابن عيينة بهذا الإسناد . وليس فيه تفسير المخابرة والمحاكلة والمزابنة . (رقم ٨١ / ١٥٣٦) . ومن طريق مغلد بن يزيد الجزري ، عن ابن جريج مثله (رقم ٨٢ / ١٥٣٦) . وفيه : قال عطاء : فسر لنا جابر قال : أما المخابرة فالأرض البيضاء يدفعها الرجل إلى الرجل فينفق فيها ، ثم يأخذ =

والمحاولة : أن يبيع الرجل الزرع بمائة فَرْق (١) حنطة ، والمزبنة : أن يبيع التمر في رؤوس النخل بمائة فَرْق . والمخابرة : كراء الأرض بالثلث والرابع .

[١٥٢٨] أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير: أنه أخبره عن جابر بن عبد الله : أنه سمعه يقول : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة من التمر لا تعلم (٢) مكيلتها بالكيل المسمى من التمر .

[١٥٢٩] أخبرنا الربيع قال : أخبر الشافعي قال : أخبرنا سعيد ، عن ابن جريج : أنه قال لعطاء : سمعت من جابر بن عبد الله خبراً أخبرني به أبو الزبير عنه في الصبرة ، قال : حسبت . قلت (٣) : فكيف ترى أنت في ذلك ؟ فنهى عنه .

[١٥٣٠] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد ، عن ابن جريج ، عن ابن طاوس أخبره عن أبيه : أنه كان يكره أن تباع صبرة بصبرة من طعام لا تعلم مكيلتهما (٤) ، أو تعلم مكيلة إحداهما ولا تعلم مكيلة الأخرى ، أو تعلم مكيلتهما جميعاً، هذه بهذه ، وهذه بهذه ، قال : لا ، إلا كيلاً بكيل ، يداً بيد .

[١٥٣١] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد ، عن ابن جريج : أنه قال لعطاء : ما المزبنة ؟ قال : التمر في النخل يباع بالتمر ، فقلت : إن علمت مكيلة التمر ، أو لم تعلم ؟ قال : نعم . قال ابن جريج : فقال إنسان لعطاء : أقبالرطب ؟ قال : سواء التمر والرطب ذلك مزبنة .

(١) الفرق : مكيال معروف بالمدينة ، وهو ستة عشر رطلاً ، وقد يحرك (فَرَق) والجمع « فُرْقَان » .

(٢) في (ص ، ظ) : « لا يعلم » . والصبرة من الطعام : الكومة لا يعلم كيلها .

(٣) في (ب ، ت) : « قال » بدل : « قلت » وما أثبتناه من (ص ، م ، ظ) ورواية البيهقي في المعرفة ، وإن كان فيها : « فقلت » .

(٤) في (ص ، ظ) : « مكيلتها » وفي (م ، ت) : « مكيلها » .

= صاحب الأرض من الثمر قدرًا معلومًا، وزعم أن المزبنة بيع الرطب في النخل بالتمر كيلاً، والمحاولة في الزرع على نحو ذلك يبيع الزرع القائم بالحب كيلاً وهناك طرق أخرى لهذا الحديث في مسلم . [١٥٢٨] * م : (٣ / ١١٦٢) (٢١) كتاب البيوع - (٩) باب تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر - من طريق ابن وهب ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير أخبره قال سمعت جابر بن عبد الله نحوه . (رقم ١٥٣٠ / ٤٢) .

ومن طريق روح بن عباد ، عن ابن جريج نحوه ، وليس فيها : « من التمر » (الرقم نفسه) . [١٥٢٩] لم أعثر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي في المعرفة من طريقه (٤ / ٣٣٩ - ٣٤٠) . وانظر الحديث السابق ، وتخريجه .

[١٥٣٠] لم أعثر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي من طريقه في المعرفة (٤ / ٣٤٠) .

[١٥٣١] لم أعثر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي من طريقه في المعرفة (٨ / ٩٧) .

[٣١] باب وقت بيع الفاكهة

[١٥٣٢] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سفيان ، عن عمرو ، عن جابر قال : نهيت ابن الزبير عن بيع النخل معاومة .

[٣٤] مسألة بيع القمح في سنبله

[١٥٣٣] أخبرنا الربيع قال : قلت للشافعي رحمة الله عليه : إن علي بن معبد

[١٥٣٢] * مصنف عبد الرزاق : (٦٦/٨) كتاب البيوع - باب بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها - عن سفيان به . (رقم ١٤٣٣) .

والمعاومة : هي بيع السنين أي يبيع ثمر نخل سنتين فأكثر . يقال : عاومت النخلة ، إذا حملت سنة ، ولم تحمل أخرى ، وهي مفاعلة من العام أي السنة (النهاية) . [١٥٣٣] لم أعثر على هذه الرواية .

* م : (١١٦٥/٣) (٢١) كتاب البيوع - (١٣) باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع - عن علي بن حجر السعدي ، وزهير بن حرب ، عن إسماعيل عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع النخل حتى يزهو ، وعن السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة - نهى البائع والمشتري . (رقم ١٥٣٥ / ٥٠) .

قال البيهقي : أصبح ما روى فيه ، قال : وذكر السنبل فيه مما يتفرد به أيوب السختياني من بين أصحاب نافع عن نافع ، وأيوب عند أهل العلم بالحديث من الثقات الأثبات . (المعرفة ٣٢٨/٤ - ٣٢٩) .

وقال في السنن الكبرى زيادة على ما سبق : « والزيادة من مثله مقبولة » .

ثم قال : وهذا الحديث مما اختلف البخاري ومسلم في إخراجه في الصحيح ، فأخرجه مسلم ، وتركه البخاري ، فقد روى حديث النهي عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها - يحيى بن سعيد الأنصاري ، وموسى بن عقبة ، ومالك بن أنس ، وعبيد الله بن عمر ، والضحاك بن عثمان وغيرهم عن نافع لم يذكر واحد منهم فيه النهي عن بيع السنبل حتى يبيض غير أيوب . ورواه سالم بن عبد الله ، وعبد الله بن دينار وغيرهما عن ابن عمر لم يذكر واحد منهم فيه ما ذكر أيوب .

ورواه جابر بن عبد الله الأنصاري ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن عباس ، وأبو هريرة وغيرهم عن النبي ﷺ لم يذكر واحد منهم فيه ما ذكر أيوب . (السنن الكبرى ٣٠٣ / ٥) .

ومما يشبه هذا وذاك ما رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه ، وقال : لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث حماد بن سلمة ، وابن حبان ، والحاكم وقال : على شرط مسلم ولم يخرجاه :

من طريق حماد بن سلمة ، عن حميد الطويل ، عن أنس بن مالك قال : إن النبي ﷺ نهى عن بيع العنب حتى يسود ، وعن بيع الحب حتى يشتد [أحمد في المسند ٣ / ٢٢١ ، ٢٥٠] .

* د : ٣ / ٦٦٨ - ١٧ كتاب البيوع - ٢٣ باب النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها . رقم = (٣٣٧١) .

روى لنا حديثاً عن أنس : أن رسول الله ﷺ أجاز بيع القمح في سنبله إذا ابيضَّ .

[٣٥] باب بيع القَصَب^(١) والقُرْط^(٢)

[١٥٣٤] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن عطاء : أنه قال في القَصَب^(٣) : لا يباع إلا جَزَةً ، أو قال : صِرْمَةً^(٤) .

(١) القَصَب : كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوباً . قاله في مختصر العين ، الواحدة قصبة .

(٢) القُرْط : بالكسر : نوع من الكُرْث ، ويعرف بكراث المائدة ، وبالضم : نبات كالرطبة ، إلا أنه أجل منها ، فارسيته : الشَبْدَر . وقال الأزهري : القُرْط : هو القَت الذي تسميه أهل هراة : القورى ، وهو لا يستخلف إذا جز ، وجز القت : حصده .

(٣) في (م) : « القضب » .

(٤) الصِرْمَة : المراد بها الجَزَة من النبات .

= * ت : ٣ / ٥٢٠ - ٥٢١ - (١٥) باب ما جاء في كراهية بيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها . وقال : حسن غريب . رقم (١٢٢٨) .

* المستدرک : ٢ / ١٩ - كتاب البيوع - باب النهى عن بيع الحب حتى يشتد ، وعن بيع العنب حتى يسود .

قال البيهقي : وذكر الحب حتى يشتد ، والعنب حتى يسود في هذا الحديث مما تفرد به حماد بن سلمة ، عن حميد من بين أصحاب حميد ، فقد رواه في الثمر مالک بن أنس ، وإسماعيل بن جعفر ، وهشيم بن بشير ، وعبد الله بن المبارك ، وجماعة يكثر تعدادهم عن حميد ، عن أنس دون ذلك . قال : واختلف على حماد في لفظه ، فرواه عنه عفان بن مسلم وأبو الوليد ، وحبان بن هلال ، وغيرهم على ما مضى ذكره (أى ذكر الحب حتى يشتد) .

ورواه يحيى بن إسحاق السالحي ، وحسن بن موسى الأشيب ، عن حماد بن سلمة ، عن حميد ، عن أنس أن رسول الله ﷺ نهى ... عن بيع الحب حتى يفرك .

وقوله : « حتى يفرك » إن كان بخفض الراء يَفْرِك ، على إضافة الإفراك إلى الحب ، وافق رواية من قال : « حتى يشتد » وإن كان بفتح الراء ورفع الياء على إضافة إلى من لم يسم فاعله خالف رواية من قال فيه : « حتى يشتد » ، واقتضى تنقيته عن السنبل حتى يجوز بيعه ، ولم أر أحداً من محدثي زماننا ضبط ذلك ، والأشبه أن يكون « يَفْرِك » بخفض الراء الموافقة معنى من قال فيه : « حتى يشتد » والله عز وجل أعلم .

ثم قال : والصحيح في هذا الباب رواية أيوب السخيتاني ، ثم رواية حماد بن سلمة على ما ذكرنا في لفظه . (السنن الكبرى ٥ / ٣٠٣ - ٣٠٤) .

[١٥٣٤] لم أعثر عليه عند غير الشافعي . وقد رواه البيهقي من طريقه في المعرفة (٤ / ٣١٩ - كتاب البيوع - بيع البقول جزء واحدة) .

ثم قال البيهقي : وفي الحديث الثابت عن أنس أن النبي ﷺ نهى عن المخاضرة .

قال أبو عبيد : المخاضرة أن تباع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، وهى خضر بعد . قال : ويدخل في المخاضرة أيضاً بيع الرطاب ، والبقول وأشباهها ، ولهذا كره من كره بيع الرطاب أكثر من جزء واحدة .

[٣٦] باب حكم المبيع قبل القبض وبعده (١)

[١٥٣٥] أخبرنا الربيع بن سليمان قال : أخبرنا الشافعي : قال : أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن طاوس ، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : أما الذي نهى عنه رسول الله ﷺ أن يباع حتى يقبض الطعام . قال ابن عباس برأيه : ولا أحسب كل شيء إلا مثله .

[١٥٣٦] يروى بعض الناس عن النبي ﷺ أنه قال لعَتَّاب بن أُسَيْد حين وجهه

(١) هذه الترجمة من وضع البلقيني - رحمة الله تعالى عليه - وقد ذكرت في (ص) تحت قوله : « بقية البيع » .

[١٥٣٥] سبق برقم [١٤٦٧] وخرج هناك في « باب بيع العروض » ، وهو متفق عليه .
[١٥٣٦] قال البيهقي : هذا الحديث قد رواه يحيى بن صالح الأيلي ، عن إسماعيل بن أمية ، عن عطاء ، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال ذلك لعَتَّاب بن أُسَيْد .
قال : ويحيى بن صالح هذا غير قوى .

وروى عن محمد بن إسحاق ، عن عطاء ، عن صفوان بن يعلى ، عن أبيه عن النبي ﷺ ببعض معناه .

وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جده أن النبي ﷺ أرسل عتاب بن أُسَيْد إلى أهل مكة : « أن أبلغهم عنى أربع خصال : أنه لا يصلح شرطان في بيع ، ولا بيع وسلف ، ولا بيع ما لم تملك ، ولا ربح ما لم تضمن » .

قال : وروينا عن عبد الله بن عصمة ، عن حكيم بن حزام قال : قلت : يا رسول الله ، إنى ابتاع هذه البيوع فما يحل لى منها ، وما يحرم ؟ قال : « يا ابن أخي ، لا تبع شيئاً حتى تقبضه » .
وفي رواية أخرى : إذا اشتريت بيعاً فلا تبعه حتى تقبضه » . (المعرفة ٤ / ٣٤٨ - ٣٤٩) .
وقال البيهقي في حديث عبد الله بن عصمة : هذا إسناد حسن متصل .
(السنن الكبرى ٥ / ٣١٣ - ٣١٤) .

ولكن تعقبه ابن التركماني فقال : كيف يكون حسناً وابن عصمة متروك ، كذا قال صاحب المحلى ، وفي الأحكام لعبد الحق : ضعيف .

هذا وقد روى البيهقي للشافعي في هذا الباب :

١ - أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه » .

٢ - أخبرنا مالك ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه » .

٣ - عن عبد الوهاب ، عن خالد الحذاء ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن حكيم بن حزام . قال حكيم : كنا نشترى الطعام ، فنهانى رسول الله ﷺ أن أبيع طعاماً حتى أقبضه .

٤ - أخبرنا سعيد بن سالم القداح ، عن ابن جريج ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن صفوان بن موهَّب أنه أخبره عن عبد الله بن محمد بن صيفى ، عن حكيم بن حزام أنه قال : قال لى رسول الله ﷺ :

« أَلَمْ أَنْبَأَ - أَوْ أَلَمْ يَلْغَنِى - أَوْ كَمَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ - أَنْكَ تَبِيعَ الطَّعَامَ ؟ » فقال حكيم : بلى =

إلى أهل مكة : « انههم عن بيع ما لم يقبضوا ، وبيع ما لم يضمنوا » .

[١٥٣٧] وقد روى ابن عمر عن النبي ﷺ : أنهم كانوا يتبايعون الطعام جزافاً ، فبعث رسول الله ﷺ من يأمرهم بانتقاله من الموضع الذي ابتاعوه فيه إلى موضع غيره .

[١٥٣٨] روى الحسن عن النبي ﷺ : أنه نهى عن بيع الطعام حتى يجرى فيه

= يا رسول الله . قال رسول الله ﷺ : « لا تبيعن طعاماً حتى تشتريه وتستوفيه » .

٥ - أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال : أخبرني عطاء ذلك أيضاً عن عبد الله بن عصمة ، عن حكيم بن حزام أنه سمعه منه عن النبي ﷺ . (المعرفة ٤ / ٣٤٧ - ٣٤٨) .

٦ - أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر قال : كنا نبتاع الطعام في زمن رسول الله ﷺ فبيعت علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي ابتعناه فيه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه . (وهذه في السنن ١ / ٣٢٤ - ٣٢٦ - أرقام ٢٢٦ - ٢٣٠) .

٧ - قال الشافعي في القديم : وقد روى ابن جريج عن موسى بن عقبة أن رسول الله ﷺ أخرج طعاماً تمرأ أو غيره للناس ، فباع الناس الصكاك قبل قبضها . (المعرفة ٤ / ٣٥١) .

٨ - أخبرنا مالك ، عن نافع أن حكيم بن حزام ابتاع طعاماً أمر به عمر بن الخطاب للناس ، فباع حكيم الطعام قبل أن يقبضه ، فقال عمر : لا تبع طعاماً ابتعته قبل أن تقبضه . (ط : ٢ / ٦٤١ - ٣١ كتاب البيوع - ١٩ باب العينة وما يشبهها رقم ٤٣) .

[١٥٣٧] هذا هو الحديث رقم (٦) في الهامش السابق :

* ط : (٢ / ٦٤١) (٣١) كتاب البيوع - (١٩) باب العينة وما يشبهها (رقم ٤٢) .

* م : (٣ / ١١٦٠) (٢١) كتاب البيوع - (٨) باب بطلان بيع المبيع قبل القبض - عن يحيى بن يحيى ، عن مالك به .

وليس فيه « جزافاً » . (رقم ٣٣ / ١٥٢٧) .

وعن أبي بكر بن أبي شيبة ، عن عبد الأعلى ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا طعاماً جزافاً أن يبيعوه في مكانه حتى يحولوه . (رقم ٣٧ / ١٥٢٧) .

وعن حرملة بن يحيى ، عن ابن وهب عن يونس ، عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله أن أباه قال : قد رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ إذا ابتاعوا الطعام جزافاً يضربون في أن يبيعوه في مكانهم ، وذلك حتى يؤووه إلى رحالهم .

قال ابن شهاب : وحدثني عبيد الله بن عبد الله بن عمر أن أباه كان يشتري الطعام جزافاً فيحمله إلى أهله . (رقم ٣٨ / ١٥٢٧) .

[١٥٣٨] * معرفة السنن والآثار : (٤ / ٣٥٠ - ٣٥١) كتاب البيوع - قبض ما ينقل بالنقل - من طريق وكيع عن الربيع بن صبيح ، عن الحسن ، وعن وكيع ، عن ابن أبي ليلى ، عن أبي الزبير ، عن جابر عن النبي ﷺ .

وعن عبيد الله بن موسى ، عن ابن أبي ليلى ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان ، صاع البائع وصاع المشتري .

قال البيهقي : وقد روى ذلك في حديث أبي هريرة ، وروى معناه في حديث عثمان بن عفان :

* السنن الكبرى : (٥ / ٣١٥ - ٣١٦) كتاب البيوع - باب الرجل يبتاع طعاماً كيلاً فلا يبيعه - من طريق يحيى بن أيوب ، عن عبيد الله بن المغيرة ، عن منقذ مولى سراقه ، عن عثمان بن عفان أن =

الصاعان (١) ، فيكون له زيادته وعليه نقصانه .

[٣٩] باب بيع الآجال

[١٥٣٩] عن عالية بنت أيفع: أنها سمعت عائشة، أو سمعت امرأة أبي السفر تروى عن عائشة : أن امرأة سألتها عن بيع باعته من زيد بن أرقم بكذا وكذا إلى العطاء ، ثم اشترته منه بأقل من ذلك نقداً ، فقالت عائشة : بئس ما اشتريت وبئس ما ابتعت ، أخبرني زيد بن أرقم أن الله عز وجل قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ ، إلا أن يتوب .

[١٥٤٠] إن النبي ﷺ سئل عن الرُّطْب بالتمر فقال : أيتقص الرطب إذا ييس ؟ فقال : « نعم » ، فنهى عنه .

(١) الصاعان - كما جاء في بعض الأحاديث : صاع البائع وصاع المشتري - كناية عن اكتياله .

= رسول الله ﷺ قال : « إذا ابتعت فاكتل وإذا بعت فكل » .

ومن طريق مهدي بن ميمون ، عن مطر الوراق ، عن بعض أصحابه أن حكيم بن حزام وعثمان ابن عفان كانا يجلبان الطعام من أرض قينقاع إلى المدينة فيبيعهان بكيله ، فأتى عليهم رسول الله ﷺ فقال : « ما هذا ؟ » فقالا : يا رسول الله ، جلبناه من أرض كذا وكذا ونبيعه بكيله . قال : « لا تفعلوا ذلك ، إذا اشتريتما طعاماً فاستوفياه ، فإذا بعتماه فكيلاه » .

ومن طريق مسلم بن أبي مسلم ، عن مخلد بن الحسين ، عن هشام ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة قال : نهى النبي ﷺ عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان ، فيكون للبائع الزيادة وعليه النقصان .

قال البيهقي : وقد روى ذلك موصولاً من أوجه إذا ضم بعضها إلى بعض قوى مع ما سبق من الحديث الثابت عن ابن عمر وابن عباس في هذا الباب وغيرهما .

* جه : (٢ / ٧٥٠) (١٢) كتاب التجارات - (٣٧) باب النهي عن بيع الطعام ما لم يقبض - من طريق وكيع عن ابن أبي ليلى ، عن أبي الزبير عن جابر قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان ، صاع البائع وصاع المشتري . (رقم ٢٢٢٨) .

قال البوصيري : له شاهد صحيح من حديث ابن عباس وابن عمر ، رواهما الشيخان وغيرهما ، وإسناد حديث جابر ضعيف ؛ لضعف عبد الرحمن بن أبي ليلى أبي عبد الرحمن الأنصاري . (ص ٣٠٧) .

وقال ابن حجر في التلخيص : وهو في البزار من طريق مسلم الجرمي ، عن مخلد بن حسين ، عن هشام بن حسان ، عن محمد عن أبي هريرة ، وقال : لا نعلمه إلا من هذا الوجه ، وفي الباب عن أنس ، وابن عباس ، أخرجهما ابن عدى بإسنادين ضعيفين جداً . (٣ / ٢٧) .

[١٥٣٩] سبق برقم [١٤٧٤] وخرج هناك .

[١٥٤٠] سبق برقم [١٤٦٢] وخرج هناك .

[١٥٤١] قال الشافعي رحمه الله عليه : أخبرنا مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن سعيد بن المسيب : أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الحيوان باللحم .

[١٥٤٢] قال الشافعي : أخبرنا مسلم ، عن ابن جريج ، عن القاسم بن أبي بزة

[١٥٤١] حسن لغيره .

* ط : (٢ / ٦٥٥) (٣١) كتاب البيوع - (٢٧) باب بيع اللحم بالحيوان . (رقم ٦٤) .
قال ابن حجر في التلخيص : « وصله الدارقطني في الغرائب ، عن مالك ، عن الزهري ، عن سهل بن سعد ، وحكم بضعفه ، وصوب الرواية المرسلة التي في الموطأ ، وتبعه ابن عبد البر وابن الجوزي .

وله شاهد من حديث ابن عمر ، رواه البزار ، وفيه ثابت بن زهير ، وهو ضعيف ، وأخرجه من رواية أمية بن يعلى ، عن نافع أيضاً ، وأبو أمية ضعيف .
وله شاهد أقوى منه من رواية الحسن عن سمرة ، وقد اختلف في صحة سماعه منه . أخرجه الحاكم (٢ / ٣٥) والبيهقي ، وابن خزيمة (٣ / ١٠) .
قال الألباني : والراجح أنه (أى الحسن) سمع منه (أى من سمرة) في الجملة ، لكن الحسن مدلس ، فلا يحتج بحديثه إلا ما صرح فيه بالسماع ، وأما هذا فقد عنعنه لكنه يتقوى بمرسل سعيد وغيره (وقد حسنه بناء على هذا) .

وأضاف الألباني : وحديث مالك الموصول أخرجه أبو نعيم في الحلية (٦ / ٣٣٤) من طريق يزيد ابن عمرو بن البزار ، ثنا يزيد بن مروان ، ثنا مالك بن أنس ، عن الزهري ، عن سهل بن سعد أن النبي ﷺ نهى ... الحديث .
وقال أبو نعيم : غريب من حديث مالك ، عن الزهري ، عن سهل ، تفرد به يزيد بن عمرو ، عن يزيد .

قال الألباني : وهو كذاب كما قال ابن معين ، وضعفه غيره (إرواء ٥ / ١٩٨) .

[١٥٤٢] حسن لغيره .

لم أعر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي ، من طريقه في السنن الكبرى : (٥ / ٢٩٦) والمعرفة : (٤ / ٣١٦) . ويعتبر الحديث السابق شاهداً له .
وروى له البيهقي شاهداً آخر :

* السنن الكبرى : (٥ / ٢٩٦) كتاب البيوع - باب بيع اللحم بالحيوان - من طريق إبراهيم بن طهمان ، عن الحجاج بن الحجاج ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة أن النبي ﷺ نهى أن تباع الشاة باللحم .
قال البيهقي عقبه : هذا إسناد صحيح ، ومن أثبت سماع الحسن البصري من سمرة بن جندب عده موصولاً ، ومن لم يثبت فهو مرسل جيد يضم إلى مرسل سعيد بن المسيب والقاسم بن أبي بزة (هذا الذي معنا) وقول أبي بكر الصديق (الآتي) .

* المستدرک : (٢ / ٣٥) كتاب البيوع - من طريق إبراهيم بن طهمان به .
وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ، ورواته عن آخرهم أئمة حفاظ ثقات ، ولم يخرجاه ، وقد احتج البخاري بالحسن عن سمرة .

كما جاء مرسلًا من طريق أخرى عن سعيد بن المسيب ، أخرجه ابن حزم في المحلى (٨ / ٥١٧) وأعله بالإرسال .

قال الألباني : ورجاله ثقات . (الإرواء ٥ / ١٩٧) .

وهو بكل هذا يتقوى ، ويصير حسناً .

قال صاحب منار السبيل : ذكره أحمد ، واحتج به . ص ٣٣٠ - (الإرواء ٥ / ١٩٦) .

قال : قدمت المدينة فوجدت جزوراً قد جزرت فجزئت أجزاء ، كل جزء منها بعناق ، فأردت أن أبتاع منها جزءاً ، فقال لى رجل من أهل المدينة : إن رسول الله ﷺ نهى أن يباع حتى يميت ، فسألت عن ذلك الرجل فأخبرت عنه خيراً .

[١٥٤٣] قال (١) : أخبرنا ابن أبى يحيى ، عن صالح مولى التوأمة ، عن ابن عباس ، عن أبى بكر الصديق : أنه كره بيع الحيوان باللحم .

[١٥٤٤] قال الشافعي رحمة الله عليه : عامل رسول الله ﷺ أهل خير على الشطر وخرص (٢) بينهم وبينه ابن رواحة .

[١٥٤٥] وخرص النبي ﷺ تمر المدينة .

(١) « قال » : ليست فى (ص ، م) . (٢) خرص يخرص : أى حرّز وقدر بالظن .

[١٥٤٣] حسن لغيره .

لم أعر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي من طريقه فى السنن الكبرى (٢٩٧ / ٥) والمعرفة (٣١٦ / ٤) .

قال البيهقي : ورواه فى القديم عن رجل ، عن صالح مولى التوأمة ، عن ابن عباس أن جزوراً نحرت على عهد أبى بكر ، فجاء رجل بعناق ، فقال : أعطونى جزءاً بهذه العناق ، فقال أبو بكر الصديق : لا يصلح هذا .

وقال أيضاً فى القديم : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن أبى الزناد ، عن أبيه ، عن القاسم بن محمد ، وسعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، وأبى بكر بن عبد الرحمن أنهم كانوا يحرمون بيع اللحم الموضوع بالحيوان عاجلاً وآجلاً يعظمون ذلك ولا يرخصون فيه .

قال البيهقي : فأكد الشافعي حديثه بما روى عن أبى بكر ، ثم عن فقهاء وأهل المدينة من التابعين . ثم قال فى القديم : ولو لم يرد فى هذا عن النبي ﷺ شىء كان قول أبى بكر الصديق فيه فيما ليس لنا خلافه ؛ لأننا لا نعلم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ قال بخلافه . وإرسال سعيد بن المسيب عندنا حسن .

وعلى هذا فهذا يتقوى إلى مرتبة الحسن .

[١٥٤٤] سبق برقمى [٨٠٧ ، ٨٠٨] وخرج هناك فى كتاب الزكاة - باب كيف تؤخذ زكاة النخل والعنب .

[١٥٤٥] انظر رقمى [٨٠٦ ، ٨٠٥] فى كتاب الزكاة - باب كيف تؤخذ زكاة النخل والعنب ومنه أيضاً :

✽ مصنف عبد الرزاق : (١٢٢ / ٤) كتاب الزكاة - باب الخرص . عن معمر ، عن حرام بن عثمان عن ابنى جابر ، عن جابر ، عن النبي ﷺ أنه كان يبعث رجلاً من الأنصار من بنى بياضة يقال له : فروة بن عمرو ، فيخرص تمر أهل المدينة ، قال معمر : وما سمعت بالخرص إلا فى النخل والعنب . (رقم ٧٢٠٠) .

قال الهيثمى فى مجمع الزوائد : وفيه حرام بن عثمان ، وهو متروك . (٣ / ٧٦) .

وعن رافع بن خديج أن النبي ﷺ كان يبعث فروة بن عمرو يخرص النخل ، فإذا دخل الحائط حسب ما فيه من الأقناء ثم ضرب بعضها على بعض على ما فيها ، ولا يخطئ .

رواه عبد الرزاق عن إبراهيم بن أبى يحيى ، عن إسحاق (بن أبى فروة) عن سليمان بن سهل ، عن رافع بن خديج . رقم (٧٢٠٩) .

وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد : رواه الطبرانى فى الكبير ، وفيه إسحاق بن عبد الله بن أبى فروة ، وهو ضعيف .

[١٥٤٦] وأمر بخَرْصٍ^(١) أعناب أهل الطائف فأخذ العشر منهم بالخَرْص، والنصف من أهل خيبر بالخَرْص.

[١٥٤٧] قال الشافعي رحمه الله^(٢): نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغر^(٣)

(١) في (م): « ولم يخرص أعناب أهل الطائف » وهو تحريف شنيع .
(٢) من هنا إلى آخر الباب ذكره في باب المزانية قبل كتاب الصلح الآتي، ونقله البلقيني هنا باعتباره يتعلق بالبيوع، وهذا آخر البيوع، وقد نقل في (ب) في الهامش، ولكنه من صلب الكتاب فأثبتناه في الصلب. وهو في (ص) ٥٢٧ / أ كما أثبتنا في هامش الصفحة أعلا وفيه ما سقط ولم يذكر في هامش (ب)، ولا في صلبها.
(٣) الغر: ما كان له ظاهر يغر المشتري ويخدعه، وباطن مجهول.

[١٥٤٦] لم أعثر عليه، ولكن ربما كان ذلك حين بعث عتاب بن أسيد إلى مكة، وقد سبق تخريجه في (رقم ٨٠٥) وها هي رواية عبد الرزاق:

عن ابن جريج، عن ابن شهاب أنه قال: أمر النبي ﷺ عتاب بن أسيد حين استعمله على مكة فقال: « احرص العنب كما تحرص النخل، ثم خذ زكاته من الزبيب كما تأخذ زكاة النخل من التمر ». (رقم ٧٢١٤).

[١٥٤٧] * المعرفة: (٤ / ٣٧٥ - ٣٧٥) كتاب البيوع - باب النهي عن بيع الغر وثمن عسب الفحل - من طريق المزني، عن الشافعي، عن مالك، ومن طريق ابن بكير عن مالك عن أبي حازم بن دينار عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الغر. وهذا مرسل، وقد روى موصلاً عن أبي هريرة:

* ط: (٢ / ٦٦٤) (٣١) كتاب البيوع - (٣٤) باب بيع الغر به (رقم ٧٥).
* م: (٣ / ١١٥٣) (٢١) كتاب البيوع - (٢) باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غر - من طريق يحيى بن سعيد، عن عبيد الله، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة، وعن بيع الغر.
* السنن الكبرى: (٥ / ٣٠٢) كتاب البيوع - باب النهي عن بيع السنين - من طريق محمد بن إبراهيم العبدى، عن أمية بن بسطام، عن المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الغر.
* الإحسان - ابن حبان: (٤٩٥١).

قال الألباني: وإسناده صحيح على شرطهما. (إرواء ٥ / ١٣٤).
وللشافعي رحمه الله بعض المرويات في البيوع المنهى عنها ذكرها في اختلاف الحديث (الأم ١٠ / ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨) ينبغي ذكرها هنا استكمالاً للفائدة:

أ - النهي عن النجش:

١ - أخبرنا مالك عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع النجش (رقم ١٤٩).

٢ - أخبرنا سفيان، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « لا تناجشوا » (رقم ١٥٠).

٣ - أخبرنا سفيان ومالك، عن أبي الزناد، وعن الأعرج، عن أبي هريرة مثله (رقم ١٥١).

ب - النهي عن بيع الرجل على بيع أخيه:

٤ - أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: « لا يبيع بعضكم

كبيع الآبق والضال، واستثنى ما في بطون الإناث من الغرر، وقاله مالك .

[٤٠] باب الشهادة في البيوع (١)

[١٥٤٨] وقد حفظ عن النبي ﷺ أنه بايع أعرابياً في فرس ، فجحد الأعرابي

(١) هذا الباب جاء به الإمام البلقيني هنا ، وهو كما يقول في الربع الرابع من الأم .

= على بيع بعض « (رقم ١٥٣) .

٥ - أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « ولا بيع الرجل على بيع أخيه » (رقم ١٥٥) .

٦ - أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك وسفيان ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لا بيع بعضكم على بيع بعض » (رقم ١٥٤) .

٧ - أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ مثله (رقم ١٥٦) .

ج- بيع الحاضر للبادي :

٨ - أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « لا يبيع حاضر لباد » (رقم ١٥٧) .

٩ - أخبرنا سفيان ، عن أبي الزبير ، عن جابر أن رسول الله ﷺ قال : « لا يبيع حاضر لباد ، دعوا الناس يرزق بعضهم من بعض » (رقم ١٥٨) .

د- تلقى السلع :

١٠ - أخبرنا مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لا تلقوا السلع » (رقم ١٥٩) .

قال الشافعي : وقد سمعت في هذا الحديث : « فمن تلقى ، فصاحب السلعة بالخيار بعد أن يقدم السوق » .

[١٥٤٨] * د : (٤ / ٣١ - ٣٢) (١٨) كتاب الأقضية - (٢٠) باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز أن يحكم به .

عن محمد بن يحيى بن فارس ، عن الحكم بن نافع ، عن شعيب ، عن الزهري ، عن عمارة بن خزيمة ، عن عمه أن النبي ﷺ ابتاع فرساً من أعرابي ، فاستتبعه النبي ﷺ ليقيضه ثمن فرسه ، فأسرع النبي ﷺ المشي ، وأبطأ الأعرابي ، فطفق رجال يعترضون الأعرابي فيساومونه بالفرس ، ولا يشعرون أن النبي ﷺ ابتاعه ، فنادى الأعرابي رسول الله ﷺ فقال : إن كنت مبتاعاً هذا الفرس ، وإلا بعته ، فقام النبي ﷺ حين سمع نداء الأعرابي ، فقال : « أوليس قد ابتعته منك ؟ » فقال الأعرابي : لا ، والله ما بعته ، فقال النبي ﷺ : « بلى قد ابتعته منك » ، فطفق الأعرابي يقول : هلم شهيداً ، فقال خزيمة بن ثابت : أنا أشهد أنك قد بايعته ، فأقبل النبي ﷺ على خزيمة فقال : « بم تشهد ؟ » ، فقال : بتصديقك يا رسول الله . (رقم ٣٦٠٧) .

* المستدرک : (٢ / ١٧ - ١٨) عن أبي اليمان ، عن شعيب بن أبي حمزة به .

وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ، ورجاله باتفاق الشيخين ثقات ، ولم يخرجاه ، وعمارة بن خزيمة سمع هذا الحديث من أبيه أيضا .

* س : (٧ / ٣٠١ - ٣٠٢ رقم ٤٦٤٧) (٤٤) كتاب البيوع - (٨١) التسهيل في ترك الإشهاد على البيع - من طريق الزبيدي ، عن الزهري به .

بأمر بعض المنافقين ، ولم يكن بينهما بينة .

[٤١] باب السلف والمراد به السلم^(١)

[١٥٤٩] أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا سفيان ، عن أيوب ، عن قتادة ، عن أبي حسان الأعرج ، عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال : أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله تعالى فى كتابه ، وأذن فيه ، ثم قال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [البقرة : ٢٨٢] .

[١٥٥٠] قال الشافعى رحمه الله : أخبرنا سفيان ، عن ابن أبي نجيح ، عن عبد الله بن

(١) السلم أو السلف : عقد على موصوف فى الذمة ببذل يعطى عاجلا ، سمي سَلَمًا لتسليم رأس المال ، وسمى سلفًا لتقديم رأس المال .

[١٥٤٩] * مصنف عبد الرزاق : (٨ / ٥) كتاب البيوع - باب لا سلف إلا إلى أجل معلوم - عن معمر ، عن قتادة ، عن أبي حسان الأعرج ، عن ابن عباس به (رقم ١٤٠٦٤) .

* السنن الكبرى للبيهقى : (٦ / ١٨) كتاب البيوع - جماع أبواب السلم - باب جواز السلف المضمون بالصفة - من طريق إبراهيم بن مرزوق ، عن سعيد بن عامر ، عن شعبة ، عن أبي حسان الأعرج به . (رقم ١١٠٨١) .

* المستدرک : (٢ / ٢٨٦) من طريق سفيان به ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه (كتاب التفسير) .

قال الألبانى : فالسند صحيح ، غير أنه على شرط مسلم وحده ، فإن أبا حسان لم يخرج له البخارى (إرواء ٢١٣/٥) .

[١٥٥٠] * خ : (٢ / ١٢٤) (٣٥) كتاب السلم - (٢) باب السلم فى وزن معلوم - عن صدقة ، عن ابن عيينة وعن على عن ابن عيينة ، وعن قتيبة عن ابن عيينة به أو بعضه . (رقم ٢٢٤٠ - ٢٢٤١) . وفى باب السلم إلى أجل معلوم (٧) (٢ / ١٢٦) عن أبي نعيم عن سفيان الثورى ، وليس فيه « إلى أجل معلوم » .

وقال : عبد الله بن الوليد عن سفيان الثورى مثل السابق . (رقم ٢٢٥٣) . وفى (١) باب السلم فى كيل معلوم (٢ / ١٢٤) عن عمرو بن زرارة ، عن إسماعيل بن علية عن ابن أبي نجيح به . وفيه الشك الذى عند الشافعى ، وذكر أنه من إسماعيل بن علية . وعن محمد ، عن إسماعيل عن ابن أبي نجيح به . وفى كلا الطريقين « فى كيل معلوم ووزن معلوم » وليس فيه : « إلى أجل معلوم » .

* م : (٣ / ١٢٢٦ - ١٢٢٧) (٢٢) كتاب المساقاة (٢٥) كتاب السلم - عن يحيى بن يحيى وعمرو الناقد ، عن سفيان بن عيينة به .

ومن طريق عبد الوارث ، عن ابن أبي نجيح به ، وليس فيه : « إلى أجل معلوم » . ومن طريق ابن عيينة به . ولم يذكر فيه « إلى أجل معلوم » .

ومن طريق الثورى عن ابن أبي نجيح به . ويذكر فيه « إلى أجل معلوم » وليس فى هذه الطرق كلها شك . رقم (١٢٧ - ١٢٨ / ١٦٠٤) .

* مسند الحميدى : (١ / ٢٣٧) عن سفيان به . وليس فيه « السنة والسنتين » رقم (٥١٠) وفيه زيادة : « فليسلف فى تمر معلوم » .

كثير، عن أبي المنهال ، عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قدم المدينة وهم يسلفون في التمر السنة والستين ، وربما قال : الستين والثلاث فقال : « من أسلف فليسلف في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، وأجل معلوم » .

[١٥٥١] قال الشافعي : وأخبرني من أصدقه عن سفيان أنه قال كما قلت ، وقال في الأجل : إلى أجل معلوم .

[١٥٥٢] أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن عطاء : أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول : لا نرى بالسلف بأساً ؛ الورق في شيء (١) الورق نقداً .

[١٥٥٣] قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار : أن ابن عمر كان يجيزه (٢) .

[١٥٥٤] قال الشافعي : أخبرنا مالك ، عن نافع أنه كان يقول: لا بأس أن يسلف

(١) في (ب ، ت) : « الورق في الورق نقداً » بدون كلمة « شيء » وبهذا يكون المعنى خطأ وما أثبتناه من (ص ، ج) والسنن الكبرى والمعركة .

وفي هامش إحدى مخطوطات السنن الكبرى: « معناه - والله أعلم - أن الورق إذا أسلفه في شيء وجب تسليمه في مجلس العقد . والله تعالى أعلم » .

ونضيف : أننا كي تكون هذه العبارة مفهومة هكذا ينبغي أن تكون « لا نرى بالسلف بأساً » جملة و«الورق في شيء» جملة من مبتدأ وخبر ، تفسير للجملة الأولى أي : الورق يسلف في شيء ، و«الورق نقداً» جملة مستقلة ثلاثة مكونة من مبتدأ، والخبر محذوف، أي الورق يكون نقداً . والله عز وجل وتعالى أعلم . هذا ويبدو أن كاتب (ج) لم يفهم العبارة فأثبتها هكذا : « لا نرى بالسلف في شيء نقداً » . (٢) في طبعة الدار العلمية : « يجيزه » بالراء المهملة . وهو خطأ مخالف للنسخ .

[١٥٥١] انظر التخريج السابق . وهذا رواية منه .

[١٥٥٢] لم أعر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي في السنن : (١٩ / ٦) والمعركة : (٤ / ٤٠٣) من طريقه . وشاهده الحديث التالي .

[١٥٥٣] * مصنف عبد الرزاق : (٨ / ٥) كتاب البيوع - باب لا سلف إلا إلى أجل معلوم - عن معمر ، عن أيوب وعبد الكريم الجزري عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يرى بأساً أن يسلف الرجل الورق في الشيء إلى أجل معلوم وكيل معلوم . رقم (١٤٠٦١) .

وعن معمر ، عن عبد الكريم الجزري قال : أخبرني من سمع ابن عمر يقول : وددت أن رجلاً قد أخذ مني ديناراً بطعام ، ويأثني به من الشام . رقم (١٤٠٦٢) . [١٥٥٤] هكذا عن نافع موقوفاً عليه .

ولكنه في الموطأ عن ابن عمر . قال البيهقي : ورواه غيره عن نافع ، عن ابن عمر .

* ط : (٢ / ٦٤٤) (٣١) كتاب البيوع - (٢١) باب السلفة في الطعام - عن نافع ، عن عبد الله ابن عمر أنه قال : لا بأس بأن يسلف الرجل الرجل في الطعام الموصوف بسعر معلوم ، إلى أجل مسمى ، مالم يكن في زرع لم يبد صلاحه ، أو تمر لم يبد صلاحه .

وانظر التخريج السابق رقم [١٥٥٣] .

=

الرجل في طعام موصوف بسعر معلوم إلى أجل مسمى .

[١٥٥٥] قال الشافعي : أخبرنا ابن عُلَيَّْةَ ، عن أيوب ، عن محمد بن سيرين : أنه سئل عن الرهن في السلف فقال : إذا كان البيع حلالاً فإن الرهن مما أمر به .

[١٥٥٦] قال الشافعي : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار : أنه كان لا يرى بأساً بالرهن والحميل ^(١) في السلم وغيره .

[١٥٥٧] قال الشافعي رحمته الله : أخبرنا ^(٢) سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن عطاء : أنه كان لا يرى بأساً أن يسلف الرجل في شيء يأخذ فيه رهناً أو حميلاً .

[١٥٥٨] أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن جعفر بن محمد ، عن

(١) الحميل : الكفيل .

(٢) هذه الرواية ساقطة من (ت) وكذلك قول الشافعي بعدها .

= * مصنف ابن أبي شيبة : (٤ / ٤٨٠ طبعة الدار العلمية) كتاب البيوع (٣٢٦) السلف في الطعام والتمر - عن ابن نمير ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر أنه كان لا يرى بأساً أن يسلف الرجل في الطعام بكيل معلوم إلى أجل معلوم ما لم يكن في زرع أو تمر قبل أن يبدو صلاحه . قال البيهقي في تفسير هذا : يريد والله أعلم أن يسلفه في زرع بعينه أو ثمر بعينه ، فلا يجوز لأن يبيع أعيان الثمار على رؤوس الأشجار ، إنما يجوز إذا بدا فيها الصلاح . (السنن الكبرى ٦ / ١٩) .

[١٥٥٥] * مصنف ابن أبي شيبة : (٧ / ٢٧٢) كتاب البيوع - (٦) في الرهن في السلم - عن إسماعيل بن إبراهيم ، وهو ابن عليّة به . وفيه : « إذا كان أول حلالاً فالرهن مما أمر به » .

* مصنف عبد الرزاق : (٨ / ١٠) كتاب البيوع - باب الرهن والكفيل في السلف - عن معمر ، عن أيوب ، عن ابن سيرين قال : إذا كان التسليف ليس به في الأصل بأس ، فلا بأس بالرهن والحميل فيه . (رقم ١٤٠٨٥) .

[١٥٥٦] لم أعثر عليه عند غير الشافعي هكذا ، وقد رواه البيهقي في المعرفة من طريقه (٤ / ٤٠٤) .

ولكن روى البيهقي مثل ذلك من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابن عمر .

[والسنن الكبرى (٦ / ٣٢) كتاب البيوع - باب جواز الرهن والحميل في السلف] .

[١٥٥٧] * مصنف ابن أبي شيبة : (٤ / ٢٧٢) الموضوع السابق - عن أبي أسامة ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب ، وعطاء أنهما كانا لا يريان بالرهن في السلم بأساً .

[١٥٥٨] صحيح لغيره .

هذا منقطع كما يقول البيهقي في السنن الكبرى (٦ / ٣٧) ولكن ورد من طرق أخرى متفق

عليها :

* خ : (٢ / ٧٩) (٣٤) كتاب البيوع - (١٤) باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة - عن مَعْلَى بن أسد ، عن عبد الواحد ، عن الأعمش قال : ذكرنا عند إبراهيم الرهن في السلم فقال : حدثني الأسود ، عن عائشة رضي الله عنها : أن النبي ﷺ اشترى طعاماً من يهودي إلى أجل ، ورهنه درعاً من حديد . (رقم ٢٠٦٨) . وأطرافه في (٢٠٩٦ ، ٢٢٠٠ ، ٢٢٥١ ، ٢٢٥٢ ، ٢٣٨٦ ، ٢٥٠٩ ، ٢٥١٣ ، ٢٩١٦ ، ٤٤٦٧) .

أبيه : أن رسول الله ﷺ رهن درعه عند أبي الشَّحْمِ اليهودي رجل من بني ظَفَر^(١) .

[١٥٥٩] قال الشافعي رحمته الله : أخبرنا إبراهيم بن محمد ، عن يحيى بن سعيد ، عن نافع ، عن ابن عمر : أنه كان لا يرى بأساً أن يبيع الرجل شيئاً إلى أجل ليس عنده أصله .

[١٥٦٠] قال : وأخبرنا^(٢) سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن نافع مولى ابن عمر ، عن ابن عمر مثله .

(١) بنو ظَفَر : بطنان ، بطن في الأنصار ، وبطن في بني سليم .

(٢) في (ب ، ظ) : « أخبرنا » بدون حرف عطف ، وما أثبتناه من (ص ، ج ، ت) .

= وعن مسلم ، عن هشام ، عن قتادة ، عن أنس... (ج) وعن محمد بن عبد الله بن حوشب ، عن أسباط ، عن أبي اليسع البصري ، عن هشام الدستوائي ، عن قتادة ، عن أنس رحمته الله أنه مشى إلى النبي ﷺ بخبز شعير وإهالة سَنَخَةٍ ، ولقد رهن النبي ﷺ درعاً له بالمدينة عند يهودي ، وأخذ منه شعيراً لأهله ، ولقد سمعته يقول : ما أمسى عند آل محمد عليهم السلام صاع بُرٌّ ، ولا صاع حب ، وإن عنده لتسع نسوة . رقم (٢٠٦٩) وطرفة في (٢٥٠٨) .

* م : (٣ / ١٢٢٦) (٢٢) كتاب المساقاة - (٢٤) باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، عن المخزومي ، عن عبد الواحد بن زياد به .

ومن طريق أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن إبراهيم نحوه .

ومن طريق عيسى بن يونس ، عن الأعمش نحوه .

ومن طريق حفص بن غياث ، عن الأعمش نحوه .

أرقام : (١٢٤ - ١٢٦ / ١٦٠٣) .

[١٥٥٩] * السنن الكبرى للبيهقي : (٦ / ٢٠) كتاب البيوع - باب جواز الرهن والحمل في السلف - من طريق سعدان بن نصر ، عن أبي معاوية ، عن يحيى بن سعيد ، ومن طريق الشافعي عن إبراهيم بن محمد به . (رقم ١١٠٩٣) .

[١٥٦٠] انظر التخريج السابق .

[٤٣] باب في الآجال في السلف والبيع

[١٥٦١] أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عبد الكريم الجزري، عن عكرمة، عن ابن عباس : أنه قال : لا تبيعوا إلى العطاء ، ولا إلى الأندَر^(١) ، ولا إلى الديّاس .

[١٥٦٢] أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج : أن عطاء سئل عن رجل باع طعاماً، فإن أحالت^(٢) على الطعام فطعامك في قابل سلف قال : لا ، إلا إلى أجل معلوم ، وهذان أجلان لا يدري إلى أيهما يوفيه طعامه .

[١٥٦٣] أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج : أنه سأل عطاء فقال له رجل : سَلَفْتُه ذهباً في طعام يوفيه قبل الليل، ودفعت إليه الذهب قبل الليل ، وليس الطعام عنده قال : لا، من أجل الشَّفِّ^(٣)، وقد علم كيف السوق، وكم السعر. قال ابن جريج: فقلت له : لا يصلح السلف إلا في الشيء المستأخر ؟ قال : لا ، إلا في الشيء المستأخر الذي لا يعلم كيف يكون السوق إليه ، يربح أو لا يربح .

قال ابن جريج : ثم رجع عن ذلك بعد .

(١) الأندَر : هو البئدر ؛ الموضع الذي يداس فيه الطعام .

(٢) في (ب) : « فإن أجلت على الطعام » وما أثبتناه من (ص ، ج ، ت ، ظ) ورواية المعرفة ، وإن كان فيها : « فإن أحالت على العام » بدل « الطعام » . والمعنى : إذا لم أستطع إيجاد الطعام فيؤجل إلى عام قادم ، ويكون سلفاً .

(٣) الشَّفُّ : شَفَّ يَشْفُ شَفًّا : إذا زاد ، وقد يستعمل في النقص أيضاً ، فيكون من الأضداد ، يقال : هذا يَشْفُ قليلاً ؛ أى ينقص ، وأشَفَّتْ هذا على هذا أى فضلت (المصباح) . والمراد هنا الزيادة .

[١٥٦١] إسناده صحيح .

✽ مصنف عبد الرزاق : (٨ / ٦) كتاب البيوع - باب لا سلف إلا إلى أجل معلوم - عن الثوري عن عبد الكريم نحوه .

✽ السنن الكبرى : (٦ / ٢٥) كتاب البيوع - باب لا يجوز السلف حتى يكون بثمن معلوم - من طريق سعدان بن نصر ، عن سفيان ، عن عبد الكريم نحوه . (رقم ١١١١٦) .

ومن طريق قبيصة ، عن سفيان الثوري ، عن عبد الكريم نحوه . (رقم ١١١١٧) .

ورجاله من الطريقتين ، طريق الثوري وابن عيينة صحيح ، موقوف على ابن عباس .

[١٥٦٢] لم أعثر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي في المعرفة من طريقه (٤ / ٤١٤) .

[١٥٦٣] لم أعثر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي في المعرفة من طريقه (٤ / ٤٠٦) - كتاب البيوع - باب السلف والرهن .

[١٥٦٤] قال الشافعيّ : أخبرنا القداح ، عن محمد بن أبان ، عن حماد (١) ، عن إبراهيم : أنه قال : لا بأس بالسلم في الفلوس .

[١٥٦٥] وقال سعيد القداح : لا بأس بالسلم في الفلوس .

[١٥٦٦] أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن عطاء : أنه قال : لا بأس أن يبيع السلعة بالسلعة إحداهما ناجزة والأخرى ديناً (٢) .

[١٥٦٧] أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن عطاء : أنه قال له : أبيع (٣) السلعة بالسلعة كلتاها دين ؟ فكرهه .

[١٥٦٨] وهذا مروي عن النبي ﷺ من وجه .

(١) في (ب ، ج ، ت) : « حماد بن إبراهيم » وهو خطأ ، وما أثبتناه من (ص ، ظ) ورواية البيهقي في السنن الكبرى (٥ / ٢٨٧) ومن الآثار - كما سبق .

وحماد هو ابن أبي سليمان الذي يروي كثيراً عن إبراهيم النخعي .

(٢) كذا هي في (ص ، ج ، ت ، ظ) : « والأخرى ديناً » .

(٣) في (ص) : « ابتع السلعة » .

[١٥٦٤] * الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني : (ص ١٦٦) كتاب البيوع - باب الكفيل والرهن في السلم - عن أبي حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم في السلم في الفلوس ، فيأخذ الكفيل ؟ قال : لا بأس به .

قال محمد : وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله . (رقم ٧٤٦) .

[١٥٦٥] لم أعثر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي في السنن الكبرى من طريقه مع الرواية السابقة [(٥ / ٤٨٧) كتاب البيوع - باب لا ربا فيما خرج من المأكول والمشروب ، والذهب والفضة] .

[١٥٦٦] لم أعثر عليه عند غير الشافعي .

[١٥٦٧] لم أعثر عليه عند غير الشافعي .

[١٥٦٨] * السنن الكبرى للبيهقي : (٥ / ٢٩٠ - ٢٩١) كتاب البيوع - باب ما جاء في النهي عن بيع الدين بالدين من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، عن موسى ، عن نافع ، عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الكالئ بالكالئ .

قال البيهقي : موسى هذا هو ابن عبيدة الربذي ، وشيخنا أبو عبد الله قال في روايته : عن موسى بن عقبة ، وهو خطأ ، والعجب من أبي الحسن الدارقطني شيخ عصره ؛ روى هذا الحديث في كتاب السنن عن أبي الحسن على بن محمد المصري هذا (أي الذي عنه روى هذا الحديث) فقال : عن موسى بن عقبة ، وشيخنا أبو الحسين (بن بشران) رواه لنا عن أبي الحسن المصري في الجزء الثالث من سنن المصري فقال : عن موسى غير منسوب .

قال : وأخبرنا أبو سعيد الماليني ، أنا أبو أحمد بن عدي الحافظ ، ثنا القاسم بن مهدي ، ثنا أبو مصعب ، عن عبد العزيز الدراوردي ، عن موسى بن عبيدة ، فذكره بمثله ، قال موسى : قال نافع : وذلك بيع الدين بالدين .

قال أبو أحمد : وهذا معروف بموسى بن عبيدة عن نافع .

قال البيهقي : وقد رواه عبيد الله بن موسى وزيد بن الحباب وغيرهما عن موسى بن عبيدة ، =

[٤٥] باب السلف في الكيل

[١٥٦٩] قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا مسلم بن خالد ، عن ابن جريج ، عن

عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر .
ثم قال البيهقي : وقد رواه الشيخ أبو الحسن الدارقطني رحمه الله عن أبي الحسن المصري ، فقال : عن موسى بن عقبة [قط ٧٢ / ٣] ، ورواه شيخنا أبو عبد الله بإسناد آخر عن مقدم بن داود الرعيني ، فقال : عن موسى بن عقبة [المستدرک ٥٧ / ٢] . وهو وهم ، والحديث مشهور بموسى بن عبيدة ؛ مرة عن نافع ، عن ابن عمر ، ومرة عن عبد الله عن ابن عمر . وبالله التوفيق .
* سنن الدارقطني : (٣ / ٧١) كتاب البيوع - من طريق الخصب بن ناصح ، عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن موسى بن عقبة عن نافع به .

ولكن نقل الحافظ في التلخيص : أن الدارقطني جزم بأن موسى بن عبيدة تفرد به .
* المستدرک : (٢ / ٥٧) - من طريق الربيع بن سليمان ، عن الخصب بن ناصح ، عن عبد العزيز بن محمد ، عن موسى بن عقبة .

وقال : صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي .
وقد تقدم تغليط الحافظ البيهقي لهما في قولهما : « موسى بن عقبة » .
قال الألباني : « وأنا أظن أن الوهم من ابن ناصح ، فهو الذي قال ذلك ؛ لأن توهيمه أولى من توهيم حافظين مشهورين ؛ الدارقطني والحاكم » .

أقول : الحديث روى من غير طريق الخصب بن ناصح ، وفيه موسى بن عقبة كما سبق .
هذا وقد ذكر الحافظ عن الشافعي أنه قال : أهل الحديث يوهنون هذا الحديث . وعن الإمام أحمد قال : ليس في هذا حديث يصح ؛ لكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين .
ولهذا الحديث متابع عن عبد الرزاق :

* مصنف عبد الرزاق : (٨ / ٩٠) كتاب البيوع - باب أجل بأجل - عن الأسلمي (إبراهيم بن أبي يحيى) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الكالئ ، وهو بيع الدين بالدين ، وعن بيع المجر ، وهو بيع ما في البطون الإبل [كذا] وعن الشَّعَار . رقم (١٤٤٤٠) .
ورواه بهذا السياق تقريباً البزار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : نهى رسول الله ﷺ عن

الشغار ، وعن بيع المجر ، وعن بيع الغر ، وعن بيع كالئ بكالئ ، وعن بيع أجل بعاجل .
قال : والمجر : ما في الأرحام ، والغر : أن تباع ما ليس عندك ، وكالئ بكالئ : دين بدين ، والأجل بالعاجل : يكون لك على الرجل ألف درهم ، فيقول رجل : أعجل لك خمسمائة ودع البقية ، والشغار أن تنكح المرأة بالمرأة ليس بينهما صداق . (كشف الأستار : ٢ / ٩١ - ٩٢) .

قال البزار : ولا نعلم أحداً رواه بهذا التمام إلا موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال البوصيري : مدار طرق حديث ابن عمر على موسى بن عبيدة الربذي ، وهو ضعيف .

وقد رواه الطبراني في معجمه ، عن أحمد بن عبد الله البزار التستري ، عن محمد بن أبي يوسف الميسكي ، عن محمد بن يعلى بن زنبور ، عن موسى بن عبيدة ، عن عيسى بن سهل بن رافع بن خديج عن أبيه ، عن جده نحوه . (الكبير ٤ / ٣١٧) .

وعزه البوصيري : (النهي عن بيع الكالئ بالكالئ) إلى أبي بكر بن أبي شيبة وأحمد بن منيع كذلك (مختصر إتحاف السادة المهرة ٤ / ٤٤١) .

أقول : لعل حديث موسى والأسلمي وكلاهما ضعيف يقوى بعضهما بعضاً والله عز وجل وتعالى أعلم . ولكن الأسلمي متروك إلا عند الشافعي .

=

[١٥٦٩] لم أعثر عليه عند غير الشافعي .

عطاء : أنه قال : لا دَقَّ ولا رَذَمَ (١) ولا زَلَزَلَة .

[٥١] باب جماع السلف فى الوزن

[١٥٧٠] قال عمر رضي الله عنه : « لا أكل سمناً ما دام السمن يباع بالأواقى » .

وتشبه الأواقى أن تكون كيلاً .

[٥٦] السلف فى اللبن

[١٥٧١] قال الشافعي : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن موسى ، عن سليمان بن

(١) الرَّذَمُ : هو أن يملأ المكيال حتى يجاوز رأسه ، كذا فى النهاية ، وفى القاموس : القصعة المثلثة تُصَبُّ من جوانبها .

= وقد رواه البيهقي من طريقه فى السنن الكبرى (٦ / ٣١) والمعرفة (٤ / ٤٢١) .

[١٥٧٠] * السنن الكبرى للبيهقي : (٦ / ٢٦) كتاب البيوع - باب السلف فيما يباع كيلاً فى الوزن - من

طريق يحيى بن أبى بكير ، عن شيبان ، عن عبد الملك بن عمير ، عن عبد الرحمن بن أبى بكرة ،

عن أبيه أنه قال : أتى عمر بن الخطاب بخبز وزيت ، فقال : أما والله لتمرين أيها البطن على الخبز

والزيت ما دام السمن يباع بالأواق . (وانظر الزهد لأبى داود رقم ٥٩ ص ٧٨ وفيه : « لتمررن ») .

[١٥٧١] * السنن الكبرى للبيهقي : (٥ / ٥٥٥) كتاب البيوع - باب ما جاء فى النهى عن بيع الصوف على ظهر

الغنم ، واللبن فى ضرع الغنم والسمن فى اللبن - من طريق عمر بن فروخ ، عن حبيب بن الزبير ،

عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : نهى رسول الله ﷺ أن تباع الثمرة حتى يبدو صلاحها ، أو يباع

صوف على ظهر ، أو سمن فى لبن ، أو لبن فى ضرع .

قال البيهقي : تفرد برفعه عمر بن فروخ ، وليس بالقوى ، وقد أرسله عنه وكيع ، ورواه غيره

موقوفاً (قال الحافظ فى التلخيص ٣ / ٦ : أخرجه الطبرانى فى الأوسط من رواية عمر المذكور ،

وقال : لا يروى عن النبى ﷺ إلا بهذا الإسناد) .

ثم رواه من طريق إسحاق الأزرق ، عن سفیان ، عن أبى إسحاق عن عكرمة عن ابن عباس

قال : لا تشتري اللبن فى ضرعها ، ولا الصوف على ظهورها .

قال البيهقي : هذا هو المحفوظ موقوف ، وكذلك رواه زهير بن معاوية ، عن أبى إسحاق ،

وكذلك روى عن سليمان بن يسار ، عن ابن عباس موقوفاً .

ولابن التركمانى رأى آخر فى عمر بن فروخ ، فقال : عمر هذا يعرف بالقتاب لم يتكلم فيه

أحد بشيء من جرح فيما علمت غير البيهقي ، وذكره البخارى فى تاريخه وسكت عنه ، ولم

يتعرض ابن عدى إلى ضعفه ، بل وثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، ورضيه أبو داود .

كما قال الحافظ فى التلخيص (٣ / ٦) : وقد وثقه ابن معين وغيره .

* مصنف عبد الرزاق : (٨ / ٧٦) من طريق شهر بن حوشب عن أبى سعيد الخدرى قال : نهى

رسول الله ﷺ عن بيع الغنائم حتى تقسم ، وعن بيع الصدقات حتى تقبض ، وعن بيع العبد

وهو أبق ، وعن بيع مافى بطون الأنعام حتى تضع ، وعن ما فى ضرعها إلا بكيل ، وعن ضربة

الغائص . (كتاب البيوع - باب بيع الغرر المجهول) .

=

يسار، عن ابن عباس : أنه كان يكره بيع الصوف على ظهور الغنم ، واللبن في ضروع الغنم إلا بكيل .

[٦٥] باب السلف في العطر وزناً

[١٥٧٢] أخبرنا الزنجي ، عن موسى بن عقبة : أن رسول الله ﷺ أهدى

= * مصنف ابن أبي شيبة : (٤ / ٣١١) كتاب البيوع - (٥٦) في بيع الغرر والعبد الأبق - من طريق شهر بن حوشب به .

وعن أبي الأحوص ، عن أبي إسحاق ، عن عكرمة قال : قال ابن عباس : لا تباعوا الصوف على ظهور الغنم ، ولا اللبن في الضروع . وهذا رجاله ثقات .

* مختصر إتحاف السادة المهرة : (٤ / ٤١٨) كتاب البيوع - (٧) باب النهي عن الغش ، وبيع الطعام قبل قبضه والمجازفة واللبن في الضرع وغير ذلك .

عن عبد الرحمن بن يزيد - وكان من جلساء أبي هريرة - قال : سألت أبا هريرة عن شراء اللبن في ضروع الغنم ؟ فقال : لا خير فيه ، وسألته عن شراء الشاة بالشاتين فقال : يداً بيد .

قال البوصيري : رواه مسدد ، وله شاهد من حديث ابن عباس ، رواه الحاكم وعنه البيهقي . أقول : هو هذا الذي سبق . وحديث أبي سعيد ، مع حديث عمر بن فروخ يدلان على أن له أصلاً عن النبي ﷺ ، ويقوى بعضهما بعضاً . والله عز وجل وتعالى أعلم .

[١٥٧٢] حسن لغيره .

هو هنا مرسل ، لكن رواه غيره موصولاً .

والزنجي : هو مسلم بن خالد ، كما في رواية أحمد .

* حم : (٦ / ٤٠٤) مسند أم كلثوم بنت عقبة .

عن يزيد بن هارون ، عن مسلم بن خالد ، عن موسى بن عقبة عن أبيه ، عن أم كلثوم . وعن حسين بن محمد ، عن مسلم ، عن موسى بن عقبة ، عن أمه أم كلثوم بنت أبي سلمة قالت : لما تزوج رسول الله ﷺ أم سلمة قال لها : « إني قد أهديت إلى النجاشي حلة وأواقى من مسك ، ولا أرى النجاشي قد مات ، ولا أرى إلا هديتي مردودة علي ، فإن ردت علي فهي لك » . قال : وكان كما قال رسول الله ﷺ ، وردت عليه هديته ، فأعطى كل امرأة من نسائه أوقية مسك ، وأعطى أم سلمة بقية المسك والحلة .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد بعد أن ساقه : رواه أحمد والطبراني ، وفيه مسلم بن خالد الزنجي : وثقه ابن معين وغيره ، وضعفه جماعة ، وأم موسى بن عقبة (لا) أعرفها ، وبقية رجاله رجال الصحيح ، (٤ / ١٤٦ - ١٤٧ - باب الهدية) .

* ابن حبان - موارد الظمان : (رقم ١١٤٤) من طريق مسلم بن خالد به .

وقال : عن أمه أم كلثوم بنت أبي سلمة .

قال ابن حجر في الفتح : رواه أحمد والطبراني عن أم كلثوم بنت أبي سلمة ، وهي بنت أم سلمة وإسناده حسن (٥ / ٢٢٢) .

وقال البوصيري في مختصر إتحاف السادة المهرة (٥ / ٣٢ - ٣٣) : رواه مسدد وأحمد وأبو يعلى =

للنجاشي أواقى مسك، فقال لأم سلمة: « إني قد أهديت للنجاشي أواقى مسك، ولا أراه إلا قد مات قبل أن يصل إليه ، فإن جاءتنا وهبت لك كذا » ، فجاءته فوهب لها ولغيرها منه .

[١٥٧٣] قال : وسئل ابن عمر عن المسك أحنوط (١) هو ؟ فقال : أوليس من أطيب طيبكم ؟

[١٥٧٤] وتطيب سعد بالسُّكِّ (٢) والذَّيرَةَ (٣) ، وفيه المسك .

[١٥٧٥] وابن عباس بالغالية (٤) قبل يحرم ، وفيها المسك .

[١٥٧٦] أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن ابن طاوس، عن أبيه ، عن ابن عباس سئل عن العنبر ، فقال : إن كان فيه شيء ففيه الخمس .

- (١) في (ص ، ج ، ظ) : « حنوط » بدون همزة الاستفهام ، وفي (ت) : « حنوطاً » بالنصب .
 (٢) في (ب ، ظ) : « بالمسك » وما أثبتناه من (ص ، ج ، ت) ، وهو الصواب إن شاء الله تعالى .
 والسُّكِّ : قال في القاموس : طيب يتخذ من الرَّامِك مدقوقاً منخولاً معجوناً بالماء ويعرك شديداً ويقرص، ويترك يومين، ثم يثقب بمسلة ، وينظم في خيط قَنَب ، ويترك سنة ، وكلما عَتَقَ طابت رائحته .
 (الرَّامِك : شيء أسود يخلط بالمسك على وزن صاحب ، ويفتح) .
 (٣) الذَّيرَةُ : ويقال : أيضاً الذَّرُورُ : نوع من الطيب . قال الزمخشري : هي فتات قصب الطيب، وهو قصب يؤتى به من الهند ، كقصب النَّشَاب . وزاد الصغاني : وأنبوه محشو من شيء أبيض مثل نسج العنكبوت، ومسحوقه عَطِرٌ إلى الصفرة والبياض .
 (٤) الغَالِيَةُ : أخلاط من الطيب . (المصباح) .

= والحاكم وعنه البيهقي .

[انظر البيهقي في السنن الكبرى (٦ / ٢٦ - ٢٧) والمعرفة (٤ / ٤١٧ - ٤١٨)] .

أقول : حديث عمر بن فروخ ، وحديث أبي سعيد يدلان أن للحديث أصلاً عن النبي ﷺ .
 ويقوى بعضها بعضاً . والله عز وجل وتعالى أعلم .

[١٥٧٣] لم أعر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي في المعرفة من طريقه (٤ / ٤١٨) وقد رواه البغوي الفراء في شرح السنة هكذا معلقاً فلا أدري أأخذه من الشافعي أو من غيره . والله عز وجل وتعالى أعلم . (شرح السنة ٦ / ٢٠٤ - كتاب اللباس - باب التطيب - طبعة الدار العلمية) .

[١٥٧٤] سبق برقم [١٠٧٧] في باب الطيب للإحرام ، من كتاب الحج .

[١٥٧٥] سبق نحوه برقم [١٠٧٨] في باب الطيب للإحرام من كتاب الحج .

[١٥٧٦] * مصنف ابن أبي شيبة : (٣ / ١٤٣) كتاب الزكاة من قال : ليس في العنبر زكاة - عن وكيع ، عن سفيان الثوري ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس به .
 وهذا إسناد صحيح .

* السنن الكبرى للبيهقي : (٤ / ١٤٦) كتاب الزكاة - (٨١) باب مالا زكاة فيه - من طريق أحمد ابن شيبان عن سفيان به . (رقم ٧٥٩٥) كما رواه من طريق الشافعي .

[١٥٧٧] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا ابن عيينة ، عن عمرو ابن دينار ، عن أذينة ^(١) : أن ابن عباس قال : ليس في العنبر زكاة ، إنما هو شيء دسره ^(٢) البحر .

[٧١] باب بيع الحيوان والسلف فيه

[١٥٧٨] قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي رافع : أن رسول الله ﷺ استسلف بكرًا ^(٣) فجاءته إبل من الصدقة فقال أبو رافع : فأمرني رسول الله ﷺ أن أقضي الرجل بكره ، فقلت : يا رسول الله ، إنني لم أجد في الإبل إلا جملاً خیاراً رباعياً ^(٤) فقال رسول الله ﷺ : « أعطه إياه ؛ فإن خيار الناس أحسنهم قضاء » .

(١) في (ت، ظ) : « عن أبيه » وفي المسند : « عن ابن أذينة » وأثبتنا ما في (ب، ص، ج) وكتب التخریج . وقد ترجم له الحسيني : « ابن أذينة » (التذكرة بتحقيقنا) .
قال محقق التعجيل : هو من رجال التهذيب مشهور بكنيته : أبي العالية البراء - بالتشديد - اسمه زياد ، وقيل : كلثوم ، وقيل : أذينة ، وقيل : ابن أذينة ، ثقة من الرابعة ، مات سنة (٩٠ هـ) . روى له البخاري ، ومسلم ، والنسائي . (هامش التعجيل ٢ / ٥٧٢) .
(٢) دسره البحر : دفعه ورمى به إلى الساحل .
(٣) البكر : الفتى من الإبل ، كالغلام من آدميين ، والأنثى بكرة وقلوص ، وهي الصغيرة كالجارية .
(٤) خياراً رباعياً : يقال : جمل خيار ، وناق خيارة ؛ أي مختار ومختارة .
والرباعي من الإبل : ما أتى عليه ست سنين ودخل في السابعة حين طلعت رباعيته ، والرابعة بوزن الثمانية : السن التي بين الثنية والناب .

[١٥٧٧] * خ : (١ / ٤٦٤) (٢٤) كتاب الزكاة - (٦٥) باب ما يستخرج من البحر - تعليقاً . قال : وقال ابن عباس رضي الله عنهما : ليس العنبر بركاز ، هو شيء دسره البحر .
* السنن الكبرى للبيهقي : (٤ / ١٤٦) الموضع السابق - من طريق الحميدى وابن قعنب وسعيد جميعاً عن سفیان به إلا أن لفظه مثل لفظ البخاري .
كما رواه من طريق الشافعي ، ولفظه كما هنا .
* مصنف ابن أبي شيبة : (٣ / ١٤٢ - ١٤٣) كتاب الزكاة - من قال : ليس في العنبر زكاة عن وكيع ، عن سفیان الثوري عن عمرو بن دينار ، عن أذينة به .
وهذا إسناد صحيح .

وقد جمع ابن حجر بين قولي ابن عباس في هاتين الروايتين ، بأنه كان يشك فيه ثم تبين له ألا زكاة فيه ، فجزم بذلك . (فتح ٣ / ٣٦٣) .
[١٥٧٨] * ط : (٢ / ٦٨٠) (٣١) كتاب البيوع - (٤٣) باب ما يجوز من السلف . (رقم ٨٩) .
* م : (٣ / ١٢٢٤) كتاب المساقاة - (٢٢) باب من استسلف شيئاً فقضى خيراً منه - عن أبي الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح ، عن ابن وهب عن مالك به . (رقم ١١٨ / ١٦٠٠) .
هذا وقد رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة - كما سيأتي في الحديث التالي - إن شاء الله عز وجل وتعالى .

[١٥٧٩] قال الشافعي : أخبرنا الثقة ، عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ مثل معناه .

[١٥٨٠] أخبرنا الربيع : قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا الثقة يحيى بن حسان ، عن الليث بن سعد ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : جاء عبد فبايع رسول الله ﷺ على الهجرة ، ولم يسمع أنه عبد ، فجاء سيده يريد ، فقال النبي ﷺ : « بعه » فاشتره بعبدين أسودين ، ثم لم يبايع أحداً بعده حتى يسأله : أعبد هو أم حر ؟

[١٥٨١] أخبرنا الربيع^(١) قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج : أن عبد الكريم الجزري أخبره أن زياد بن أبي مريم مولى عثمان بن عفان

(١) هذ الرواية ساقطة من (ت) وإن كان قد بقي التعليق عليها .

[١٥٧٩] * خ : (٢ / ١٧٣) (٤٣) كتاب الاستقراض - (٦) باب هل يعطى أكبر من سنه ؟ عن مسدد عن يحيى ، عن سفيان ، عن سلمة بن كهيل بهذا الإسناد قال : « إن رجلاً أتى النبي ﷺ يتقاضاه بغيراً ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أعطوه » ، فقالوا : لا نجد إلا سناً أفضل من سنه ، فقال الرجل : أوفيتني أوفاك الله ، فقال رسول الله ﷺ : « أعطوه ؛ فإن من خيار الناس أحسنهم قضاء » . (رقم ٢٣٩٢) .

وفى الباب الذى يليه : (٧) باب حسن القضاء ، رواه عن أبي نعيم ، عن سفيان نحوه . (رقم ٢٣٩٣) .

وفى باب قبله : (٤) باب استقراض الإبل : عن أبي الوليد ، عن شعبة عن سلمة بن كهيل نحوه . وفيه : فأغلظ له (أى الأعرابى) ، فهم به أصحابه ، فقال : « دعوه ؛ فإن لصاحب الحق مقالاً » . (رقم ٢٣٩٠) .

وأطرافه فى البخارى سوى ذلك فى (٢٣٠٥ - ٢٣٠٦ ، ٢٤٠١ ، ٢٦٠٦ ، ٢٦٠٩) . * م : (٣ / ١٢٢٥) الموضع السابق - عن محمد بن بشار ، عن محمد بن جعفر ، عن شعبة به - كما عند البخارى (رقم ١٢٠ / ١٦٠) .

ومن طريق وكيع ، عن على بن صالح عن سلمة بن كهيل نحوه (رقم ١٢١ / ١٦٠١) . وعن محمد بن عبد الله بن نمير ، عن أبيه ، عن سفيان ، عن سلمة به . (رقم ١٢٢ / ١٦٠١) . هذا وقد ذكر البيهقي أن الشافعي رواه فى القديم عن عبد المجيد بن سهيل ، عن أبي سلمة به (المعرفة ٤ / ٤٠٨) .

هذا وقد سمي عبد الرزاق سفيان الثوري عن سلمة به . (٨ / ٢٥ رقم ١٤١٥٧) . [١٥٨٠] سبق هذا الحديث برقم [١٤٦٨] وإن كان مختصراً ، وسبق تخريجه هناك . فى « باب بيع العروض » .

[١٥٨١] * مصنف عبد الرزاق : (٨ / ٢٣) كتاب البيوع - باب بيع الحيوان بالحيوان - عن معمر ، عن عبد الكريم الجزري به .

وقد قال الشافعي كما ترى : وهذا منقطع لا يثبت مثله (أى مرسل) .

أخبره : أن النبي ﷺ بعث مُصَدِّقًا له ، فجاءه بظهر مُسْنَتٍ (١) فلما رآه النبي ﷺ قال : « هلكت وأهلك » فقال : يا رسول الله ، إني كنت أبيع البكرين والثلاثة بالبعير المسن يدًا بيد ، وعلمت من حاجة النبي ﷺ إلى الظهر ، فقال النبي ﷺ : « فذاك إذن » .

[١٥٨٢] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا ابن عيينة ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس : أنه سئل عن بيع ببعيرين ، فقال : قد يكون بيع خيرًا من بيعين .

[١٥٨٣] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك ، عن صالح بن كيسان ، عن الحسن بن محمد بن علي : أن علي بن أبي طالب باع جملاً له يدعى عُصْفِيرًا بعشرين بعيرًا إلى أجل .

[١٥٨٤] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر : أنه اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه ، يوفيهها صاحبها بالربذة .

[١٥٨٥] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين بواحد إلى أجل ؟ فقال : لا بأس به .

[١٥٨٦] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال : لا ربا في الحيوان ، وإنما نهى من الحيوان عن ثلاث : عن المضامين ، والملاقيح ، وحبل الحبلّة .

(١) في (ب) : « مسان » وما أثبتناه من (ص ، ج ، ظ) وإن كانت التاء كتبت مربوطة في (ص) وهي « مسنات » كذلك في المعرفة عن الشافعي (٤ / ٤٠٩) .

[١٥٨٢] * مصنف عبد الرزاق : (٨ / ٢١ - ٢٢) كتاب البيوع - باب بيع الحيوان بالحيوان - عن معمر ، عن ابن طاوس ، عن أبيه أنه سأل ابن عمر عن بيع ببعيرين نَظَرَةً ، فقال : لا ، وكرهه ، فسأل أبي ابن عباس ، فقال : قد يكون البعير خيرًا من البعيرين . (رقم ١٤١٤٠) .
* خ : (٢ / ١٢١) (٣٤) كتاب البيوع - (١٠٨) باب بيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئة - تعليقاً .
وهكذا تراه موصولاً عند الشافعي وعبد الرزاق . والله عز وجل وتعالى أعلم وسنده صحيح إلى ابن عباس رضي الله عنهما .

[١٥٨٣] سبق برقم [١٤٧٠] في باب « بيع العروض » .

[١٥٨٤] سبق برقم [١٤٦٩] في باب « بيع العروض » .

وقد رد البيهقي الروايات التي تخالف ذلك فقال : وروى عن ابن عمر أنه كرهه ، وكذلك عن حذيفة والحديث عنهما منقطع ، وهو عن ابن عمر وابن عباس موصول بقلونا . وقال الشافعي في القديم : وقد يكون ابن مسعود كرهه تنزهًا عن التجارة فيه . (المعرفة ٤ / ٤١٣) .

[١٥٨٥] سبق برقم [١٤٧٢] في باب « بيع العروض » .

[١٥٨٦] سبق برقم [١٤٧١] في باب « بيع العروض » .

والمضامين ما في ظهور الجمال .

والملاقيح ما في بطون الإناث ، وحبل الحبلية بيع كان أهل الجاهلية يتبايعونه ، كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تُنتج الناقة ، ثم يُنتج ما في بطنها .

[١٥٨٧] وقد روى عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع حبل الحبلية .

[١٥٨٨] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد ، عن ابن جريج ،

عن عطاء : أنه قال : وليتبع البعير بالبعيرين يدًا بيد ، وعلى أحدهما زيادة ورق ، والورق نسيئة .

[١٥٨٧] روى الشافعي هذا الحديث في السنن من وجوه ثلاثة :

١ - عن مالك بن أنس ، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع حبل الحبلية ، وكان بيعاً يتبايعه أهل الجاهلية ، كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تُنتج الناقة ، ثم تنتج التي في بطنها .
(خ : كتاب البيوع - باب بيع الغرر وحبل الحبلية . م : كتاب البيوع - باب تحريم بيع حبل الحبلية) .

٢ - عن سفيان بن عيينة ، عن أيوب السخيتاني ، عن سعيد بن جبيرة ، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع حبل الحبلية .

[س ٧ / ٢٩٣ - كتاب البيوع - باب حبل الحبلية . ابن ماجه : كتاب التجارات - باب النهي عن شراء ما في بطون الأنعام وضروعها ، وضربة الغائص . (رقم ٢١٩٧)] .

٣ - عن إسماعيل بن علقمة ، عن أيوب بن أبي تميمة السخيتاني ، عن سعيد بن جبيرة ، ونافع مولى ابن عمر ، عن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع حبل الحبلية :
(السنن للشافعي ١ / ٣٢٦ - ٣٢٨ - أرقام ٢٣١ - ٢٣٣) .

[١٥٨٨] لم أعثر عليه عند غير الشافعي . وقد رواه البيهقي في المعرفة من طريقه (٤ / ٤١١ كتاب البيوع - باب في استقراض الحيوان والسلف فيه) .

وقد روى مثله عن ابن سيرين :

روى البخاري تعليقاً (الموضع السابق) : وقال ابن سيرين : لا بأس ببيع ببعيرين ، ودرهم بدرهم نسيئة .

وقد وصله عبد الرزاق عن معمر ، عن قتادة وعن أيوب ، عن ابن سيرين قالوا : لا بأس ببيع ببعيرين ودرهم الدرهم نسيئة (في الفتح : بدرهم نسيئة) قالوا : فإن كان أحد البعيرين نسيئة فهو مكروه . (انظر : فتح الباري ٤ / ٤٢٠) . وعلى هذا نفس رواية البخاري .

[٧٣] باب الاختلاف في أن يكون الحيوان نسيئة

أو يصلح منه اثنان بواحد (١)

[١٥٨٩] فإنما كرهنا السلم في الحيوان أن ابن (٢) مسعود كرهه .

[١٥٩٠] ويزعم الشعبي الذي هو أكبر من الذي روى عنه كراهته أنه إنما أسلف له في لقاء فحل إبل بعينه .

[١٥٩١] وقلت لمحمد بن الحسن : أنت أخبرتني عن أبي يوسف عن عطاء بن السائب عن أبي البختري : أن بني عم لعثمان أتوا وادياً فصنعوا شيئاً في إبل رجل قطعوا به لبن إبله ، وقتلوا فصالحها ، فأتى عثمان وعنده ابن مسعود فرضى بحكم ابن مسعود ،

(١) جاءت هذه الترجمة في (ص ، ج) هكذا : « باب الاختلاف في أن يكون الحيوان يشبه أن يصلح منه اثنان بواحد » .

وفي (ت) قريب من هذا . والله عز وجل وتعالى أعلم .

(٢) في (ب ، ظ) : « لأن ابن مسعود » وما أثبتناه من (ص ، ج ، ت) .

[١٥٨٩] قائل هذا هو المخالف للإمام الشافعي ، والذي يحاوره الإمام ، وكما هو واضح أن الإمام يذهب إلى خلاف ذلك .

* مصنف عبد الرزاق : (٨ / ٢٣ - ٢٤) كتاب البيوع - باب السلف في الحيوان عن معمر ، عن حماد وغيره ، عن إبراهيم قال : أتى عبد الله بن مسعود برجل سلف في قلاص لأجل فنهاه . (رقم ١٤١٤٧) .

وعن الثوري ، عن حماد ، عن إبراهيم أن عبد الله كره السلف في الحيوان . (رقم ١٤١٤٨) .
وعن عبد الله بن كثير ، عن شعبة قال : أخبرني قيس بن مسلم ، عن طارق بن شهاب قال : أسلم زيد بن خليفة إلى عتريس بن عرقوب في قلاص ، كل قلوص بخمسين فلما حل الأجل جاء يتقاضاه ، فأتى ابن مسعود يستنظره له ، فنهاه عبد الله عن ذلك ، وأمره أن يأخذ رأس ماله . (رقم ١٤١٤٩) .

وعن الثوري عن قيس ، عن طارق مثله . (رقم ١٤١٥٠) .

(وانظرها في آثار الإمام محمد بن الحسن الشيباني - ص ١٦٥) .

(ورواه ابن أبي شيبة مختصراً ٤ / ٤١٩ - (٢١٠) من كره السلم في الحيوان . (رقم ٢١٦٩٢) .

قال الشافعي : هو منقطع ؛ أي إبراهيم عن عبد الله . والله عز وجل وتعالى أعلم .

[١٥٩٠] * مصنف عبد الرزاق : (٨ / ٢٤) كتاب البيوع ، باب السلف في الحيوان . عن معمر ، عن أيوب وقتادة ، عن الشعبي قال : إنما كرهه عبد الله لأنه شرط من نتاج أبي فلان ، ومن فحل أبي فلان .

[١٥٩١] لم أعثر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي في السنن (٦ / ٢٣) وفي المعرفة (٤ / ٤١٣) من طريقه .

وقال ابن الترمذاني في الجوهر النقي : أبو البختري لم يدركهما : أي لم يدرك عثمان وابن

مسعود ، وابن السائب تغير بآخره .

فحكم أن يعطى بواديه إبلاً مثل إبله ، وفصلاً مثل فصاله ، فأنفذ ذلك عثمان ، فَيُرَوَّى عن ابن مسعود أنه يقضى في حيوان بحيوان مثله ديناً .

[١٥٩٢] وأنتم تروون عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال : أسلم لعبد الله بن مسعود في وُصَفَاء (١) أحدهم أبو زائدة مولانا .

[٧٤] باب السلف في الثياب

[١٥٩٣] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جُرَيْج : أنه سأل (٢) ابن شهاب عن ثوب بثوبين نسيئة ، فقال : لا بأس به .

[٨٧] باب السلف يحل فيأخذ المسلف بعض رأس ماله وبعض سلفه

[١٥٩٤] إن رسول الله ﷺ قال : « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه » .

(١) وُصَفَاء : جمع وصيف ، وهو العبد ، والأمة وصيفة ، ويجمع على وصائف .

(٢) في (ب) : « سئل » وما أثبتناه من (ص ، ج ، ت ، م ، ظ) .

[١٥٩٢] لم أعر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي من طريقه في السنن (٦ / ٢٣) وفي المعرفة (٤ / ٤١٣) .

وقال ابن الترمكاني في الجوهر النقي : رواية القاسم عن ابن مسعود منقطعة أيضاً .

[١٥٩٣] لم أعر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي في المعرفة من طريقه (٤ / ٤١٥) .

وفي مصنف عبد الرزاق ، في باب البز بالبز من كتاب البيوع روايات عن أجاز ذلك : مغيرة ، وإبراهيم ، والشعبي ، وابن المسيب ، والحكم بن عتيبة ، وعطاء الحسن . (٨ / ٣٥ - ٣٦ - أرقام : ١٤١٩٧ - ١٤٢٠١) .

[١٥٩٤] * ط : (٢ / ٦٤٠) (٣١) كتاب البيوع - (١٩) باب العينة وما يشبهها - عن نافع ، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه » . (رقم ٤٠) .

* خ : (٢ / ٩٦) (٣٤) كتاب البيوع - (٥١) باب الكيل على البائع والمعطي - عن عبد الله بن يوسف ، عن مالك به . (رقم ٢١٢٦) .

* م : (٣ / ١١٥٩ - ١١٦٠) (٢١) كتاب البيوع - (٨) باب بطلان بيع المبيع قبل قبضه - عن عبد الله بن مسلمة القعنبي ، عن مالك به . (رقم ٣٢ / ١٥٢٦) .

ومن طريق حماد بن زيد ، عن عمرو بن دينار ، عن طاوس ، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه » . (رقم ٢٩ / ١٥٢٥) .

هذا وقد روى الشافعي هذا الحديث عن مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر . وعن مالك عن عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر .

[السنن ١ / ٣٢٤ رقم (٢٢٦ - ٢٢٧)] .

[١٥٩٥] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج : أن عطاء كان لا يرى بأساً أن يقبل رأس ماله منه ، أو يُنْظَرَه ، أو يأخذ بعض السلعة ويُنْظَرَه بما بقي .

[١٥٩٦] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد بن سالم القداح ، عن ابن جريج : أنه قال لعطاء : أسلفت ديناراً في عشرة أفراق (١) ، فَحَلَّتْ ، أَفَاقْبُضَ منه إن شئت خمسة أفراق ، وأكتب نصف الدينار عليه ديناً ؟ فقال : نعم .

[١٥٩٧] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار : أنه كان لا يرى بأساً أن يأخذ بعض رأس ماله وبعضاً طعاماً ، أو يأخذ بعضاً طعاماً ، ويكتب ما بقي من رأس المال .

[١٥٩٨] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سفيان ، عن سلمة بن موسى ، عن سعيد بن جبيرة ، عن ابن عباس قال : ذلك المعروف أن يأخذ بعضه طعاماً وبعضه دنائير .

(١) أفراق : جمع فَرَقَ : بفتحين : مكيال يقال : إنه يسع ستة عشر رطلاً . (المصباح) .

[١٥٩٥] لم أعثر عليه عند غير الشافعي .

[١٥٩٦] لم أعثر عليه عند غير الشافعي . ولكن روى ابن أبي شيبة مثله عن عطاء : في (٤ / ٢٦٩ - ٢٧٠) كتاب البيوع - (٤) في رجل أسلف في طعام وأخذ بعض طعام وبعض رأس المال - من قال : لا بأس - عن وكيع ، عن الربيع ، عن عطاء .

[١٥٩٧] لم أعثر عليه عند غير الشافعي .

ولكن روى ابن أبي شيبة ، عن أبي سعد محمد بن ميسر ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي الشعثاء قال : إن أسلف مائة دينار في ألف فَرَقَ ، فلا بأس أن يأخذ منه خمسمائة فرق ، ويكتب عليه خمسين ديناراً . [(٤ / ٢٧٠) كتاب البيوع - الموضع السابق في تخريج الأثر السابق] .

[١٥٩٨] إسناده حسن .

* مصنف عبد الرزاق : (١٣ / ٢) كتاب البيوع - باب السلف في شيء فيأخذ بعضه - عن سفيان به . (رقم ١٤١٠٢) .

وعن الثوري ، عن عبد الأعلى ، عن سعيد بن جبيرة ، عن ابن عباس نحوه . (رقم ١٤١٠١) .
وعبد الأعلى هو ابن عامر الثعلبي صدوق يهيم .

* مصنف ابن أبي شيبة : (٤ / ٢٦٩) كتاب البيوع - الموضع السابق - عن أبي الأحوص سلام بن سليم ، عن عبد الأعلى ، عن سعيد بن جبيرة ، عن ابن عباس قال : أتاه رجل فقال : إني أسلفت رجلاً ألف درهم في طعام فأخذت منه نصف سلفي طعاماً فبعته بألف درهم ، ثم أتاني فقال : خذ بقية رأس مالك خمسمائة . فقال ابن عباس : ذلك المعروف ، وله أجران . (رقم ١٩٩٨٨) .
وعن جرير ، عن يزيد ، عن مجاهد وعطاء قالا : قال ابن عباس : ذلك المعروف . (رقم ١٩٩٨٩) .

[١٥٩٩] أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سعيد، عن ابن جريج أنه قال لعطاء: رجل أسلف بزًّا^(١) في طعام، فدعا إلى ثمن البز يومئذ، فقال: لا، إلا رأس ماله، أو بزه.

[١٦٠٠] أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سعيد، عن ابن جريج: أنه قال لعطاء: طعام أسلفت فيه فحلّ، فدعاني إلى طعام غيره فرق بفرق ليس للذي يعطيني على الذي كان لي عليه فضل؟ قال: لا بأس بذلك، ليس ذلك ببيع إنما ذلك قضاء.

[١٦٠١] قال سعيد بن سالم: ولو أسلفه في برّ الشام فأخذ منه برًّا غيره فلا بأس به، وهذا كتجاوزه في ذهبه.

[٨٨] باب صرف السلف إلى غيره

[١٦٠٢ - ١٦٠٣] أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: روى عن ابن عمر

(١) البزّ: قال في المصباح: بالفتح، نوع من الثياب، وقيل: الثياب خاصة من أمتعة البيت، وقيل: أمتعة التاجر من الثياب.

[١٥٩٩] لم أعثر عليه عند غير الشافعي.

[١٦٠٠] لم أعثر عليه عند غير الشافعي.

[١٦٠١] لم أعثر عليه عند غير الشافعي.

[١٦٠٢ - ١٦٠٣] ما روى عن أبي سعيد فقد رفعه إلى النبي ﷺ:

* د: (٣ / ٧٤٤ - ٧٤٥) (١٧) كتاب البيوع والإجازات - (٥٩) باب السلف لا يحول - عن محمد بن عيسى، عن أبي بدر [شجاع بن الوليد]، عن زياد بن خيثمة، عن سعد الطائي، عن عطية ابن سعد، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: « من أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره ». (رقم ٣٤٦٨).

قال المنذرى: عطية بن سعد العوفي لا يحتج به.

* جه: (٢ / ٧٦٦) (١٢) كتاب التجارات - (٦٠) باب من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره - عن محمد بن عبد الله بن نمير، عن شجاع بن الوليد، عن زياد بن خيثمة، عن سعد به. ومن طريق عبد الله بن سعيد، عن شجاع، عن زياد، عن عطية به. ولم يذكر سعدًا. (رقم ٢٢٨٣).

* قط: (٣ / ٤٥) كتاب البيوع - من طريق أبي بدر به.

وفي رواية: « فلا يأخذ إلا رأس ماله ».

قال أبو الطيب العظيم آبادي: ورواه الترمذى في علله الكبير، وقال: لا أعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه، وهذا حديث حسن. قال عبد الحق في أحكامه: وعطية العوفي لا يحتج به، وإن كان الجلة قد رووا عنه. وقال في التنقيح: عطية العوفي ضعفه أحمد وغيره. وقال ابن عدي: هو مع ضعفه يكتب حديثه.

وأبى سعيد أنهما قالا : من سلف فى بيع فلا يصرفه إلى غيره ، ولا يبيعه حتى يقبضه .
[١٦٠٤] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن عطاء : أنه سئل عن رجل ابتاع سلعة غائبة ونقد ثمنها ، فلما رآها لم يرضها ، فأراد أن يحولا بيعهما فى سلعة غيرها قبل أن يقبض منه الثمن قال : لا يصلح .

[٩٠] باب ما يجب للمُسْلَف على المُسْلِف من شرطه

[١٦٠٥] قال الشافعي رحمته : أخبرنا سعيد بن سالم القداح ، عن ابن جريج ، عن عطاء قال : إذا أسلفت فإياك إذا حل حَقُّك بالذى سلفت فيه كما اشترطت ونقدت فليس لك خيار إذا أوفيت شرطك وبيعك .

[٩٦] باب امتناع ذى الحق من أخذ حقه

[١٦٠٦] أَخْبَرَنَا أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ كَاتِبَ غَلَامًا لَهُ عَلَى نَجُومٍ إِلَى أَجَلٍ ، فَأَرَادَ

= هذا وقد أعله أبو حاتم بالوقف على ابن عباس . (العلل لابن أبي حاتم ٣٨٧/١ / رقم: ١١٥٨) وأعله ابن القطان بالضعف والاضطراب .

[وانظر نصب الراية ٤ / ٥١ ، والتلخيص الحبير ٣ / ٢٥ ، والإرواء ٥ / ٢١٥ - ٢١٦] .

أما عن ابن عمر :

* مصنف عبد الرزاق : (٨ / ١٤) كتاب البيوع - باب الرجل يسلف فى الشيء ، هل يأخذ غيره؟ عن معمر ، عن قتادة ، عن ابن عمر قال : إذا سلفت فى شيء فلا تأخذ إلا رأس مالك ، أو الذى سلفت فيه . (رقم ١٤١٠٦) .
وقتادة لم يسمع من أحد من الصحابة إلا أنسًا .

وعن الثورى ، عن الحسن بن عطية العوفى ، عن أبيه ، عن ابن عمر قال : إذا سلَّفت سلفًا فلا تصرفه فى شيء حتى يقبضه . (رقم ١٤١٠٩) .

* مصنف ابن أبى شيبة : (٤ / ٣٤٢) كتاب البيوع - من كره إذا أسلم السلم أن يصرفه إلى غيره - عن ابن نمير ، عن حجاج ، عن عطية ، عن ابن عمر قال : لا بأس بالسلم ولا تصرفه إلى غيره ، ولا تبعه حتى يقبضه . (رقم ٢٠٨٥١) .

[١٦٠٤] لم أعر عليه عند غير الشافعي .

[١٦٠٥] لم أجده عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي فى المعرفة من طريقه . (٤ / ٤١٩) .

[١٦٠٦] * السنن الكبرى للبيهقي : (١٠ / ٣٣٤) كتاب المكاتب - (٢٤) باب تعجيل الكتابة - عن أبى عبد الله الحافظ ، عن محمد بن محمد بن إسماعيل المقرئ ، عن محمد بن إسحاق عن سعيد بن يحيى القراطيسى ، عن معاذ بن معاذ ، عن على بن سويد بن منجوف ، عن أنس بن سيرين ، عن أبيه قال : كاتبتى أنس بن مالك على عشرين ألف درهم ، فكنت فيمن فتح تستر ، فاشتريت رثة فربحت فيها ، فأتيت أنس بن مالك بكتابته ، فأبى أن يقبلها منى إلا نجومًا ، فأتيت عمر بن الخطاب رحمته ، =

المكاتب تعجيلها ليعتق ، فامتنع أنس من قبولها وقال : لا أخذها إلا عند محلها ، فأتى المكاتب عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فذكر ذلك له ، فقال عمر : إن أنساً يريد الميراث ، فكان فى الحديث : فأمره عمر بأخذها منه ، وأعتقه .

= فذكرت ذلك له ، فقال : أراد أنس الميراث ، وكتب إلى أنس أن اقبلها من الرجل ، فقبلها .
وقد روى البخارى - تعليقاً - قصة مكاتبه سيرين ، قال ابن جريج :
ثم أخبرنى (أى عطاء) أن موسى بن أنس أخبره أن سيرين سأل أنساً المكاتبه - وكان كثير المال - فأبى ، فانطلق إلى عمر رضي الله عنه فقال : كاتبه ، فأبى ، فضربه بالدرة ، ويتلو عمر : ﴿ فَكَاتِبُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ فكتبه .